الموسم الثاني
للانصات المركزي

تحليل ..الرئيس بافل طالباني يجمع العراقيين في مئة اجتماع قمة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/09/06
No. : 7698

مبعوثة بايدن لقادة العراق:

التشاركية جوهر اساسي للديمقراطية

ليف تجدد دعوة بايدن: تعزيز الحوار الوطني لتجاوز الأزمة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- اجتماع القوى الوطنية بحضور الرئيس بافل جلال طالباني
- طالباني يجمع العراقيين في مئة اجتماع قمة
- قوباد طالباني: سنحاسب المقصرين ولن نسمح بإضعاف الحركة التجارية
- الاتحاد الوطني: الدستور هو المرجع الأساس لتنظيم أمور الدولة
- القنصل الأمريكي: ندعم رؤية وزير البيشمركه في بناء قوة محكمة وموحدة
- رئيس هيئة المناطق الكردستانية: التعريب الآن أخطر بكثير من السابق
- ليف تجدد دعوة بايدن لقادة العراق: تعزيز الحوار الوطني لتجاوز الأزمة
- تقرير موسع..الحوار الوطني يصل لـ 6 نقاط.. ودعوة للتيار الصدري

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- دلاور علاءالدين: معركة الإرادات بين الشيعة في ذروتها: سبل الحل
- محمد صالح صدقيان: العراق.. تعديل الدستور ممكن لكن بتوقيت مختلف!
- رائد الحامد: الآفاق المستقبلية لمرحلة ما بعد اقتحام المنطقة الخضراء.. ؟
- عريب الرنتاوي: عن "التراجيديا الصدرية"، وحرب المرجعيات والمليشيات

المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- سنجار: ضرورة الاتفاق على برنامج مشترك يفوز بالانتخابات في الجولة الأولى
- اومت كرداش : الحُكم الذاتي للكرد.. مأزق تركيا والفشل في عبور جدار الخوف
- د.محمد نور الدين: تركيا - اليونان.. حافّة الحرب

المـــرصد الايراني

- تقرير موسع.. المفاوضات النووية ..العملية برمتها في خطر..
- تعثر الاتفاق النووي.. ملف الضمانات وتحقيقات الوكالة الذرية السبب

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- ليز تراس رئيسة للوزراء في المملكة المتحدة
- خطوط أنابيب الغاز الروسية.. 6 شرايين تمنح أوروبا قبلة الحياة
- أزمة الطاقة في أوروبا تفوق التوقعات
- حسن أبو هنية: السلطوية العربية ومأزق الشباب في المنطقة

العدد: 7698... 2022-09-06

اجتماع القوى الوطنية بحضور الرئيس بافل جلال طالباني:

دعم جهود التهدئة ومنع التصعيد والعنف وتبني الحوار الوطني

شارك السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في اجتماع قادة القوى الوطنية العراقية، بحضور الرئاسات وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، لمناقشة التطورات السياسية.

وصدر عن الاجتماع بيان فيمايأتي نصه:

بيان

استمراراً لمبادرة الحوار الوطني، اجتمعت الرئاسات مع قادة القوى السياسية الوطنية العراقية بدعوة من رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، الإثنين (٥ أيلول ٢٠٢٢)؛ لمناقشة التطورات السياسية، وبحضور ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على ما يأتي:

١ـ أكد المجتمعون أن تطورات الأوضاع السياسية وما آلت إليه من خلافات تحمّل الجميع المسؤولية الوطنية في حفظ الاستقرار، وحماية البلد من الأزمات، ودعم جهود التهدئة، ومنع التصعيد والعنف، وتبني الحوار الوطني للتوصل إلى حلول، مشددين على ضرورة استمرار جلسات الحوار الوطني.

٢ـ قرر المجتمعون تشكيل فريق فني من مختلف القوى السياسية؛ لتنضيج الرؤى والأفكار المشتركة حول خارطة الطريق للحل الوطني، وتقريب وجهات النظر؛ بغية الوصول إلى انتخابات مبكرة، وتحقيق متطلباتها بمراجعة قانون الانتخابات، وإعادة النظر في المفوضية.

٣ـ أكد المجتمعون على تفعيل المؤسسات، والاستحقاقات الدستورية.

٤ـ جدد الاجتماع دعوة الإخوة في التيار الصدري للمشاركة في الاجتماعات الفنية والسياسية، ومناقشة كل القضايا الخلافية، والتوصل إلى حلول لها.

٥ـ أكد المجتمعون ضرورة تنقية الأجواء بين القوى الوطنية ومن ضمن ذلك منع كل أشكال التصعيد، ورفض الخطابات التي تصدر أو تتسرب وتسبب ضرراً بالعلاقات الأخوية التأريخية، ومعالجتها من خلال السبل القانونية المتاحة، وبما يحفظ كرامة الشعب العراقي، ومشاعره، واستحقاقاته، واحترام الاعتبارات الدينية، والسياسية، والاجتماعية.

٦ـ شدد المجتمعون على ضرورة تحقيق الإصلاح في بنية الدولة العراقية، وتثمين المطالب بمعالجة أي اختلال في أطر العمل السياسي أو الإداري من خلال التشريعات اللازمة، والبرامج الحكومية الفعالة، وبتعاون كل القوى السياسية، وبدعم من شعبنا العزيز، ومن ضمن ذلك مناقشة أسس التعديلات الدستورية، والتمسك بالخيارات الدستورية في كل مراحل الحوار والحل.

طالباني يجمع العراقيين في مئة اجتماع قمة

في خضم التصادمات وتعقيدات المشهد، ووسط دوامة تجاذبات القوى، فتحت جميع الأبواب الموصدة بوجه (بافل جلال طالباني)، فهو من جهة كان يزين موائد سياسية من أجل التصالح والمصالحة مشيا على خطى الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، وأثبت من جهة أخرى وبعيدا عن التوقعات أن الأجيال الجديدة بمقدورها حسم الملفات والقضايا الكبيرة، إذ تمكن (بافل طالباني) في نهاية الأمر من فكّ البعض من عقد العملية السياسية عبر عقده أكثر من ١٠٠ اجتماع، وكان بحق كردستانيا مصلِحا يصبو إلى النأي بالعراق عن الحرب وصراع أشد، لكي لاتصبح ديمقراطيته في خبر كان.

لقد عقد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني خلال الاشهر المنصرمة أكثر من ١٠٠ اجتماع مع الشخصيات والقادة العراقيين، فهو لم يُعرف كاتحادي أو كابن مام جلال البكر عند صفوة السياسيين العراقيين في أول زيارة له إلى بغداد على رأس وفد من الاتحاد الوطني، ولم يمر سوى أشهر معدودة حتى بات رقما صعبا في العملية بعد عقده أكثر من ١٠٠ اجتماع، معمرا القصر الذهبي في بغداد بالأحضان الدافئة وحب الضيافة، فالقوى السياسية ترى فيه محبة الرئيس جلال طالباني وكذلك بعد نظره ووقاره وعزته وإيمانه الراسخ ولكن في وجه وشكل حديث، وجدد في بيانه الصادر منتصف الشهر الحالي أن منزل الرئيس جلال طالباني منزل الجميع لخوض المفاوضات، الأمر الذي دفع المحلل السياسي (أحمد خضر) أن يكتب في مقال "بافل طالباني في مهاراته بإدارة الصراعات وإيجاد مخارج الحلول لايشبه أيا من السياسيين"، في الحقيقة انه كذلك، لان فطرته وسجيته في اجتماعاته ونفَسه الطويل في التدقيق بالقضايا، ميزة أخرى يُعرفُ بها (بافل جلال طالباني) على الصعيد الكردستاني.

حقيقة الأمـر أن اجتماعات ولقاءات بافل جلال طالباني مع الشخصيات العراقية القوية مثل (نوري المالكي وهادي العامري وقيس الخزعلي وعمار الحكيم)، ومجمل ممثلي المكونات الرئيسية داخل العملية السياسية العراقية، وكذلك اتصاله الهاتفي مع السيد

(مقتدى الصدر) كان عرضا شاملا لخارطة طريق الاتحاد الوطني لتخطي الانسداد السياسي وتجنيب البلد مزيدا من التصادمات والخلافات، فلقد أصابت خطواته ذلك الهدف في الكثير من المحطات وصارت سببا في تخفيف حدة التوتر، ناهيك عن أنه كان يمثل مطالب ورغبات الشارع الكردي بحق وحقيقة في إيجاد علاقة موثقة بين الإقليم والمركز.

مضت بعض الأطـراف السياسية في تبني خيار الأغلبية لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات التشريعية المبكرة بالعراق، دون الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ التوافق، في المقابل برز (بافل جلال طالباني) من الوسط السياسي ومنذ الوهلة الأولى ليقود جهود إعادة العمل بالتوافق، مستندا في ذلك إلى خارطة طريق الاتحاد الوطني وإيمانه المطلق بالمبدأ، كونه عرفا سياسيا ومبدأ دستوريا أيضا، وبالرغم من تزايد التحديات بوجه هذا المطلب، لكن إصراره على هذا المكسب الديمقراطي أجبر القوى والجهات الأخرى على عدم التخلي عن ذلك الإجراء القانوني والدستوري في المرحلة المقبلة أيضا، لم يكن إلحاح بافل طالباني على قيمة التوافق من أجل تحقيق مكاسب لحزبه، الاتحاد الوطني، بل كان القصد حماية أسس الديمقراطية، التي مكنت جميع التوجهات والمذاهب والمكونات والجهات السياسية عبر سنوات عدة من المشاركة في عملية صنع القرار في العراق.

لقاءات رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني مع مجمل القوى السياسية ليس ذا بعد عراقي فحسب، بل لطالما كان الوضع في الإقليم والخلافات السياسية والاقتصادية والقانونية بين كردستان وبغداد قضية وفد الاتحاد الوطني الرئيسية لخلق وضع أكثر استقرارا في العلاقات عبر إيجاد الثقة وتخفيف حدة توتر بين الفرقاء، وهذا ما انعكس بوضوح في تصريحات القوى السياسية، إذ إنهم يشهدون في تهنئاتهم أن (بافل جلال طالباني) قد فكّ في نهاية الأمر العقدة فيما بين الإقليم وبغداد.

لم يكن تدبير وحـرص رئيس الاتحاد الوطني للملفات الكردستانية وفق المصلحة الحزبية، ولا ذوده عن القضايا الكردستانية نابع من سلطة ونفوذ الاتحاد الوطني، إنما هو، كما قال الأمين العام لحركة بابليون (ريان الكلداني)، إن "بافل جلال طالباني لايدافع عن السليمانية قدر ذوده ودفاعه عن أربيل"، وهذا يعني أن كردستان جغرافية سياسية واحدة في ستراتيجيات

» يستقبل في قصر الرئيس مام جلال الوفود من أجل مصلحة العراقيين والسلام والاستقرار «

وخطابات الرئيس السياسية، ومشاكلها تعرض دفعة واحدة أو في سلة واحدة.

إن العملية بحاجة لعناصر وشخصيات فاعلة من أجل إعادة خلق جو من الثقة فيما بين القوى السياسية، فقوة الشخصية السياسية في أيدٍ أمينة ولسان أمين، لا أظن أن وصف "اليد الأمينة" الذي أطلقه السفير الصيني لدى بغداد "تسوي وي" على رئيس الاتحاد الوطني مؤخرا، ينحصر برئيس الاتحاد على النطاق الحزبي، بل ان الأمر انعكاس لذلك الثقل السياسي والدبلوماسي الذي تمتع به في سائر محطات الأشهر المنصرمة مع القوى العراقية المتخاصمة، فرئيس الاتحاد الوطني لم يلاحظ في خطاباته سوى الخير والإحسان والتصريحات الباعثة على الأمل، فالخلافات والتوترات في العراق في أغلب المراحل سببها الخطابات المشحونة والبيانات المتشنجة التي توجه مسار الأمور نحو التصعيد، إلا أن صفة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في التعامل مع تلك القضايا الحساسة كان في منتهى المسؤولية، إذ كان لسانه الأمين (بافل جلال طالباني) المحفاظ على السلام والاستقرار والطمأنية، ويده الأكثر أمنا المقررة، لأن الوضع السياسي كان معقدا لدرجة يستدعي القرار المصيري يدا قوية وأمينة، وهذا برز بوضوح لدى القوى السياسية، في رئيس الاتحاد الوطني.

عـام كامل ورئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المضياف الأصيل يستقبل في القصر الزاخر بذكريات الرئيس مام جلال الذهبية ببغداد الوفود وفدا وفدا، من أجل مصلحة العراقيين والسلام والاستقرار، ويطرق أبواب القصور قصرا قصرا في سبيل حماية مكتسبات إقليم كردستان، فقد أجرى وعقد خلال الفترة المنصرمة أكثر من ١٠٠ اجتماع ولقاء على مستوى القمة مع القوى الفاعلة في العراق، واتخذ من العودة إلى الدستور واحترام مبدأ التوافق وإجراء الإصلاحات وبناء دولة مستقرة، الهدف الرئيس للاجتماعات.

* الترجمة :المسرى

»
يطرق أبواب القصور قصرا قصرا في سبيل حماية مكتسبات إقليم كردستان
«

قوباد طالباني:

سنحاسب المقصرين ولن نسمح بإضعاف الحركة التجارية في السليمانية

طالب نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني خلال اجتماع مع مديريات محافظة السليمانية، يوم الأحد، بدخول ٥٥ مشروعا استثماريا حيز التنفيذ خلال مدة محددة، فيما دعا إلى استقالة أي مسؤول عاجز عن تنفيذ مهامه.

ويأتي الاجتماع بعد لقاء جمع طالباني بمستثمري السليمانية في الـ ٢٦ من حزيران الماضي، حيث انتقد المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال سلوك وتعامل مديريات السليمانية معهم.

وأعرب طالباني خلال الاجتماع عن امتعاضه من التباطؤ في تسيير اعمال ومعاملات المستثمرين في الدوائر والمديريات العامة بالسليمانية بالقول، إن "المواطنين يعانون بالأساس من مشاكل وأزمات، لذا ليس من المقبول إثقال كاهلهم وكاهل المستثمرين أكثر"، مضيفا "على أي مدير يقصر في أداء عمله تقديم الاستقالة".

وأشار طالباني إلى أنه لن يسمح بإضعاف الحركة التجارية في السليمانية أكثر، وإجبار المستثمرين على نقل رؤوس أموالهم للخارج، لأن ذلك ألحق ضررا كبيرا بالسليمانية وأضاع على مواطنيها الآلاف من الوظائف وفرص العمل، مخاطبا الحضور بالقول: حين تقع أوراق مستثمر ما بين أيديكم، تنظرون إليها كأوراق اعتيادية، في حين أن معيشة وقوت المئات مرتبطة بتلك الأوراق الاعتيادية، ولربما تضيع بسبب تقصير مدير ما، المئاتُ من الوظائف

وفرص العمل.

وخاطب نائب رئيس وزراء إقليم كردستان في هذا الصدد مديريات السليمانية بأن الوضع لم يعد مقبولا، معلنا بوضوح أنه «لن نسمح من الآن فصاعدا ومهما كان لأي مدير ومسؤول بالتقصير والإهمال، وقد تم تشكيل فريق مراقبة» يشرف عليه شخصيا.

وطالب طالباني من المديريات كافة بالعمل بعد الاجتماع كفريق واحد لايجاد تنسيق كامل فيما بينها، كي يتمكنوا في غضون أقل من شهر من إعادة العمل في جميع المشاريع المتوقفة، مشددا على أنه سيطلع شخصيا على المشاريع ولن يسمح لأي كان ولأي جهة كانت تسلم الرشى والإتاوات.

وفي جانب آخر من الاجتماع أبدى طالباني لسائر المديريات دعمه المطلق لهم لاستخدام كامل صلاحياتهم وفق القانون، من أجل تسهيل وتسيير معاملات المستثمرين والمواطنين للشروع في أي عمل خيِّر يخدم المواطنين، وأنه سيدعمهم بكل ما أوتي من قوة وسيواجه أي إشكال أو مشكلة تضعط على المديريات للعمل غير المشروع أو تتدخل في أمورهم.

وقرر نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني خلال الاجتماع ألاّ يلجأ المستثمر بنفسه للدوائر لتسيير معاملاته، إنما على المديريات إبتكار آلية لذلك أو تكليف الموظفين بمتابعة معاملات المستثمرين في الدوائر الأخرى إن استدعى الأمر ذلك.

وأكد طالباني ضرورة إعادة تنظيم دوام الموظفين في الدوائر والمؤسسات ومديريات السليمانية، مشيرا إلى أن أنباء امتعاض المواطنين من طريقة تعامل الدوائر والمديريات معهم تصله بشكل يومي.

كما شدد على ضرورة أن تجري المديريات وبأسرع وقت متابعات لسبل وآليات تسيير معاملات المواطنين بشكل يضمن تقديم أكبر قدر من التسهيلات لهم، مطالبا المدراء والموظفين الذين لايقدرون على إنجاز معاملات المواطنين بكل حرص وإخلاص أو عدم الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي، تقديم الاستقالة، لأن هناك مخلصين آخرين بوسعهم خدمة المواطنين بدلا عنهم.

وختم نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني الاجتماع بالقول: إن مواطني السليمانية مرهَقون وممتعِضون، لذا على أي مدير الإحساس بالمسؤولية ليس لأجل قوباد طالباني بل لأجل هؤلاء المواطنين المرهقين، وخدمة أهل المدينة بإخلاص، مذكّرا الحضور بعدم اعتبار مناصبهم امتيازات بل أنهم تسنموها لخدمة المواطنين، مؤكدا أن رضا المواطن فوق أي اعتبار ولن يذهب بعد الآن ضحية تقصير أي مسؤول.

الاتحاد الوطني: الدستور هو المرجع الأساس لتنظيم أمور الدولة

استقبل سعدي أحمد بيره عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل الاثنين، وفدا من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) برئاسة نائب رئيس البعثة كلاوديو كردوني.

وفيما أكد الطرفان خلال الاجتماع على تمتين وتوثيق العلاقات، تبادلا الآراء حول آخر المستجدات والمتغيرات على الساحة السياسية والعسكرية في العراق وإقليم كردستان والمنطقة، فيما ناقشا مستقبل خريطة العملية السياسية في العراق وإقليم كردستان، ولاسيما ملف الانتخابات التشريعية العراقية التي جرت في الـ ١٠ من أكتوبر ٢٠٢١.

وعرض سعدي أحمد بيره آراء ورؤى الاتحاد الوطني الكردستاني فيما يخص الوضع السياسي في العراق وإقليم كردستان والمنطقة بشكل عام للوفد الضيف، موضحا أن الاتحاد الوطني مع الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة بشكل عام والعراق على وجه الخصوص، ومع تشكيل حكومة قوية في العراق تكون محل رضا الشعب العراقي وتقديم برنامج عمل حافل بالخدمات للشعب العراقي، بالإضافة إلى أنه يدعم السيادة العراقية وتنفيذ نقاط ومواد وفقرات دستور العراق الدائم باعتباره المصدر الوحيد والأساس والمرجع القانوني لتنظيم أمور الدولة.

وفي جانب آخر من الاجتماع بحث الحضور الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان، حيث أعلن بيره أن هناك خلافات على عدة نقاط أبرزها القوائم الانتخابية والدوائر الانتخابية ناهيك عن آلية انتخاب الكوتا وكل مايتعلق بقانون الانتخابات وما يضمن نزاهتها، معتبرا أنه مهما استمرت الخلافات فهناك حاجة إلى الديمقراطي والاتحاد لإدارة إقليم كردستان ولابدليل عنهما، فكلا الطرفين ولاسيما الاتحاد الوطني يعتبر نفسه مسؤولا لحل المشكلات فيما بين الأطراف السياسية عبر التوصل إلى إتفاق جذري للانتخابات التشريعية بالإقليم.

بدوره أكد نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) كلاوديو كردوني أن البعثة أيضا تصبو وحدة صف الجهات السياسية والوئام بينهم، معربا عن أمله في توصل بغداد وأربيل إلى حل خلافاتهما السياسية والاقتصادية، مشيرا بالقول "نأمل توصل الأطراف السياسية إلى اتفاق لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة بشكل سلمي".

*المسرى

القنصل الأمريكي: ندعم رؤية وزير البيشمركه في بناء قوة محكمة وموحدة

أعرب القنصل الأمريكي العام الجديد في أربيل هيكس جونيور الاثنين، عن دعم بلاده لجهود وقرارات وزير البيشمركه في عملية الإصلاحات، مشيرا إلى أن واشنطن تنظر بعين الاعتبار لعمليات إعادة التنظيم في وزارة البيشمركه وستستمر في تقديم الدعم والإسناد.

جاء ذلك خلال استقبال وزير البيشمركه للقنصل الأمريكي العام الجديد في أربيل هيكس جونيور والوفد العسكري والدبلوماسي المرافق له.

وشدد وزير البيشمركه على أهمية تعزيز العلاقات بين الجانبين، فيما بحثا الوضع السياسي والعسكري في المنطقة، واتفقت رؤاهما حول حماية الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأطلع وزير البيشمركه القنصل الجديد على خطوات ومساعي وزارته في الإصلاحات، حيث جدد القنصل دعم ومساندة بلاده لإنجاح عملية الإصلاحات والعمل في سبيل إزالة المعوقات أمام تلك العملية، موضحا أن إعادة تنظيم القوات وتوحيدها مهمة صعبة وتحتاج إلى دعم وإسناد الجميع.

وأضاف: ندعم رؤية الوزير في بناء قوة عسكرية محكمة وموحدة، إذ نهضت الولايات المتحدة والتحالف بواجباتها في هذا المجال وننتظر المزيد فيما يخص إعادة تنظيم قوات البيشمركه.

وعمل القنصل الجديد كمستشار أول لمكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون، وكبير المفاوضين مع مكتب الشؤون السياسية والعسكرية للمفاوضات والاتفاقيات الأمنية، ومستشار السياسة الخارجية لقوة العمل المشتركة للقرن الأفريقي ومقرها جيبوتي.

*المسرى

رئيس هيئة المناطق الكردستانية: التعريب الآن أخطر بكثير من السابق

أكد رئيس هيئة المناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان فهمي برهان، أن التعريب الآن «أخطر بكثير من السابق»، مشدداً على ضرورة أن يربط الكرد مشاركتهم في أي حكومة مقبلة، بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور.

فهمي برهان، قال لشبكة روداو الإعلامية الاثنين، إن «التعريب مستمر، وأرى أن ما يحدث الآن أخطر بكثير مما حدث في السابق». وأضاف أن «الأمر لا يحتاج إلى الكثير من التفكير والتحليل، هناك تعريب، السؤال الأساسي هو: ما الذي يمكن القيام به للحد من هذا الخطر؟»، مشيراً إلى أن «خانقين ليست وحدها التي تواجه مخاطر التعريب، بعدما باتت عملية شاملة تستهدف خانقين وسنجار ومخمور. الكرد لم يعودوا موجودين في قراج، وفي آخر اجتماع للهيئة تلقينا تقريراً يفيد بأن ٩٠٪ من الكرد في السعدية شردتهم السلطات المحلية».

«الناس يطردون واللغة الكردية تشوه» في المناطق المتنازع عليها

بحسب رئيس هيئة المناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان، فإن «المواطنين يتعرضون للطرد، فيما تشوه ال لغة الكردية، وتتم إزالة اللوحات الكردية من الأماكن العامة، والدوائر الرسمية،

وتحل محلها اللغة العربية، كما يستمر قدوم العرب إلى المنطقة لتغيير ديموغرافيتها».

وأضاف أن المخاطر لا تقتصر على ذهاب الناس من الحويجة إلى كركوك، متسائلاً: «ماذا يفعل شخص من البصرة في كركوك، بينما الوضع المعيشي في البصرة وحتى في الناصرية أفضل من كركوك؟ لماذا يأتون للاستقرار في كركوك؟ لماذا يتم نقل بطاقاتهم التموينية إلى كركوك؟ إن لم تكن هناك خطة وراء هذا الأمر، فما الهدف منه إذاً؟».

فهمي برهان، أوضح أن «هناك توجهاً للانتقال من الرياض والحويجة والعباسية ويايجي وتازه إلى مركز كركوك، وهو يتماشى مع الدستور إلى حد ما، رغم أنه سيؤدي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية في مركز المدينة. كما أن هناك توجهاً للانتقال من محافظات ذي قار والبصرة وميسان وصلاح الدين إلى كركوك وخانقين، ولا يعلم المرء من أي أين يمكنه الحديث عن الوضع في سنجار؟».

وكشف في حديثه لشبكة رووادو الإعلامية، عن نقطة أخرى تشكل خطورة على وضع تلك المناطق، وهي اللغة الكردية، موضحاً أن «هناك أكثر من مخطط وراء استهداف اللغة الكردية».

بشأن التعريب، لفت أشار إلى مديرية الرياضة والشباب في كركوك كنموذج، مبيّناً أن كل موظفيها من العرب، إلا ما ندر من الكرد والتركمان.

الحصول على المعلومات ليس سهلاً

فهمي برهان، نوّه إلى أن الحصول على المعلومات ليس سهلاً، قائلاً إن «حصولي على وثيقة لوضعها أمام القيادة السياسية الكردية ورئاسة مجلس الوزراء، يستغرق وقتاً طويلاً جداً».

في هذا السياق، أشار إلى قرار مجلس الوزراء العراقي ٤١٨ الصادر في عام ٢٠١٩، المتعلق بتمليك الأراضي للمتجاوزين في كل العراق، والذي تم استثناء كركوك منه في عام ٢٠٢١، كاشفاً أنهم حصلوا على هذا الكتاب مؤخراً.

فهمي برهان، شدد على ضرورة أن يكون للقيادة الكردية موقف موحد، إذا أرادت التصدي لهذا الخطر، وألا تشارك في حوارات لتشكيل الحكومة، لا تتضمن تنفيذ المادة ١٤٠.

ليف تجدد دعوة بايدن لقادة العراق: تعزيز الحوار الوطني لتجاوز الأزمة

مساعدة وزير الخارجية الأمريكي:ما جرى من أحداث يدل على وصول المشهد السياسي الى حافة الهاوية

*المرصد

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأحد ٤ أيلول ٢٠٢٢، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط السيدة باربرا ليف.

وتناول اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وتطويرها، والدفع بها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية وبما يحقق المصالح المشتركة، إلى جانب التعاون في مكافحة الإرهاب وفلوله، وتعزيز قدرات قوات الأمن العراقية وفق اتفاقية الإطار الستراتيجي.

كما تم التطرق إلى تطورات الأوضاع الإقليمية ذات الاهتمام المتبادل، حيث جرى التأكيد على ضرورة نزع فتيل الأزمات التي تكتنف المنطقة، ودعم مسارات الحوار والتلاقي لتخفيف توتراتها ومنع اندلاع الصراعات، والتأكيد على أهمية الدور العراقي المحوري في المنطقة وضرورة ضمان أمنه واستقراره.

وبشأن الأوضاع الداخلية في البلد، أشار الرئيس برهم صالح إلى مسار الحوار والتلاقي والمساعي القائمة لمعالجة المسائل السياسية، فيما أكدت السيدة باربرا ليف التزام الولايات المتحدة بدعم أمن واستقرار

العراق وسلامة شعبه، ودعم الحوار لمعالجة الأزمة السياسية وبما يُرسخ الاستقرار ويحقق التقدم للعراقيين.

*** كما استقبل رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي الأحد، مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، والوفد المرافق لها.

وجرى خلال اللقاء البحث في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتطورات الأحداث في العراق، ودور الحكومة في مواجهة التحديات، وجهودها لاحتواء الأزمة السياسية الراهنة عبر إطلاق مبادرات عدّة لحوار وطني شامل بين جميع القوى الوطنية السياسية. واضاف انه تطرق اللقاء إلى عدد من القضايا الإقليمية، والملفات ذات الاهتمام المشترك، وشهد التأكيد على دور العراق البارز في التخفيف من حدة التوترات الإقليمية عبر جهود حكومة الكاظمي في انتهاج سياسة التهدئة والحوار بين دول المنطقة.

وأكدت ليف دعوة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن جميع القادة العراقيين إلى تعزيز الحوار الوطني بين القوى السياسية لتجاوز الأزمة، والمضي في ترسيخ أمن العراق واستقراره، وجددت التأكيد على مواصلة الإدارة الأمريكية دعم العراق، وتعزيز الشراكة بين بغداد وواشنطن وفق اتفاقية الإطار الستراتيجي بين البلدين.

ورحب رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وأكد أهمية استمرار التعاون في ملف مكافحة الإرهاب، وتنمية العلاقات الثنائية وتوطيدها في مختلف المجالات الاقتصادية، والتعليمية، والثقافية.

*** من جانبه، أكد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ومساعدةَ وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف، أهمية تجاوز الأزمة وإيجاد الحلول ضمن المبادرات.

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس مجلس النواب في بيان، أن «الحلبوسي استقبل مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف والوفد المرافق لها، وجرى خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين، وتطورات الأحداث السياسية في العراق، وأهمية إيجاد الحلول ضمن مبادرات تنسجم مع المرحلة ومتطلباتها وتسهم في تجاوز الأزمة». وأضاف «تم خلال اللقاء أيضا بحث تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية، فضلا عن عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك».

وأشار البيان إلى أن «ليف أكدت استمرار دعم بلادها للعراق وفق اتفاقية الإطار الستراتيجي بين البلدين، والعمل على تعزيز الشراكة بين بغداد وواشنطن»، منوهة الى أهمية «تعزيز الحوار الوطني بين القادة العراقيين؛ لتجاوز الأزمة التي تعاني منها البلاد».

نتابع المشهد السياسي العراقي بدقة وندعو للحوار

هذا وأكدت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط باربرا ليف الاثنين، أن الإدارة الأمريكية تتابع المشهد السياسي العراقي بدقة، وفيما اشارت الى ان صوت زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر والقيادات الأخرى يجب ان تسمع، ثمنت دور العراق الايجابي في الحوار بين واشنطن وطهران.

وقالت ليف، خلال طاولة مستديرة عقدت بحضور عدد من وسائل الإعلام، إن «أولوية إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وخصوصاً الخارجية مهتمة باستقرار العراق وأمنه»، مشيرة الى أن «السيادة عبارة عن مؤسسات يتطلع اليها المواطن والنخب، والسيادة في اتخاذ القرار بشكل بعيد عن التدخلات الخارجية».

وأكدت، أن «واشنطن والأمن القومي ووزارة الخارجية والدفاع وآخرين، تتابع المشهد العراقي بدقة، وما جرى من أحداث في الاسبوع الماضي يدل على وصول المشهد السياسي الى حافة الهاوية».

واضافت، ان «الصراع بين النخب السياسية لايُحل الا من خلال الحوار والوصول الى نتيجة وحلول وهذا إذا اراد السياسيون ذلك»، داعية «قادة العراق إلى اتخاذ القرار وجلوس جميع القيادات سواء أكان الحل من خلال حكومة انتقالية أم انتخابات جديدة أم حكومة جديدة». وبينت «اننا في السفارة أو في واشنطن مطلعون مع القادة العراقيين بانهم قادرون على اتخاذ القرار الصحيح من اجل مصلحة العراق».

وتابعت ليف في حوارها مع وسائل الاعلام، ان «وجودها في العراق بالوقت الحالي جاء لنقل رسالة من القيادة الامريكية»، مبينة ان «القيادة في تواصل مع جميع الاطياف واجراء الحوارات الخاصة وتقديم النصح».

واوضحت، أن «الجوهر الاساسي في الديمقراطية هو التشاركية، تستوعب الاصوات المتضادة ولاتتحمل الاقصاء، وبغياب التشاركية فسيكون هناك فشل في النهاية»، لافتة الى ان «الحوار جارٍ باستضافة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي».

ودعت «القادة العراقيين الى استثمار هذا الحوار، كونه الطريق والمسار الصحيح، خاصة أن حل الامور يتم في جلسة واحدة والمضي بالحوار الجيد»، موضحة انه «لايوجد اي سبب لوصول العراق الى حافية الهاوية». وتابعت، أن «الإرادة السياسية بين العراقيين من شأنها تشكيل حكومة كاملة الصلاحية ولا شيء يمنع من جلوس القيادات فيما بينهم».

ولفتت ليف، الى أن «السيد مقتدى الصدر لديه أتباع وجمهور كبير، وصوته مع القيادات الأخرى يجب أن يسمع، ولكن بالحوار للمضي قدماً وخلاف ذلك سيكون الذهاب الى منزلق»، موضحة ان «اتفاقية الاطار الستراتيجي عظيمة». ونوهت: «نواجه العقبات المستمرة، والانسداد السياسي ماهو الا عقبة لتحقيق الاجندة الحقيقة وهي مصلحة العراق»، لافتة الى أن «العراق يمتلك ٨٥ ملياراً في الصندوق الفدرالي». واشارت: «إننا تابعنا الاسبوع الماضي من عمليات عنف وقتل في العراق»، موضحة ان «ذلك هو جرس انذار للقادة السياسيين إذا لم يسيروا نحو الحوار والحل».

وبينت، أن «٤٠ مليون عراقي يتوقعون الأفضل وهذا من حقهم»، لافتة الى «اننا لمسنا الارادة السياسية الحقة من القيادات التي التقينا بهم، ورسالتنا ستكون منضبطة». وأكدت، أن «العراق صديق لامريكا وشراكتنا معه حقيقية على المستوى الدولي والاقليمي وهناك مشتركات فيما بيننا»، داعية «القادة العراقيين الى تجاوز الصراعات الجوهرية بينهم للوصول الى الغاية وهو الوصول الى الحل». وثمنت «الدور الايجابي للعراق من خلال تبني الحوار بين أمريكا وإيران».

تقرير موسع لفريق الرصد والمتابعة

الحوار الوطني يصل لـ 6 نقاط.. ودعوة للتيار الصدري

استمراراً لمبادرة الحوار الوطني، اجتمعت الرئاسات مع قادة القوى السياسية الوطنية العراقية بدعوة من رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، يوم الإثنين (٥ أيلول ٢٠٢٢)، لمناقشة التطورات السياسية، وبحضور ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على ما يأتي:

١ـ أكد المجتمعون أن تطورات الأوضاع السياسية وما آلت إليه من خلافات تحمّل الجميع المسؤولية الوطنية في حفظ الاستقرار، وحماية البلد من الأزمات، ودعم جهود التهدئة، ومنع التصعيد والعنف، وتبني الحوار الوطني؛ للتوصل إلى حلول، مشددين على ضرورة استمرار جلسات الحوار الوطني.

٢ـ قرر المجتمعون تشكيل فريق فني من مختلف القوى السياسية؛ لتنضيج الرؤى والأفكار المشتركة حول خارطة الطريق للحل الوطني، وتقريب وجهات النظر؛ بغية الوصول إلى انتخابات مبكرة، وتحقيق متطلباتها بمراجعة قانون الانتخابات، وإعادة النظر في المفوضية.

٣- أكد المجتمعون على تفعيل المؤسسات، والاستحقاقات الدستورية.

٤ـ جدد الاجتماع دعوة الإخوة في التيار الصدري للمشاركة في الاجتماعات الفنية والسياسية، ومناقشة كل القضايا الخلافية، والتوصل إلى حلول لها.

٥ـ أكد المجتمعون ضرورة تنقية الأجواء بين القوى الوطنية ومن ضمن ذلك منع كل أشكال التصعيد، ورفض الخطابات التي تصدر أو تتسرب وتسبب ضرراً بالعلاقات الأخوية التأريخية، ومعالجتها من خلال السبل القانونية المتاحة، وبما يحفظ كرامة الشعب العراقي، ومشاعره، واستحقاقاته، واحترام الاعتبارات الدينية، والسياسية، والاجتماعية.

٦ـ شدد المجتمعون على ضرورة تحقيق الإصلاح في بنية الدولة العراقية، وتثمين المطالب بمعالجة أي اختلال في أطر العمل السياسي أو الإداري من خلال التشريعات اللازمة، والبرامج الحكومية الفعالة، وبتعاون كل القوى السياسية، وبدعم

من شعبنا العزيز، ومن ضمن ذلك مناقشة أسس التعديلات الدستورية، والتمسك بالخيارات الدستورية في كل مراحل الحوار والحل.

الحلبوسي يطرح خطة من ١٠ نقاط لحل الأزمة العراقية

من جهته، طرح رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي خطة من ١٠ نقاط لحل الأزمة السياسية الراهنة في البلاد. وقال الحلبوسي في تغريدة على موقع تويتر، إنه «يجب أن يتضمن جدول أعمال جلسات الحوار الوطني المقبلة جملة من الأمور التي لا يمكن أن تمضي العملية السياسية دون الاتفاق عليها، ومن أهمها:

-تحديد موعد للانتخابات النيابية المبكرة وانتخابات مجالس المحافظات في موعد أقصاه نهاية العام المقبل.

-انتخاب رئيس الجمهورية.

-اختيار حكومة كاملة الصلاحية متفق عليها ومحل ثقة واطمئنان للشعب وقواه السياسية.

-إعادة تفسير المادة ٧٦ من الدستور، وإلغاء الالتفاف المخجل في التلاعب بحكم هذه المادة والذي حدث بضغوطات سياسية بعد انتخابات ٢٠١٠.

-إقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية.

-إبقاء أو تعديل قانون انتخابات مجلس النواب.

-تشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا وحسب المادة ٩٢ من الدستور.

-إعادة انتشار القوات العسكرية والأمنية بجميع صنوفها، وتتولى وزارة الداخلية حصراً الانتشار وفرض الأمن في المدن كافة، وتكون بقية القوات في مكانها الطبيعي في معسكرات التدريب والانتشار التي تحددها القيادة العسكرية والأمنية، مع توفير كل ما يلزم لتكون على أهبة الاستعداد لأي طارئ.

-العودة الفورية لجميع النازحين الأبرياء الذين هُجِّروا من ديارهم ولم يتمكنوا من العودة إليها حتى الآن.

-تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان باتفاق معلن للشعب لحين إقرار قانون النفط والغاز.

عضو بدولة القانون: الاولوية لانعقاد البرلمان

وعلق عضو ائتلاف دولة القانون عباس عبود على المحاور التي طرحها رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي بالقول: «الظروف ليست مهيأة لمناقشة أي طلبات والاولوية لانعقاد البرلمان».

وقال عبود لشبكة روداو الإعلامية الأحد، ان «النظام في العراق برلماني منذ ٥ دورات، يقوم على صناعة القرار داخل مجلس النواب، والكتل السياسية اتفقت على ان يكون القرار توافقيا فيما بينها».

وبشأن تغريدة الحلبوسي قال عبود ان «ما طرحه الحلبوسي هل بصفته رئيسا للبرلمان ام بصفة رئيس قائمة انتخابية يريد الترشح للانتخابات، فبعض طلباته تخص السلطة التشريعية وبعضها تخص السلطة التنفيذية، وبعضها تخص القائد العام للقوات المسلحة، وبعضها تخص السلطة القضائية». ولفت الى ان هذه «المطالب من الممكن مناقشتها داخل مجلس النواب، فلدينا اولوية (عودة مجلس النواب للعمل) لان الدولة على المحك فمن الممكن ان تنهار الدولة، نحن جميعا مطالبون باعادة الحياة الدستورية للبلد، وبخلافه اما ان نكون امام الفوضى او ديكتاتورية جديدة».

واعتبر عضو دولة القانون ان «الظروف ليست مهيئة لمناقشة اي طلبات، والاولية للنقاش تحت سقف مجلس النواب»، مشيرا الى ان «حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة يأتي بقرارات مشتركة لايمكن فرضها من جهة سياسية على جهة اخرى، وضمن الاطار الوطني».

وحسب عبود انه «لا يجب علينا ان نضع العصي في الدواليب لان اي تصرف من الممكن ان يزيد من التوتر ويعقد عملية اعادة الحياة الدستورية للبلد في ظرف صعب جدا».

«الانقلاب على الدستور والقانون ليس من مصلحة أحد»

أكد عضو اللجنة القانونية النيابية والنائب عن ائتلاف دولة القانون في البرلمان العراقي، عارف حمامي، ان الانقلاب على الدستور والقانون ليس بمصلحة أحد، مشيرا الى ضرورة جلوس كافة الكتل والاطراف السياسية على طاولة الحوار. وذكر الحمامي في مداخلة له في إحدى البرامج لشبكة رووداو الإعلامية حول العملية السياسية والاوضاع الراهنة في العراق، ان «هناك طريقتين لحلّ البرلمان العراقي، الأولى بطلب الحل من قبل ثلث نواب البرلمان وتصويت اغلبية اعضاء مجلس النواب على طلب الحل، الثانية هي بطلب رئيس الوزراء حلّ المجلس وموافقة رئيس الجمهورية على طلب رئيس الحكومة وتصويت اغلبية اعضاء مجلس النواب ايضاً، هاتين الطريقتين تم تثبيتهما رسميا ولا توجد اي طريقة اخرى لحلّ مجلس النواب العراقي».

واشار الى موقف الإطار التنسيقي من مسالة حل البرلمان، مبينا ان «الإطار التنسيقي مع اي طرح يتم تحت سقف الدستور ومن خلال الحوار والتفاهم بين جميع الشركاء»، مضيفا ان «الطريقة المثلى لحلّ المشاكل في العراق هي تفاهم الكتل السياسية والالتزام بالدستور وتطبيق الدستور».

وقال: «لابد من طرح حلّ، نحن كإطار تنسيقي عندما نطرح فكرة ونمد ايدينا للحوار، على من يعترض ان يقدم ما لديه من افكار، ان كنا نختلف او لا نختلف لا بد ان نجلس للحوار». مردفا بأن «الكتل السياسية العراقية هي ممثلة للشعب العراقي، فازت في الانتخابات، صادقت عليها المحكمة الاتحادية وهي معترف بها من قبل الامم المتحدة والمنظمات الدولية»، مشددا ان التأخير ليس بصالح الشعب والجميع. وأردف: «الانقلاب على الدستور والقانون ليس بمصلحة أحد».

نائب في الاطار: المحكمة الاتحادية هي الحصن الأخير للعملية السياسية

ويسعى تحالف «الإطار التنسيقي» إلى التوجه نحو التهدئة، داعياً إلى الاحتكام الى قرارات المحكمة الاتحادية.

وقال النائب عن التحالف محمد السوداني في تصريحات للصحافيين في بغداد، إن «الإطار التنسيقي يعتبر المحكمة الاتحادية الحصن الأخير للعملية السياسية والنظام الديمقراطي، ونحترم القرارات التي تصدر عنها بشأن دعوى حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة»، مؤكداً أن «المرحلة التي تمر بها البلاد صعبة، وتحتاج إلى تكاتف جميع القوى السياسية لتجاوز الفتنة والخلافات».

وشدد على أن «وضع البلد يحتم على الجميع التوجه نحو الحوار والتوافق للخروج من الأزمة الراهنة، حيث لا يمكن لأي كتلة سياسية أن تتفرد في السلطة، واتخاذ القرارات، والعملية السياسية لا تُبنى إلا من خلال مشاركة الجميع».

ائتلاف النصر: الحوار بدون الصدريين لن يأتي بنتائج

د. حسن البهادلي، مدير مكتب النخب والإمكانيات في ائتلاف النصر، الذي هو جزء من الإطار التنسيقي، ويتزعمه حيدر العبادي، صرح لرووداو بأن التيار الصدري لم يبد حتى الآن الاستعداد للمشاركة في الحوار بين الأطراف السياسية للعثور على حل للانسداد السياسي في العراق.

وأضاف حسن البهادلي أن أطراف الإطار التنسيقي وغالبية الأطراف الأخرى تولدت لديها قناعة بأن إجراء جولة أخرى للحوار الوطني بين الأطراف السياسية بدون مشاركة التيار الصدري لا فائدة له ولن يثمر شيئاً.

الأسدي وبلاسخارت: دعوات إلى الحوار للخروج من الانسداد السياسي

الى ذلك، أكد رئيس كتلة السند الوطني النائب احمد الاسدي، خلال لقائه المبعوثة الاممية في العراق، جينين بلاسخارت، الاثنين، على ضرورة استمرار الحوارات بين جميع القوى والاحزاب السياسية.

وقال المكتب الاعلامي للأسدي في بيان، إن «اللقاء شدد على ضرورة استمرار الحوارات بين القوى والاحزاب السياسية كافة، للخروج من الانسداد السياسي وصولا الى عودة المؤسسات الدستورية الى ممارسة مهامها وتشكيل حكومة الخدمة الوطنية التي تتولى معالجة الازمات التي يعيشها المواطن العراقي بشكل يومي».

وأكد الاسدي، وفق البيان، على «ضرورة العراق الاتحادي الديمقراطي الذي يحترم حقوق جميع ابناءه ويسعى لبناء مستقبل زاهر لهم هو ما يجب ان نسعى له جميعا».

من جانبها، أكدت بلاسخارت، «دعمها للمؤسسات الدستورية وان يكون الحوار هو الاساس الذي يعمل من خلاله الجميع لتشكيل الحكومة واكمال المسارات القانونية والدستورية»، بحسب البيان.

الصدر يؤكد مجدداً: أنا وأصحابي لا شرقيون ولا غربيون

بدوره جدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يوم الاثنين، تأكيده على أن تياره ليس «شرقياً ولا غربياً.

ونشر الصدر على حسابه في موقع تويتر، منشورا جاء فيه «أنا وأصحابي لا شرقيون ولا غربيون». كما جدد موقفه على مُوقفه المُناهض «للفساد» والدعوة إلى الاستمرار في «الإصلاح» والحفاظ على سيادة «الوطن» من التدخلات الخارجية.

الاتحادية تنظر في طعن باستقالة النواب الصدريين والتيار يطالب بسحبه

في الأثناء، حددت المحكمة الاتحادية العليا الأحد، نهاية شهر أيلول الجاري موعداً للنظر في طعن بشأن استقالة الكتلة الصدرية. وذكر بيان للمحكمة، أنه «تم رفع دعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا بالعدد ١٨١/ اتحادية/ ٢٠٢٢، للطعن بقبول استقالات نواب الكتلة الصدرية، وسيتم عقد الجلسة الاولى للنظر في الدعوى بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٨».

وكان المحامي ضياء الدين البديري قد رفع دعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا للطعن بقبول استقالات نواب الكتلة الصدرية.

وحسب وثيقة المحامي المدعي انه «تم رفع دعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا بالعدد ١٨١/ اتحادية/ ٢٠٢٢، للطعن بقبول استقالات نواب الكتلة الصدرية».

واستند المحامي على النص القانوني القائل بوجوب عرض استقالة اي نائب يود الاستقالة على مجلس النواب ويجب ان يصوت عليها من قبل المجلس بالرفض او القبول، ولكي تقبل الاستقالة يجب ان يصوت عليها المجلس بالاغلبية المطلقة، والا فلا تعد الاستقالة مقبولة.

توضيح قانوني حول إمكانية عودة نواب الكتلة الصدرية المستقيلين

وأوضح الخبير القانوني علي التميمي الأحد، مدى إمكانية عودة نواب الكتلة الصدرية المستقيلين إلى البرلمان.وقال التميمي لـ السومرية نيوز، إن «عودة اعضاء الكتلة الصدرية المستقيلين ممكنة دستورياً؛ وذلك بتقديم طلب إلى المحكمة الاتحادية العليا وفق المادة ٩٣ / ثالثاً من الدستور، لأن الاستقالة لم يصوت عليها البرلمان، وأيضاً قدمت تحت ضغط نفسي كبير وهذا يخل بعنصر الارادة المطلوبة للاستقالة». وبين، أنه «يمكن لكل ذي مصلحة الطعن بالإجراءات المتعلقة بقبول الاستقالة، والقرار أولاً وأخيراً يعود للمحكمة الاتحادية العليا وقولها بات وملزم للسلطات كافة».

وأشار التميمي، إلى أن «الطعن ينصب حول آهلية قبول الاستقالة من قبل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي وعدم دستوريتها ويحق لأي شخص الطعن سواء كان محامياً أم مواطناً عادياً؛ لأن الشعب من انتخب وهو مصدر السلطات وفق المواد ٥ و٦ و٢٠ من الدستور».

دلاور علاءالدين:
*مؤسسة الشرق الاوسط للبحوث-MERI

معركة الإرادات بين الشيعة في ذروتها: سبل الحل

في ٢٩ أب/غسطس ٢٠٢٢، أعلن مقتدى الصدر "اعتزاله" السياسة، ولكن دون دعوة أتباعه إلى التخلي عن احتلالهم لمحيط مجلس النواب. في الواقع، كان ينظر إلى تصريحه على أنه إشارة إلى مزيد من التصعيد، والذي أعقبه مباشرة الغزو العنيف للقصور الحكومية داخل المنطقة الخضراء. حتى أن المتظاهرين حاولوا عبور الجسر المعلق إلى الجادرية، معقل معارضيهم. وقد فسرت هذه الخطوات على أنها محاولة للسيطرة على بغداد والسلطة بأكملها. لا بد أن الصدريين توقعوا

حدوث التشابك العنيف، ومن هنا وصلت مجموعات من جناحهم العسكري، سرايا السلام. ومع ذلك، فإن العدد القليل من السرايا غير المعدة بشكل جيد لم يكن مطابقا للفصائل المسلحة الموالية للإطار التنسيقي، والتي كانت متخندقة وعلى اتم الإستعداد لهم. فوجئ الصدريون بقسوة وتصميم خصومهم، وبالتالي تكبدوا عددا أكبر من الضحايا، وخاصة بين المتظاهرين غير المسلحين.

وفي الوقت نفسه، تعرض الصدر لضغوط شديدة، بشكل مباشر وغير مباشر، من الجهات الفاعلة الشيعية الأخرى، بما في ذلك مراكز القوى في النجف والقم وطهران وخارجها. وبلغت هذه النتائج ذروتها في قرار الصدر الإنفعالي، بالتخلي عن جبهة المعركة والاحتجاجات السلمية معا. كان ينتقد ذاته أيضا، وأعاد التأكيد على اعتزاله السياسة، وهو خطاب متكرر اعتاد عليه. بطبيعة الحال، لا يأخذ أي من الجهات الفاعلة كلماته حول الانسحاب على محمل الجد. بل وبالعكس، فإنهم قلقون من أن من المرجح أن يعود الصدر إلى ميدان المعركة بدافع الانتقام.

> **في سعيه للحصول على السلطة المطلقة، خسر مقتدى الصدر معركة أخرى**

المواجهة الحالية

في مقالي المنشور مؤخرا، أكدت أن الصدر قلل من شأن تعقيد النظام السياسي العراقي والهيمنة الساحقة ل "العالم الشيعي" على السياسة العراقية، الأمر الذي سيمنعه في نهاية المطاف من تحقيق هدفه النهائي، أي السيطرة على السلطة في العراق. كما بالغ في تقدير قدرته الخاصة، كأوركسترا مكون من رجل واحد، وفي قدرة التيار على التفوق على إيران والخصوم العراقيين. ومن ثم فإن اختياره للمسارات لم يثبت أنه يمثل تحديا فحسب، بل إنها كانت مسارات خاطئة أيضا.

في المقابل، قلل خصوم الصدر، وخاصة الإطار التنسيقي، من قدرته على التفكير خارج الصندوق والعمل خارج نظام الدولة لتركيع البلاد. نعم، لقد تمكن الإطار التنسيقي من الحفاظ على صلابة تحالفه الداخلي ودفع التيار الصدري إلى طرق مسدودة داخل مجلس النواب وخارجه، لكنهم لم يقدموا بديلا مقبولا. لقد احتفلوا قبل الأوان بعد انسحاب الصدريين من مجلس النواب، وتماطلوا ثم اخفقوا في تسريع تشكيل حكومة جديدة. لقد فشلوا في كسب كل من الكورد والسنة الى متن سفينتهم، أو كسب المزيد من المتعاطفين بين الشيعة. والآن، يبدو أنهم أفرطوا بالثقة مرة أخرى بعد أن أخلى الصدريون المنطقة الخضراء. لقد رفضوا الاعتراف بمبادرة الصدر لإنهاء العنف وبدأوا في استفزازه بطرق مختلفة، ليس أقلها من خلال الدعوة إلى عقد جلسة برلمانية والمضي قدما في تشكيل الحكومة وفقا لأجندتهم الخاصة.

وفي الوقت نفسه، تم تحويل مؤسسات الدولة العراقية إلى مجرد متفرجين غير أكفاء في أحسن الأحوال، أو الملامين لتقديم التسهيلات والحث على التصعيد في أسوأ الأحوال. كما أن الجهات الفاعلة العراقية غير الشيعية والمجتمع الدولي لم يكونوا أكثر من مراقبين قلقين ومحبطين، حيث كانوا في حيرة من أمرهم بشأن كيفية التعامل أو التفاعل مع الأطراف بشكل بناء. ففي نهاية المطاف، عندما يفشل القادة الشيعة في القيادة، هناك حد لما يمكن أن يفعله الآخرون، وخاصة الشركاء الدوليون (باستثناء إيران).

المستقبل

يبدو المستقبل قاتما، لأن عناد المنافسين يمكن أن يدفع العراق إلى فشل لا رجعة فيه. يمكن للشيعة تحمل درجة محدودة من العنف، ولكن تم بالفعل الوصول إلى أقصي مايمكن تحملها قبل أن ينهار العراق بعدها. ومع ذلك، هناك طرق لتجنب الإنهيار هذا.

فعلى المدى القريب، هناك فرصة ضيقة للجهات الفاعلة لوضع خطة لحل دائم. ومن الآن وحتى حج الأربعين (في ١٦ أيلول/سبتمبر)، يضطر أمراء الحرب إلى الراحة والتأمل. وفي الوقت نفسه، ستظل التوترات قائمة التي من المرجح أن تؤدي الى العنف المتقطع والمحدود، ولكن قد لا يؤدي إلى حرب شاملة مرة أخرى. ومع ذلك، إذا تـرك الـحـال الى الطبيعة، فالصراع لا يزال غير قابل للتنبؤ. وإذا حكمنا من خلال تـبـادل البيانات غير الدبلوماسية، فإن نفس الجهات الفاعلة قد تستأنف نشاطها بعد الأربعين وقد تدفع العراق إلى الهاوية.

عاجلا أم آجلا، سيدرك الصدريون أن الاستيلاء على السلطة الكاملة ليس خيارا قابلا للتطبيق، وأن المسار غير الدستوري للسيطرة على العراق لن يؤتي ثماره. وتتمثل طريقتهم الوحيدة للعودة إلى الشرعية في السماح لمجلس النواب بالاجتماع والتشريع لإجراء انتخابات جديدة والتصويت على حل نفسه. وبالمقابل، يجب على الإطار التنسيقي أيضا أن تقبل أنها لا تستطيع تجاهل المعارضة، ناهيك عن حذفها. والخلاصة، هناك حاجة إلى المساومة من أجل الوصول الى حل وسط من قبل الطرفين.

ومن الأفضل للأطراف غير الشيعية وأصحاب المصلحة الدوليين الضغط على الخصمين للاتفاق على حل وسط. يجب على الكورد والسنة، على وجه الخصوص، ألا يتسرعوا في الانضمام إلى الإطار التنسيقي في تشكيل حكومة تثبت أنها على حساب الصدريين. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تجعل مشاركتها مشروطة بتحقيق سلام دائم وعراق مستقر. ويتعين على الولايات المتحدة والأوروبيين وبعثة الأمم المتحدة أن تستمر في إشراك جميع الأطراف بشكل بناء، مع التركيز على الاستقرار والشرعية ووظائف الدولة.

> **يجب على إيران أن تلعب دورا بناء في إقناع جميع الأطراف بالتوصل إلى حل وسط**

يجب على إيـران أن تدرك أن الأحداث الأخيرة قد زادت من المشاعر المعادية لإيران بين الشيعة، وأن المزيد من العنف قد يدفعهم في نهاية المطاف الى الأبعد عن إيران.

ويجب على إيران أن تلعب دورا بناء في إقناع جميع الأطراف بالتوصل إلى حل وسط. على الرغم من أن إيران متحيزة في الصراع من خلال دعم الإطار التنسيقي، إلا أنها في وضع جيد لإجبار الإطار على المساومة والتوصل إلى حل وسط.

ينقسم الإطـار التنسيقي بوضوح بين الصقور والمعتدلين. ليس سرا أنهم بلا قيادة موحدة من الداخل، لكنهم يسترشدون جيدا بإيران.

وفي حين أنهم يتفقون على ضرورة إيقاف الصدر، إلا أنهم أخفقوا بشكل جماعي في الاتفاق على أفضل طريقة للمضي قدما. لقد حان الوقت بالنسبة لهم للترخي والمشي إلى الوسط.

محمد صالح صدقيان:

العراق.. تعديل الدستور ممكن لكن بتوقيت مختلف!

تحظى التطورات العراقية بإهتمام سياسي بالغ، إقليمياً ودولياً، لا سيما في ضوء الأحداث التي شهدتها بغداد ومدن أخرى في الأيام والأسابيع الماضية وما يمكن أن يكون لها من انعكاسات على مسار عملية سياسية بدأت في العام ٢٠٠٣.

هذه الأحداث اعتبرها البعض نذير حرب اهلية شيعية ـ شيعية مما استوجب من الفعاليات السياسية والدينية العمل على تطويق الخلافات وإرساء قواعد جديدة للتعايش والعمل السياسي والتفاهم، من شأنها أن تُوفر للعراق الأمن والاستقرار.

ومنذ اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٢١ حتى الآن، لم تستطع الكتل السياسية تشكيل الحكومة العراقية العتيدة لأسباب لا اريد الخوض في تفاصيلها، غير أن هذا المسار أفضى إلى قرار إتخذه زعيم "التيار الصدري" السيد مقتدى الصدر بالانسحاب من العملية السياسية على خلفية البيان الذي اصدره المرجع الديني كاظم الحائري الذي يعتبر فقيه هذا التيار استناداً إلى وصية السيد محمد محمد صادق الصدر والد السيد مقتدى.

مسار انتهى أيضاً بمواجهة عسكرية في المنطقة الخضراء تدخل على اثرها السيد مقتدى الصدر بموقف مسؤول ووطني عبر الأمر باخلاء المنطقة وإنهاء

> التعديل بحاجة إلى مناخ توافقي غير متوفر في الظروف الراهنة المتشنجة

المواجهة العسكرية، وهو ما حدث بالفعل، لكن سرعان ما شهدنا إرتدادات لهذه المواجهة في مدينة البصرة، الأمر الذي يطرح السؤال الآتي: هل انتهت الأحداث فعلاً أم انها يُمكن تندلع مُجدداً بعد إحياء مراسم ذكرى اربعينية الامام الحسين التي تصادف في السابع عشر من أيلول/سبتمبر الحالي؟ السيد مقتدى الصدر طالب بإنهاء الفساد والمحاصصة والطائفية السياسية وضرورة اجراء تعديل على الدستور الذي تمت صياغته عام ٢٠٠٤، وهي مطالب تحظى بإجماع العراقيين لان الواقع السياسي الراهن، بكل ما يتضمنه من عورات وثغرات، جعل العملية السياسية كـ"البطة العرجاء".

لكن المؤسف أننا لم نسمع حتى الآن بالوصفة الكفيلة بتحقيق تلك المطالب المحقة ووضعها موضع التنفيذ.

فالبعض يرى في انحلال البرلمان علاجاً؛ والبعض الآخر يعتقد بوجوب ابتعاد التيارات والاحزاب عن المشهد وإفساح المجال أمام شخصيات جديدة على قاعدة أن "المُجرّب لا يُجرّب"؛ وثمة رأي ثالث يعتقد ان التدخلات الخارجية هي السبب فيما يرى رابع ان الدستور الذي تمت صياغته في ظل الاحتلال الامريكي يحمل في طياته الغاماً قابلة للانفجار في أي لحظة.

هكذا هو المشهد العراقي بإختصار. خلاف على الاسباب وعـدم إتفاق على المُخرجات التي من شأنها تحقيق اصلاحات مقبولة من جميع المكونات السياسية والاجتماعية والدينية والقومية. تطوير الدستور يحتاج الى "بيئة سالمة" والى "ثقة متبادلة" بين جميع المناطق والمذاهب والقوميات والى تفاهم سياسي ـ مجتمعي.

هنا لا بد من التوقف عند مقاربتين مهمتين: الاولى، تدعو إلى حل البرلمان؛ والثانية، إلى تعديل الدستور، ذلك أن هاتين الإشكاليتين هما محور الجدل الحاصل الآن في العراق.

في ما يخص البرلمان الذي التأم في يناير/كانون الثاني الماضي على اساس نتائج الانتخابات التي عارضها "الاطـار التنسيقي" المتشكل من الاحزاب والكتل السياسية الشيعية؛ وايدها "التيار الاصدري" لأنها اعطته الأكثرية البرلمانية؛ لاحظنا كيف انقلب الامر بعد ذلك ليطالب التيار الصدري بحل البرلمان مقابل إصرار "الاطار" على عدم تطيير مجلس النواب بعد انسحاب نواب التيار الصدي منه.

لندعْ جانباً إشكالية قانونية حل البرلمان ومن يحق له ذلك وكيف ومتى؟

لكن لنفترض جدلاً أنه تم حل البرلمان وأُجريت انتخابات نيابية مبكر؛ ما الذي سيتغير؟

كيف ستكون النتائج؟

ومن الرابح ومن الخاسر؟ كل المؤشرات تفيد ان

> هذا الدستور جرت صياغته استنادا لمبدأ التوافقية السياسية

النتائج لن تتغير لان القواعد الشعبية الانتخابية مغلقة على الجميع اللهم الا اذا تغيرت طبيعة الماكينات الانتخابية أو القانون الإنتخابي.

لكن بشكل عام ستبقى النتائج في اطار "+ -" اكثر او اقل لهذه القائمة او تلك ولذلك لن تُغير شيئاً جوهرياً في صلب المعادلة السياسية او البرلمانية في ظل القوانين والوقائع السائدة حالياً.

اما في ما يخص الدستور؛ فالجميع يعلم ان هذا الدستور تم تفصيله في العام ٢٠٠٤ على مقاسات طرفين متضررين من الانظمة السياسية التي حكمت العراق في العقود السياسية الماضية وهم الكورد والشيعة؛ وبذلك حقّق الكورد ما يريدونه في الدستور وهي "الفيدرالية السياسية" فيما حقّق الشيعة ما يكفل لهم عدم عودة الاستبداد والديكتاتورية بإرساء نظام ديموقراطي برلماني يستند إلى "الطائفية السياسية".

اذا ما استثنينا الكورد، فان باقي الاوساط تُجمع على وجود الغام عديدة احتواها دستور ٢٠٠٤ من هيمنة "الطائفية السياسية" ومشاكل الاثنيات والاديـان والطوائف واحـلال "المكونات" بدلا من "المواطنة" اضافة الى "الفيدرالية" التي يعتقد البعض أنها "مشروع تقسيمي".

هذا الدستور جرت صياغته استنادا لمبدأ "التوافقية السياسية"؛ ولا اعتقد ان احدا يستطيع اجراء تعديل عليه ما لم يستند إلى القاعدة إياها لسبب بسيط أن الكرد يعارضون اي تعديل دستوري لا يضمن لهم حقهم في "الفيدرالية" والمسار الذي يؤدي الى تشكيل الدولة الكردية المستقلة.

عندما اتحدث عن الدستور واستحالة تعديله في الظروف الراهنة فلا يعني ذلك انه "كتاب مقدس" لا يمكن المساس به، بل لان هكذا خطوة تحتاج إلى مناخ توافقي غير متوفر في الظروف الراهنة المتشنجة.

ان عملية تطوير الدستور تحتاج الى "بيئة سالمة" والى "ثقة متبادلة" بين جميع المناطق والمذاهب والقوميات والى تفاهم سياسي ـ مجتمعي.

هذه المناخات لا يُمكن ان تتحقق الا تحت قبة البرلمان بحضور نواب الكتل المختلفة تعزيزاً للثقة بين كل المكونات العراقية.

اما ان يتم تكرار المكررات والمطالبة بالذهاب الى انتخابات مبكرة فلا يؤدي سوى إلى المزيد من التشتت والتشرذم والى عدم وضوح المسار.

*محمد صالح صدقيان أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*١٨٠post

رائد الحامد:

الآفاق المستقبلية لمرحلة ما بعد اقتحام التيار الصدري للمنطقة الخضراء.. ؟

*مركز تريندز للبحوث والاستشارات

تمر العملية السياسية بأزمة هي الأعمق والأكثر خطورة على مستقبلها، ومستقبل السلم المجتمعي والنظام السياسي الجديد في العراق.

في ثنايا الورقة تعمدنا الإشارة إلى الخطوط العريضة للمشهد السياسي دون الخوض في تفاصيل مواقف الأطراف السياسية والفواعل المحلية والإقليمية والدولية.

وتكمن صعوبة التعاطي مع الأزمة السياسية وفهم مآلاتها في غياب برنامج سياسي للأحزاب المشاركة في العملية السياسية خاضع لرقابة السلطات المعنية، وما يتبع ذلك من عدم ثبات القوى السياسية على مواقفها، وتقلبها بشكل دائم وفق ما ترى أن موقفاً ما يصب في خدمة مصالحها الفئوية أو الحزبية بعيداً عن أي مصالح عليا للبلد وشعبه، إلى جانب أن أغلب صراعات الأطراف السياسية تحكمها المصالح الضيقة، أو الخلافات الشخصية، الصدر والمالكي على سبيل المثال.

تستعرض هذه الورقة البحثية خلفيات التطورات الأخيرة في المشهد السياسي، والمتغيرات التي طرأت وتداعياتها، وتحاول الإجابة على السؤال الجوهري، إلى أين يقودنا المشهد الراهن؟

وتبحث في مآلات المرحلة التالية للجوء التيار الصدري إلى خيار الشارع بعد محاولات فاشلة لثمانية أشهر في تشكيل حكومة تنسجم مع رؤية رئيس التيار، وما يتعلق بمرحلة ما بعد اقتحام المنطقة الخضراء ومبنى البرلمان،

وخلفيات هذا التطور والمتغيرات التي طرأت في مواقف التيار بعد الانتخابات الأخيرة.

تناولت الورقة بشيء من التعريف ما يتعلق بمتغيرات التمثيل النيابي للقوى السياسية بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية الـ ٧٣ الذين كانوا يشكلون نحو ٢٢٪ من عدد مقاعد المجلس الـ ٣٢٩ مقعداً.

واستعرضت بإيجاز مكامن قوة التيار الصدري سواء في القدرة على الحشد الجماهيري أو العسكري أو في مقدار نفوذه داخل مؤسسات الدولة العراقية، الأمنية والسياسية والاقتصادية والخدمية.

إلى جانب ذلك، حاولت الورقة الإجابة بشكل ما على التساؤلات المتعلقة بالأسباب الحقيقية التي تقف خلف قرارات عدة اتخذها رئيس التيار الصدري، بدءاً من استقالة نواب كتلته مروراً بالتظاهرات وانتهاءً بمواصلة هذه الاعتصامات حتى تحقيق أهدافه بحل مجلس النواب والذهاب إلى انتخابات مبكرة، ثم دعوة أنصاره للانسحاب من المنطقة الخضراء، وأخيراً قراره اعتزال العمل السياسي نهائياً.

وجدت الورقة أن هناك إجماعاً لدى قوى الإطار التنسيقي جميعها منذ بداية مفاوضات تشكيل الحكومة، بعدم السماح للتيار الصدري أن يشكل حكومة منسجمة مع رؤيته بتشكيل حكومة أغلبية وطنية عابرة للطائفية والقومية.

في مقابل ذلك، هناك قرار لرئيس التيار الصدري بمنع قوى الإطار التنسيقي من تشكيل الحكومة بأي الوسائل المتاحة، السلمية وغير السلمية.

وتؤكد الورقة أن فشل الكتلة الصدرية بعقد جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، وبالتالي فشلها بتمرير مرشحها لرئاسة الحكومة الجديدة، هو المحرك الأساسي لكل قرارات رئيس التيار الذي يعمل بشتى السُبل المشروعة وغير المشروعة قانونياً ودستورياً لمنع تمرير مرشح الإطار التنسيقي لرئاسة الوزراء.

وتخلص إلى أنه ليس هناك ما يشير إلى احتمالات دخول البلاد في مواجهات داخل المكون الشيعي في ظل وجود مرجعيات قادرة على ضبط الأوضاع وضمان عدم خروجها عن دائرة سيطرتها.

وتوقعات بخروج العراق من الأزمة السياسية الراهنة بتسويات يفرضها الواقع أولاً، وخشية الأطراف الشيعية من خسارة السلطة ومكتسبات عقدين من الزمن في حال الدخول في احتراب داخلي.

التمثيل النيابي الجديد لقوى الإطار التنسيقي:

أدت استقالة نواب الكتلة الصدرية إلى متغيرات في التمثيل النيابي للكتل والأحزاب الشيعية في الإطار التنسيقي، مع زيادة قليلة في أعداد النواب المستقلين.

ويضم الإطار التنسيقي، معظم القوى الشيعية باستثناء التيار الصدري ولأغلبها أجنحة عسكرية، ومنها: حزب الدعوة الإسلامية بجناحيه المالكي والعبادي، ومنظمة بدر برئاسة هادي العامري، وعصائب أهل الحق برئاسة قيس الخزعلي، وتيار الحكمة برئاسة عمار الحكيم، وحزب الفضيلة برئاسة آية الله محمد اليعقوبي، وحركة عطاء برئاسة فالح الفياض، والمجلس الإسلامي العراقي الأعلى برئاسة همام حمودي، والحركة الإسلامية برئاسة أحمد الأسدي.

وفي توزيع جديد لمقاعد مجلس النواب بعد استقالة الكتلة الصدرية ودخول نواب جدد إلى مجلس النواب، وبحسب قوائم البدلاء التي نشرتها المفوضية المستقلة العليا للانتخابات، وتأدية ٦٠ نائباً جديداً اليمين الدستورية في ٢٣ يونيو ٢٠٢٢، فإن كتلة الفتح التي يرأسها الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري أصبحت ممثلة بـ ٣١ نائباً بزيادة ١٢ نائباً

عن مرحلة ما قبل استقالة الصدريين.

وزاد تمثيل ائتلاف دولة القانون برئاسة نوري المالكي خمسة نواب ليكون مُمثلاً بـ ٣٨ نائباً، بينما زاد أعضاء كتلة تحالف قوى الدولة الوطنية برئاسة عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي رئيس ائتلاف النصر سبعة نواب ليصبح تمثيله بـ ١١ نائباً بدلاً من ٤ نواب، وتحالف العقد الوطني برئاسة فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي بـ ٥ نواب بدلاً من نائب واحد، في حين زادت أعداد حركة "امتداد" التي تُصنّف على أنّها حركة مستقلة جاءت من الحركة الاحتجاجية لتصبح ١٦ مقعداً بدلاً من ٩ مقاعد سبق أن فازت بها في الانتخابات الأخيرة.

وهناك أعداد من النواب المستقلين دخلوا إلى مجلس النواب بعد استقالة أعضاء الكتلة الصدرية من غير المعروف إن كانوا سيحافظون على استقلاليتهم، أو أنهم سيدخلون في تحالفات سياسية قائمة ليكونوا جزءاً من الحكومة المُنتظر تشكيلها من الإطار التنسيقي.

مكامن قوة التيار الصدري:

أفرزت الأحداث الأخيرة واقعاً جديداً يتمثل في رغبة رئيس التيار الصدري بتتويجه زعيماً لجميع أو للنسبة الأكبر من الشيعة في العراق بعد أن أثبت قدرته على تحريك حشود جماهيرية ضخمة تدين له بالولاء "المطلق" والطاعة "العمياء".

ويمتلك التيار الصدري القاعدة الجماهيرية الأعرض من بين القوى السياسية الشيعية الأخرى، وتمتاز هذه القاعدة بالطاعة "العمياء" والتبعية المطلقة لتوجيهات رئيس التيار الصدري. وقد لعبت القاعدة الجماهيرية للتيار الصدري الدور الأكبر في الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في أكتوبر ٢٠١٩ بتبنّيها خيار الانخراط في الاحتجاجات ضد الفساد وسوء الخدمات، وهي احتجاجات أرغمت رئيس الوزراء السابق، عادل عبد المهدي، على تقديم استقالته في نوفمبر ٢٠١٩، لكنّ الصدر ما لبث أن انقلب على الحركة الاحتجاجية.

وإلى جانب القاعدة الجماهيرية العريضة لرئيس التيار الصدري، وقدرته على التحكم في حراك قطاع واسع من أتباعه ومؤيديه وأنصاره، وجناحه المسلح المتمثل بسرايا السلام، فللتيار شبكة واسعة من المكاتب والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في معظم مدن العراق ومحافظاته، بما فيها بعض المحافظات السُنيّة.

لذلك من المتوقع أن يحتفظ التيار الصدري بنفوذ واسع في مراكز القرار السياسي والأمني، والتنفيذي بوجود أي حكومة عبر العشرات من مناصب الدرجات الخاصة بمرتبة وزير أو وكيل وزير، بمن فيهم الوزراء ووكلاء الوزراء والمحافظون ورؤساء المؤسسات والمديرون العامون، إضافة إلى نفوذ في مناطق عدة جنوب بغداد وشمالها عبر سرايا السلام، الجناح المسلح للتيار الصدري الذي يسيطر بشكل "شبه كامل" على الملف الأمني في عدد من المدن الحيوية، أبرزها سامراء شمال بغداد بمكانتها الدينية المتميزة لدى مسلمي العالم.

أكدت أحداث المواجهات الدامية يومي ٢٩ و٣٠ أغسطس الماضي قدرة رئيس التيار الصدري على التحكم في إرادة أتباعه وتوجيههم دون أي اعتراض أو بوادر تمرد.

كما أن المواجهات التي لم تكن قوى الإطار التنسيقي طرفاً فيها، واقتصرت على دفاع القوات الأمنية عن المؤسسات السيادية في المنطقة الخضراء، أثبتت أن التيار الصدري قادر على فرض إرادته عبر تجييش الشارع سلمياً. وانتقلت

الأزمة من الاعتصام داخل المنطقة الخضراء لمنع مجلس النواب من عقد جلسة انتخاب رئيس جمهورية، إلى خيار التغيير وفرض الإرادة بقوة السلاح باقتحام القصر الرئاسي وقصر الحكومة في المنطقة الخضراء بعد أن أعلن رئيس التيار الصدري في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢ اعتزاله العمل السياسي نهائياً وإغلاق جميع المؤسسات والمكاتب عدا مؤسسات تخص عائلة الصدر وليس التيار الصدري.

وجاء اعتزال الصدر بعد وقت قصير من إعلان المرجع الديني كاظم الحائري المقيم في مدينة قم الإيرانية "عدم الاستمرار في التصدي للمرجعية بسبب المرض والتقدم في العمر"، والتوصية لمقلديه، ومعظمهم من التيار الصدري، باتباع مرجعية المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، واتهام الصدر "ضمناً" بالسعي "لتفريق أبناء الشعب العراقي والمذهب الشيعي باسم المرجعين الشيعيين محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر، والتصدّي للقيادة باسمهما وهو فاقد للاجتهاد أو لباقي الشرائط المشترطة في القيادة الشرعية فهو -في الحقيقة- ليس صدرياً مهما ادّعى أو انتسب".

الفشل في تشكيل الحكومة:

بعد انتهاء الانتخابات التشريعية "المبكرة" في ١٠ أكتوبر ٢٠٢١ وإعلان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رسمياً النتائج الأولية التي رحبت بها بعض الكيانات في حين اعترضت عليها كيانات أخرى، اتجهت الأنظار إلى حراك الكتل السياسية الشيعية لتشكيل تحالفات تسبق عقد الجلسة الأولى لمجلس النواب الجديد لانتخاب رئيس جديد للمجلس، وتسمية "الكتلة النيابية الأكثر عدداً" مرشحها لرئاسة الوزراء، وانتخاب رئيس جمهورية مخول دستورياً بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل الحكومة الجديدة.

ووفقاً للآليات المعتمدة في المواد ٥٤ و٥٥ و٧٠ من الدستور العراقي، يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب للانعقاد خلال خمسة عشر يوماً من المصادقة على نتائج الانتخابات العامة، ينتخب في جلسته الأولى رئيساً للمجلس بالأغلبية المطلقة (النصف زائد واحد، أي ١٦٥ صوتاً)، ورئيساً للجمهورية وفق المادة ٧٠ من الدستور بأغلبية ثلثي الأعضاء (٢٢٠ صوتاً)، أو بأعلى الأصوات بين المرشحين في حال فشلوا في الحصول على أغلبية الثلثين في الجلسة الأولى.

أراد الصدر بناء نظام سياسي عابر للجغرافية والطائفية تتولى فيه "السلطة" القوة الفائزة بالانتخابات مع قوى أخرى متحالفة معها (تحالف إنقاذ وطن)، في حين تذهب القوى الخاسرة (الإطار التنسيقي) إلى "المعارضة" دون أي مشاركة في تشكيل الحكومة لتلعب دور المعارضة في الرقابة على الأداء الحكومي.

والنظام الذي سعى الصدر إلى بنائه، هو في حقيقته نظام جديد "منقلب جذرياً" على النظام السياسي القائم منذ عام ٢٠٠٦، والذي ظل التيار الصدري جزءاً فاعلاً منه وشريكاً أصيلاً فيه حتى إعلان رئيس التيار الانسحاب من العملية السياسية واستقالة نوابه في ١٢ يونيو ٢٠٢٢.

يؤكد رئيس التيار الصدري، مقتدى الصدر، أن قرار الانسحاب من العملية السياسية هذه المرة لا رجعة عنه، وأنه "لن يشترك مع الفاسدين"، ولن يشارك في الانتخابات المقبلة بوجود الفاسدين". واللافت للانتباه، أن رئيس التيار الصدري سبق له أن أعلن مرات عدة انسحابه من العملية السياسية وعدم مشاركته في الانتخابات، لكنه عادة ما يتراجع عن قراراته.

في ١٥ يوليو ٢٠٢١، أي قبل أقل من ثلاثة أشهر على موعد الانتخابات الأخيرة في أكتوبر والتي حصل فيها على

المرتبة الأولى بواقع ٧٣ مقعداً، أعلن رئيس التيار الصدري أنه "لن يشارك في الانتخابات المقبلة"، لكنه عاد في ٢٧ أغسطس ليعلن أن تياره سيشارك في الانتخابات من أجل "إنقاذ العراق من الفساد".

لكن إعلان الصدر اعتزاله في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢، على ما يبدو هو إعلان "اعتزال نهائي" للعمل السياسي "العلني والرسمي" بالنسبة له كشخص ظل يمثل الزعامة الأولى للتيار الصدري منذ غزو العراق، وسيحافظ على هذه الزعامة بطابعها الروحي والتاريخي فيما سيُترك أمر النشاطات السياسية والعسكرية للتيار الصدري وأجنحته العسكرية لقيادات مقربة من رئيس التيار، وهذه القيادات لا يُعتقد أنها ستتخذ أي قرارات من دون استئذان الصدر والتشاور معه، ما يعني أن الصدر سيظل قائد "الظل" للتيار الصدري وصاحب القرار الأول فيه.

و"فشلت" الكتلة الصدرية وحليفيها في تحالف "إنقاذ وطن" في تشكيل حكومة "أغلبية وطنية" كنظام بديل عن "الحكومة التوافقية" التي تضم جميع القوى السياسية الفائزة في الانتخابات، وهو ما تريده قوى الإطار التنسيقي التي خسرت معظم مقاعدها مقارنة بالدورة الانتخابية السابقة، الدورة الرابعة في عام ٢٠١٨، قبل أن تزداد أعدادها بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية وتصبح الكتلة النيابية الأكثر عدداً المؤهلة لتسمية رئيس الوزراء الجديد.

كانت بداية الفشل في تشكيل الحكومة عندما رفض رئيس التيار الصدري تشكيل أيّ حكومة ما لم تكن حكومة "أغلبية وطنية" يمكن لها أن تقبل جزءاً من نواب الإطار التنسيقي أو بعض مكوناته.

استثنى الصدر من قوى الإطار التنسيقي، مشاركة "ائتلاف دولة القانون" الذي يرأسه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي لأسباب تتعلق بالخلافات بينهما والتي تمتد إلى عام ٢٠٠٨ عندما كان المالكي رئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة وتوجيهه بشن عملية عسكرية تحت مسمى "صولة الفرسان" في البصرة ومدنٍ جنوبيةٍ أخرى انتهت بسقوط آخر معاقل "جيش المهدي" التابع للتيار الصدري في البصرة نهاية إبريل ٢٠٠٨.

كما تتعلق أسباب فشل الكتلة الصدرية بقدرة قوى الإطار التنسيقي وأعضاء أو قوى متحالفة معها تعطيل عقد جلستي انتخاب الرئيس بدعم من المحكمة الاتحادية العليا. وتتهم المحكمة الاتحادية بلعب دور "سياسي منحاز لقوى الإطار التنسيقي" في إعادة رسم مسار العملية السياسية.

ولَعِبَ ما يُعرف باسم "الثلث المعطل" لقوى الإطار التنسيقي دوراً في منع تشكيل حكومة يقودها التيار الصدري بمقاطعة جلسات انتخاب رئيس الجمهورية وعدم اكتمال النصاب القانوني لجلستين خُصصتا لانتخاب الرئيس التي تُعد عملية انتخابه لازمة دستورية لتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً لتشكيل الحكومة الجديدة ومنحها ثقة مجلس النواب.

وبعد ثمانية أشهر من محاولات تشكيل الحكومة، وفشل الكتلة الصدرية التي تقود تحالف "إنقاذ وطن" الذي يضم تحالف "السيادة" (عرب سُنّة) والحزب الوطني الكردستاني (أكبر حزب كردي) في تشكيل الحكومة، دعا رئيس التيار الصدري مقتدى الصدر أعضاء كتلته إلى تقديم استقالاتهم من مجلس النواب.

إن من بين أهم الأسباب التي دفعت رئيس التيار الصدري لتوجيه نواب الكتلة الصدرية لتقديم استقالاتهم، يقين الصدر بفشل مشروعه بتغيير النظام السياسي إلى نظام "الأغلبية السياسية" بديلاً عن نظام "الديمقراطية التوافقية" الذي يعتمد أسس المحاصصة السياسية، وأحياناً العرقية أو الطائفية في توزيع السلطة والثروات بين مكونات المجتمع العراقي الأساسية. كما أن التيار الصدري فشل في تحقيق الأغلبية الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وهي ٢٢٠ صوتاً، لتمرير انتخابه، تمهيداً لتسمية مرشح الكتلة الصدرية لرئاسة الحكومة الجديدة.

أزمة ما بعد استقالة الكتلة الصدرية:

أحدثت الاستقالة الجماعية لنواب الكتلة الصدرية إرباكاً في المشهد السياسي العراقي زاد من تعقيد الأزمة السياسية المستمرة منذ انتخابات العاشر من أكتوبر ٢٠٢١ التي احتلت فيها الكتلة الصدرية المرتبة الأولى بواقع ٧٣ مقعداً. كانت التوقعات الأولية تشير إلى أن استقالة نواب الكتلة الصدرية ستقود إلى إنهاء ثمانية أشهر من حالة "الانسداد السياسي"، وتعثُّر محاولات انتخاب رئيس جمهورية، وبالتالي عرقلة الذهاب نحو تكليف مرشح رئاسة الوزراء من الكتلة النيابية الأكثر عدداً لتشكيل الحكومة الجديدة.

وفق السياقات الطبيعية، بات من الممكن للإطار التنسيقي أن يعلن عن نفسه بأنه يمثل الكتلة النيابية الأكثر عدداً بعدد من النواب يصل "إلى حدود ١٣٠ نائباً"، وسيحتاج إلى حضور ١٦٥ نائباً لاكتمال النصاب القانوني لعقد جلسة مجلس النواب المخصصة لانتخاب رئيس للجمهورية بعد ضمان حصوله على ثُلثي أصوات أعضاء المجلس في الجلسة الأولى، أي ٢٢٠ نائباً من أصل ٣٢٩ نائباً يمثلون العدد الكلي لأعضاء مجلس النواب، أو تصويت ثُلثي الأعضاء الحاضرين في الجولة الثانية في حال فشل المجلس بمنح الثقة للمرشح لرئاسة الجمهورية في الجلسة الأولى.

يدرك رئيس التيار الصدري أن عقد أي جلسة للمجلس ستقود إلى تفاهمات لانتخاب رئيس جديد للجمهورية وبالتالي تكليف مرشح الإطار لتشكيل الحكومة الجديدة، لذلك اتخذ الصدر قراراً بمنع عقد جلسة مجلس النواب بأي شكل كان باللجوء إلى تجييش الشارع والاعتصام أمام مبنى مجلس النواب لأكثر من شهر انتهى في ٣٠ أغسطس بدعوة رئيس التيار الصدري أتباعه بالانسحاب من المنطقة الخضراء وإنهاء تظاهراتهم السلمية.

في مقابل ذلك، لا يمتلك الإطار التنسيقي قدرة على الحشد الجماهيري الفاعل القادر على التأثير في مجريات الأحداث. ومع ذلك، نظمت قوى الإطار التنسيقي تظاهرات واعتصامات حملت شعارات الدفاع عن شرعية مؤسسات الدولة وحمايتها، في مقابل تظاهرات واعتصامات التيار الصدري التي تطالب بحل مجلس النواب.

في ٣٠ يوليو ٢٠٢٢، كان مقرراً أن يعقد مجلس النواب جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، لكن اقتحام أنصار التيار الصدري المنطقة الخضراء في ٢٧ من الشهر نفسه، وتكرار اقتحامهم المنطقة ومبنى المجلس للمرة الثانية في ٣٠ يوليو واستمرار اعتصامهم، حال دون عقد الجلسة وإعلان رئيس المجلس تعليق جلساته إلى إشعار آخر منذ الساعات الأولى لاقتحام التيار الصدري مبنى المجلس.

وفي الساعات الأولى لاقتحام أنصار التيار الصدري مبنى مجلس النواب، أعلن رئيس المجلس محمد الحلبوسي تعليق الجلسات حتى إشعار آخر، وهو إجراء دستوري يستند إلى المادة ٦٢ من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ التي تنص على أن: "يتخذ الرئيس (رئيس المجلس) الإجراءات اللازمة لضمان احترام وهيبة وأمن المجلس بضمن ذلك: أولاً: التنسيق مع الجهات المختصة باتخاذ تدابير الأمن والحماية اللازمة للمجلس نواباً وموظفين وبنايات"، والمادة ٣٤ ثامناً من النظام الداخلي لمجلس النواب التي تنص على: "اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن والنظام داخل المجلس".

ولم يستجب رئيس المجلس لطلبات رسمية من قوى الإطار التنسيقي ومن غيرها لعقد جلساته في محافظات أخرى. لكن ذلك أدى إلى مزيد من الاحتقان في الشارع العراقي حيث إن عقد مثل هذه الجلسات خارج بغداد سينظر

إليها الصدر بأنها تحدٍّ واضح وصريح لإرادة أنصاره وإرادته في حل مجلس النواب والذهاب إلى انتخابات مبكرة.

في ١٠ أغسطس ٢٠٢٢، دعا الصدر مجلس القضاء الأعلى إلى حل مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز ٢٦ أغسطس، لكن المجلس الذي تنحصر مهامه بإدارة القضاء فقط، وليست من بينها أي صلاحية للتدخل في أمور السلطتين التشريعية أو التنفيذية، رد بالتأكيد على أنه لا يملك صلاحية حل المجلس. وينص الدستور العراقي في المادة ٦٤ على آليتين اثنتين فقط في حل المجلس، الأولى: يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه (١٦٥ نائباً)، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه (١١٠ نواب)، والثانية: بناء على طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية.

ولم يعترض الإطار التنسيقي على إجراء انتخابات مبكرة، لكنه اشترط أن يسبقها تشكيل حكومة انتقالية مخولة باتخاذ قرارات كهذه، إذ إن حكومة مصطفى الكاظمي هي في توصيف المحكمة الاتحادية العليا، حكومة تصريف أعمال، وتعني بأنها تلك الحكومة المتحولة من حكومة طبيعية بكامل الصلاحيات إلى حكومة محدودة الصلاحيات عند حل مجلس النواب، وفقاً لما جاء في المادة ٦٤ أولاً من الدستور.

الحوار للخروج من الأزمة وتفادي الحرب الداخلية:

لا تبدو قوى الإطار التنسيقي على اتفاق تام في رؤيتها لسبل الخروج من الأزمة الراهنة، والموقف أو ردود الأفعال من الخطوات والقرارات التي يتخذها رئيس التيار الصدري. وهناك ثمّة إجماع لدى جميع قوى الإطار التنسيقي بعدم السماح للتيار الصدري أن يشكل حكومة منسجمة مع رؤيته بتشكيل حكومة أغلبية وطنية عابرة للطائفية والقومية يُنظر إليها بأنها تفريط بحقوق المكون الأكبر (الشيعي) واستحقاقاته.

ولا تحظى دعوات الحوار التي يُطلقها المالكي بثقة رئيس التيار الصدري أو قوى وأطراف سياسية أخرى بعد ما بات يعرف بتسريبات المالكي التي أثارت مخاوف الأوساط العراقية من الدخول في اقتتال داخل المكون الشيعي بعد أن سُمع كلام منسوب للمالكي يتحدث فيه عن اقتحام النجف مقر إقامة الصدر وتدبير انقلاب باستخدام القوة المسلحة. ونُشرت التسجيلات في وسائل الإعلام وعلى مواقع التواصل الاجتماعي في ٢٠ يوليو ٢٠٢٢، نفى المالكي صحتها أكثر من مرة، بينما أشار إليها الصدر في أكثر من مناسبة مشفوعة بدعوة المالكي لاعتزال العمل السياسي وتسليم نفسه للجهات القضائية.

حظيت دعوات الحوار والتهدئة وعدم التصعيد باستجابة واضحة من قِبل جميع القوى الشيعية في التيار الصدري والإطار التنسيقي وخارجهما. ومن الواضح أن رئيس تحالف النصر حيدر العبادي يتمسك بموقف الحوار مع التيار الصدري مع استعداده لقيادة وساطة بين الطرفين المتصارعين، وهو الموقف ذاته الذي يتبنّاه رئيس تحالف الفتح هادي العامري الذي يوصف بأنه "رئيس السن" لقوى الإطار ويدعو إلى حوار متزامن مع انسحاب المعتصمين من المنطقة الخضراء.

رغم أن قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق المنشقة عام ٢٠٠٧ عن جيش المهدي الذي كان يقوده مقتدى الصدر، على خلاف يمتد إلى سنوات مع رئيس التيار الصدري، لكنه يتبنّى موقفاً يدفع باتجاه الحوار والتهدئة وعدم التصعيد أيضاً، وهو موقف يجمع عليه قادة الإطار التنسيقي. الخزعلي هو الأقرب من بين قيادات الإطار التنسيقي الفاعلة إلى رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي الذي هو الآخر يدعو إلى الحوار لتجاوز أزمة

تشكيل الحكومة، لكنهما قد يكونان على خلاف عميق مع رئيس التيار الصدري تبدو فيه آفاق المصالحة معه غير واردة في المدى المنظور.

في الواقع فإن الأطراف العراقية جميعها تعمل ما أمكن لتجنب أي مواجهات مسلحة مع أي طرف من أطراف المواجهات المحتملة. طرفا أي مواجهة محتمله هما، التيار الصدري والإطار التنسيقي، وهما يمتلكان أجنحة عسكرية بعضها من ضمن تشكيلات الحشد الشعبي، والأخرى من الجماعات الموصوفة بأنها المجموعات الشيعية المسلحة الحليفة لإيران.

وتتخوف القوى الإقليمية والدولية من تداعيات الأزمة بين الطرفين الشيعيين، التيار الصدري والإطار التنسيقي واحتمالات دخول العراقيين في موجة جديدة من الحرب الأهلية قد تبدأ داخل المكون الشيعي مع احتمالات توسعها لتشمل مكونات أخرى وتجد نفسها مرغمة على الدخول في مثل هذا الصراع حفاظاً على مصالحها ووجودها، أو أن طرفاً ما من أطراف الصراع الشيعي سيعمد إلى زج الآخرين، العرب السُنة أو الكرد، أو كليهما معاً في الصراع.

لا تزال هيئة الحشد الشعبي التي تهيمن عليها فصائل مسلحة معظمها أجنحة عسكرية لأحزاب وحركات سياسية ضمن قوى الإطار التنسيقي الحليفة لإيران حريصة على عدم إظهار موقف معلن وصريح من التوترات بين الإطار التنسيقي والتيار الصدري الذي هو الآخر يملك جناحاً عسكرياً أو أكثر من جناح. ولا يُعتقد أن موقف الحياد لهيئة الحشد الشعبي مقنعاً لعموم الشارع العراقي أو للتيار الصدري الذي يُدرج ضمن برنامجه الإصلاحي حصر السلاح بيد الدولة وحل الفصائل المسلحة.

كثيراً ما أعلنت قيادات فصائل مهمة ضمن الحشد الشعبي موقفها من رفض أي حديث عن حل تشكيلاته أو نزع أسلحة فصائله، والتهديد بالمواجهة مع أي طرف أو جهة تحاول المساس بهذه الفصائل في رد على دعوات الصدر بحل الفصائل المسلحة جميعها وحصر السلاح بيد الدولة.

نتائج وتوقعات:

إن مجمل النظام السياسي بات مهدداً بالانهيار بسبب الخلافات البينية بين القوى والأحزاب الشيعية التي انقسمت إلى محورين متنافرين تبدو فرص اللقاء بينهما ضئيلة في المدى المنظور.

وشكّل اختيار الإطار التنسيقي لشخصية مقربة من المالكي بداية النهاية لأي لقاء مستقبلاً بين القوتين الشيعيتين المتنافستين، التيار الصدري والإطار التنسيقي الذي تدين معظم مكوناته بالولاء لإيران، وهو عامل آخر من عوامل عدم إمكانية التوافق بين الطرفين بعد أن وجد رئيس التيار الصدري ضرورة تبنّي خطاب شعبي مناهض للتبعية للخارج بشعارات لا شرقية ولا غربية، رغم أنها في حقيقتها من بين أبرز شعارات الثورة الإسلامية في إيران.

التوقعات للمرحلة المقبلة في المشهدين السياسي والأمني، قد لا تتعدى احتمالين اثنين:

الأول

يتلخص في قبول قوى الإطار التنسيقي بتسوية مع التيار الصدري تكون أبرز بنودها سحب ترشيح محمد شياع السوداني وتخويل قيادات التيار تسمية مرشح مستقل لرئاسة الوزراء على أن يشكل حكومته من وزراء مستقلين من الكفاءات من غير المنتسبين أو المحسوبين على الأحزاب السياسية الحاكمة، وهذه تلخص رؤية الصدر قبل اعتزاله العمل السياسي، وما يريد أن يكون عليه المسار السياسي في العراق مستقبلاً.

والاحتمال الثاني

التصعيد المتبادل ومواصلة التحشيد والتحشيد المضاد في الشارع والحملات الإعلامية المتبادلة وصولاً إلى الدخول في مواجهات تحت سقف ما تسمح به القوى الفاعلة، ودون التعدي على الخطوط الحمراء "الضمنية" المرسومة من مراكز القرار في النجف وطهران وقم، التي لا تسمح بالدخول في مواجهات مفتوحة بين طرفي الصراع أو التنافس.

في الغالب فإن الاتجاه العام يسير نحو تبنّي الحوار، فيما لا تزال قوى من داخل الإطار تتحفّظ على الإعلان عن موقفها بشكل صريح، وهي قوى يمكن تصنيفها بأنها قوى لا ترغب في المواجهة المحدودة أو المفتوحة مع التيار الصدري، لكنها في عين الوقت لا تتردد في الدخول في مثل تلك المواجهات في حال بلغت التطورات منحى يتطلب اتخاذ قرارات بأي اتجاه كان يحفظ وجودها ونفوذها ومكتسباتها.

نتيجة ضغط التيار الصدري وتبنّيه خيار اللجوء إلى تجييش الشارع، فإن فرص تشكيل حكومة يرأسها محمد شياع السوداني أو غيره تبدو متدنية، أو معدومة، لكن المتغيرات الأخيرة بعد اعتزال الصدر العمل السياسي وانتهاء الاشتباكات المسلحة، فإن قوى الإطار التنسيقي باتت تقترب من هدفها في تحقيق عقد جلسة لمجلس النواب لاختيار رئيس جمهورية مخول دستورياً تكليف مرشح الإطار لتشكيل الحكومة الجديدة التي قد تكون مؤقتة أو انتقالية.

ومن الخيارات التي قد تلجأ إليها القوى السياسية في حال شكلت قوى الإطار التنسيقي حكومة "خدمة وطنية"، اعتماد مبدأ "التوازن والتوافق والشراكة"، أي تشكيل حكومة توافقية تضم القوى الفائزة جميعها في الانتخابات وفق مبدأ المحاصصة المعتمد منذ نحو عقدين.

لا تبدو هناك أي احتمالات معتبرة لدخول القوى الشيعية في مواجهات محدودة أو مفتوحة، حيث إن القيادات المتنافسة تدرك يقيناً أن أي اقتتال "بيني" يعني نهايتهما معاً، أو نهاية طرف منهما، أو على الأقل إضعافهما معاً، ما يقود إلى فقدانهم السلطة وعودتها إلى المكونات الأخرى، وهو أمر لا تسمح به المرجعية الدينية في النجف، ومراكز القرار الإيرانية الثلاثة الناشطة في العراق. لذلك فإن المرجعيات الأربع، مرجعية النجف والمرشد الأعلى والحرس الثوري ووزارة الأمن والاستخبارات الإيراني (اطلاعات)، ستجتهد في إرساء أسس التوافق بين الفرقاء الشيعة، ما يحول دون تصعيد الخلافات وخروج الأوضاع عن سيطرتها، وهو احتمال غير وارد أيضاً، لعدم وجود فواعل خارجية تصعّد مثل هذه الخلافات لتبلغ مدياتها في إدخال القوى المتنافسة في صراع مفتوح خارج سيطرة المرجعيات الأربع.

*باحث متخصص في الجماعات المسلحة السُنيّة والشيعية – العراق

عريب الرنتاوي:

عن «التراجيديا الصدرية»، «سلاح الشارع» وحرب المرجعيات والمليشيات

مع صدور نتائج انتخابات أكتوبر ٢٠٢١ النيابية في العراق، بدا أن «التيار الصدري» قد حسم معركة الأوزان والحجوم مع القوى الشيعية المنافسة، بحصوله على الكتلة الأكبر في البرلمان (٧٣ مقعداً)، متفوقاً عليها مجتمعةً، وكان ذلك الفوز البائن، أول نجاح كبير يسجل للتيار وزعيمه، بعد سلسلة من الضربات والتقلبات التي واجهها في السنوات الفائتة.

أما النجاح الثاني، فتمثل في تَمكّن مقتدى الصدر من نسج عرى «ائتلاف وطني» مع الكتلة السنّية الأكبر، «تقدم»، بزعامة محمد الحلبوسي، والكتلة الكردية الأكبر، «البارتي»، بزعامة مسعود بارزاني... فصار شعار «حكومة أغلبية وطنية» الذي طرحه الصدر بديلاً عن حكومات المحاصصة المتدثرةِ برداء «حكومات التوافق والوحدة الوطنية»، أمراً قابلاً للتحقيق، بل وقاب قوسين أو أدنى.

لم يُسلّم خصوم الصدر، الذين سينضوون لاحقاً تحت مسمى «الإطار التنسيقي»، وجميعهم من المحسوبين على إيران، والأقرب إليها، لم يسلم هؤلاء بالهزيمة والخسارة، سيما وأن شبح «حكومة الأغلبية الوطنية» كان قد أطل برأسه بقوة، وبدا أنهم سيُتركون على مقاعد المعارضة، في ظل مخاوف من «أجندات خفية»، ستضع أذرعهم وشبكاتهم الأمنية والعسكرية والمالية،

> لم تكن إيران بعيدة عن المشهد، بل كانت حاضرة في كل ثناياه وتفاصيله

في قلب دائرة الاستهداف... بدا أن «معركة كسر عظم»، هي ما ينتظر القطبين، وأن نذر «حرب أهلية، شيعية-شيعية» قد أخذت تلوح في الأفق.

شكك الخاسرون ابتداءً، بالانتخابات بنتائجها، وطالبوا بإعادة إجرائها، أو أقله، إعادة فرز جميع أصواتها، وتوجهوا إلى القضاء لكسب معركة الطعون... لكن المسار القضائي والاعتراض السلمي، لم يكن الطريق الأوحد الذي سلكه هؤلاء، فقد اعتمد أكثرهم تشدداً و«صقرية»، لغة التهديد والوعيد، ولوّح بأكثر السيناريوهات سوءاً وتدميراً، وقد رفع قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، رايات «الويل والثبور وعظائم الأمور»، في حينه، مثلما عاد وفعل في أزمة الأسابيع الفائتة.

لم يُفلح المسار القضائي في تغيير نتائج الانتخابات، خمسة مقاعد فقط من أصل ٣٢٩ مقعداً جرت إزاحتها من كيان لكيان ومن حزب لآخر، ولم يرضخ الفائزون ولا الهيئة ولا مؤسسات الدولة عموماً، لحملة التهديد والوعيد، فصار لزاماً على الخاسرين، البحث عن «تكتيكات» أخرى، لسلب الفائزين فوزهم، وإعادة عقارب الساعة إلى ما كانت عليه، قبل انتخابات أكتوبر.

وجد الخاسرون في الانتخابات، من خصوم التيار الصدري في التجربة اللبنانية، ما يمكّنهم من شن هجوم مضاد جديد، لقد اهتدوا إلى «الثلث المعطل» بوصفه طوق النجاة للخروج من ذيول واستحقاقات التبدل الناشئ في توازنات القوى داخل البرلمان، وقد استثمروا الخلافات الداخلية بين السليمانية وأربيل، فنجحوا في جذب الاتحاد الوطني إلى خندقهم، وكذا الحال بالنسبة لكيانات أقل شأناً من المكون السنّي ومكونات أخرى، فكان لهم ما أرادوا، ونجحوا في تعطيل البرلمان ومنعه من انتخاب رئيس للجمهورية واستتباعاً، اختيار رئيس للوزراء وتشكيل حكومة جديدة، فكان الشلل الممتد حتى يومنا الحاضر.

لم تكن إيران بعيدة عن المشهد، بل كانت حاضرة في كل ثناياه وتفاصيله... ضغطت من جهة على مقتدى الصدر للجنوح لخيار الائتلاف والوحدة مع خصومه، وصيانة قواعد اللعبة التي حكمت العراق منذ العام ٢٠٠٥، وعملت من جهة ثانية، على توحيد صفوف خصومه، وضبط إيقاعهم، حتى لا يقع المحظور، وتندلع حرب شيعية – شيعية، تجهز على وجودها الآخذ في التزعزع في العراق... لكن أزمة ما بعد انتخابات أكتوبر العراقية، ستُظهر حجم الخسارة التي مُنيت بها طهران باغتيال «مايسترو» السياسة العراقية، الجنرال قاسم سليمان، الذي لم يملأ فراغه أحدٌ من بعده.

وإذ طال الشلل واستطال الاستعصاء، سيقترف مقتدى الصدر خطأه الأكبر، بالطلب إلى كتلته

> خسر الصدر هذه الجولة بانتظار حكم المحكمة الاتحادية بشأن حل البرلمان

البرلمانية، تقديم استقالتها من البرلمان، ظنّا منه، على ما أظن، بأن ذلك سيملي على خصومه الرضوخ، أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة... لكن شيئاً من هذا لم يحدث، بل حدث نقيضه تماماً، فقد سارع «القوم» إلى قبول استقالة النواب الصدريين، واستبدالهم بآخرين، غالبيتهم من المحسوبين على خصوم التيار، فانقلبت الأقلية أكثرية، وخرج الصدريّون من ملعب البرلمان، ومن اللعبة السياسية أساساً، وسيشرع المتربصون بالصدر، يتصدرهم نوري المالكي، بشن «صولة فرسان» ثانية، تستهدف اقتلاعه من مؤسسات الدولة، بعد أن استهدفت «صولة الفرسان» الأولى (٢٠٠٨)، اقتلاعه من حواضنه الشعبية القوية.

شجّعت هذه التطورات، المالكي على التفكير بخوض المنافسة لولاية جديدة، لكن بعضاً من عقلاء «الإطار التنسيقي» اعتبروا الأمر بمثابة إعلان حرب على الصدريين، وتوطئة لمسلسل من المعارك والمواجهات الدامية، لا ينتهي، إلى أن استقر الأمر على استخراج محمد شيّاع السوداني، من قبعة «ساحر دولة القانون»، وعرضه مرشحاً لرئاسة الحكومة... في هذه الأثناء، كانت التسريبات المقصودة وغير المقصودة، تتحدث عن «ميل كفة الميزان» لرئاسة العراق لصالح السليمانية بعد أن كانت محسومة لصالح أربيل، وأخذ التحرك في الأوساط السنيّة، يتداول فرضية إعادة انتخاب رئيسٍ لمجلس النواب، عقاباً للحلبوسي على تحالفه مع الصدر، وقبوله بفكرة حكومة الأغلبية الوطنية.

لم يتبق للصدر سوى الرهان على ورقته الأقوى والأخيرة: الشارع... حرَض أنصاره على الاعتصام أمام البرلمان، فاقتحموه، وحين رفض القضاء دعواه لحل البرلمان – لعدم الاختصاص – قارف خطأه الثاني حين أذن لأنصاره بالاعتصام أمام القضاء وتعطيل عمله، فأخذ المشهد يرتد على الصدر والصدريين، وتحولت المنطقة الخضراء إلى ساحة مواجهة دامية، سيسقط معها ثلاثون قتيلاً ومئات الجرحى، وسيرد الإطار التنسيقي على «شارع الصدر» بشارع آخر.

عند هذه اللحظة الأخطر في أزمة العلاقات الشيعية البيْنية، ستوجه طهران طعنة نجلاء في ظهر الصدر، وستوعز لمواطنها محمد كاظم الحائري، الذي يحمل رتبة «آية الله العظمى»، ويحظى بموقع مرجعي لمقتدى الصدر، بوصفه تلميذا لعمه الراحل آية الله محمد باقر الصدر، ستوعز طهران للحائري بالاستقالة (ولا أدري ما الذي تعنيه الاستقالة، وأي وظيفة يستقيل منها)، وتقديم مرافعة خطيرة للغاية، تجرد الصدر من مرجعيته الصدرية (أباه وعمه) وتشكك في أهليته واستيفائه للشروط المشترطة، بل وتطالب مقلدي الإمام باتّباع

> يمكن انتظار مفاجأة أخرى، في عراق المفاجآت الثقيلة والتقلبات التي تقطع الأنفاس

وتقليد مرشد الثورة، آية الله خامنئي.

أطبقت الدائرة حول الصدر، وبدا أنه خسر فوزه المستحق في الانتخابات، وخرج من البرلمان ليحل محله خصومه الألداء، وبدا له ثمة حدوداً لاستخدام ورقة الشارع، وهي عنصر تفوقه الرئيس على خصومه، وأيقن أن المضي في هذا الطريق، سيضعه في صدام «كسر عظم»، لا مع أتباع إيران وحدهم، بل ومع إيران بمرجعياتها وأدواتها مباشرة، سيما بعد رسالة الحائري وتهديدات الخزعلي، ودخول فالح الفياض المنتشي بمقتل خمسة «دواعش» في نينوى على الخط، مهدداً بتدخل الحشد الشعبي هذه المرة، وليس العصائب وحدها، ضد من تسول له نفسه تعطيل الدستور والمؤسسات وضرب «العملية السياسية»، في إشارة لا تخفى دلالاتها على أحد.

خسر الصدر هذه الجولة، بانتظار حكم المحكمة الاتحادية بشأن حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، وينقسم «الإطار التنسيقي» حول كيفية التعامل مع «الصدر الجريح»، الذي لن تداوي جراحاته، عبارات الثناء والإشادة، بعد قراره سحب أنصاره من المنطقة الخضراء تحت طائلة التبرؤ منهم... بعضهم، يحسب حسابات المستقبل، فالنار تحت الرماد، والصدر ليس رقماً سهلاً في المعادلة العراقية، بالذات على ملعبها الشعبي، يتصدرهم هادي العامري ويؤيده بهذه الدرجة أو تلك، حيدر العبادي وعمار الحكيم... وبعضهم الآخر، يعجز عن تجاوز حساباته الثأرية (الخزعلي الذي كان ناشطاً صدرياً ذات يوم)، أو التخلي عن أحلامه في السلطة والثورة: المالكي على رأس «دولة القانون».

ليبقى السؤال الأهم، حول كيف ستتصرف إيران حيال نزاع معقد ومركب كهذا، وكيف ستداوي هذا «الجرح في الكف»، وكيف سيتأثر قرارها الأخير بنتائج مفاوضات فيينا وعلاقاتها مع واشنطن، أو بموجة الانفتاح العربي على طهران... في ظني أن طهران، ستحاول استنقاذ الموقف، وترميم الجسور المهدمة بين الكيانات الشيعية، وقد تساعدها خسارة الصدر لهذه الجولة، على النجاح حيث أخفقت في مرات سابقة، فالصدر، صاحب نظرية «لا شرقية ولا غربية»، وإن كان يوصف بأنه رمز مدرسة «التشيّع العربي»، إلا أن صلاته الإيرانية، لم تكن يوماً خافية على أحد، وقنواته مع طهران، التي تبدو معطّلة اليوم، قد تصبح سالكة في الاتجاهين، بقليل من الذكاء والحكمة والحنكة المتبادلة... لكن، مع ذلك، يمكن انتظار مفاجأة أخرى، في عراق المفاجآت الثقيلة والتقلبات التي تقطع الأنفاس.

*موقع فضائية «الحرة»الامريكية

سنجار: ضرورة الاتفاق على برنامج مشترك يفوز بالانتخابات في الجولة الأولى

دعا الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي مدحت سنجار المعارضة لاعتماد «المرشح المشترك» للانتخابات الرئاسية وقال: «تعالوا ، فلنتفق على المبادئ الأساسية لبرنامج يمهد الطريق الذي سيقود هذا البلد إلى الديمقراطية والعدالة والسلام ، والفوز في هذه الانتخابات بهامش كبير في الجولة الأولى ».

وكشف سنجار في حوار صحافي نُشر معه «لدينا حوار مع الأحزاب الأربعة على طاولة ٦ التي تشكل تحالف الأمة ، وهي حزب الشعب الجمهوري ، الحزب الديموقراطي ، حزب ديفا وحزب المستقبل.»

مؤكداً «وفودنا تجتمع عند الضرورة.

لم يكن القصد من هذه المفاوضات إقامة تحالفات جانبية. كانت هذه الزيارات بمثابة دعوة إلى مناطق النضال الديمقراطي المشتركة. لم تكن قضية التحالف موضوعًا أبدًا خلال الزيارات.

توقعنا من تحالف الأمة أن يظهروا الإرادة التي ستجعل من الممكن اتخاذ موقف مشترك ضد الظلم الشديد والتحركات المدمرة والانقسامية وسياسات الحرب التي تغذي كل ذلك.

وأبعد من ذلك ، ليس هناك ارتباط مع تحالف الأمة للانتخابات النيابية. سندخل الانتخابات النيابية مع تحالفنا، لكننا نقترح طريقة التفاوض والحوار والتوافق على المرشح المشترك للانتخابات الرئاسية.»

لم نتواصل مع أي جهة في هذا الشأن حتى الآن

وحول عقد لقاءات للتشاور حول «المرشح المشترك» لانتخابات الرئاسة، قال الرئيس المشترك للحزب الموالي للكرد «لم نتواصل مع أي جهة في هذا الشأن حتى الآن. تقوم الأطراف التي نواصل حوارنا معها في بعض الأحيان بإبلاغنا بسير العمل على الطاولة السداسية. هناك اقتراحات نقدمها لهم ، ولكن من الخطأ تمامًا اعتبار ذلك بمثابة مفاوضات تحالف.»

وأضاف: قلنا منذ بداية العملية أننا لن نتحدث عن الأسماء بأي شكل من الأشكال. ونحن نتبع موقفًا طويل الأمد يتماشى مع متطلبات النضج الديمقراطي ونتبع مسارًا محددًا من حيث المبادئ من أجل وضع الحصان أمام العربة. الطريقة التي سنستخدمها في الانتخابات كانت واضحة منذ حوالي ١/٥ سنة. نص إعلان سبتمبر ٢٠٢١ في المنتصف أيضًا. ندعو المعارضة إلى السعي إلى توافق على «المرشح المشترك» من خلال الحوار المفتوح والتفاوض المباشر. الجدل حول الاسم مليء بالمزالق.

تقويض البحث عن بديل ديمقراطي قوي للحكومة الحالية

وبسؤاله عن الموقف في حال إذا بقي أردوغان في الجولة الثانية ، أجاب سنكار: أنا أعتبر هذا مناقشة خطيرة وجادة مع العقبات. اسمحوا لي أن أكون صريحا ، فإن طرح مثل هذا السؤال وإثارة الضجيج حوله لن يؤدي إلا إلى تقويض البحث عن بديل ديمقراطي قوي للحكومة الحالية. حتى لو قلت كلمة واحدة عن ذلك ، يمكنني أن أتنبأ بما ستحدثه من تكهنات وتلاعبات.

وأكد الزعيم الكردي: هدفنا الأساسي هو الاتفاق على برنامج مشترك يفوز بالانتخابات في الجولة الأولى وينقذ تركيا من هذا الدمار والانهيار والكارثة والبؤس، وعن مرشح يمكنه إدارة هذا

البرنامج. بصفتنا حزب الشعوب الديمقراطي ، نقول هذا: دعونا نتفق على المبادئ الأساسية لبرنامج يمهد الطريق للديمقراطية والعدالة والسلام في هذا البلد ، ويفوز في هذه الانتخابات بهامش كبير في الجولة الأولى.

وعن رأيه وتقييمه في الخطاب الذي يقول «حتى لو فقد (أردوغان) السلطة فلن يرحل»؟ قال: بالتأكيد سيلجأون إلى كل أنواع التلاعب في الانتخابات. لكننا نجد أن جهود إثبات تصور أنهم لن يذهبوا حتى لو خسروا الانتخابات أمر بالغ الخطورة. إنني أوجّه نداءً واضحًا جدًا لكل أولئك الذين يرغبون في الديمقراطية والعدالة والحرية: لا تشاركوا في هذا النقاش. على العكس من ذلك ، يجب التركيز على العمل الذي من شأنه أن يزيد من قوتنا في كل من مجالات النضال والانتخابات.

تشكيل أوسع تحالف ديمقراطي

وحول دعوته أحزاب المعارضة للاجتماع مع أوجلان، أوضح الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي «لم يكن هناك نقاش أو اتصال بين حزب العدالة والتنمية أو الكتلة الحاكمة وحزب الشعوب بشأن هذه المسألة. ولا يبدو أن عملية الحل على غرار فترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ممكنة بالنظر إلى عقلية هذه الحكومة والسياسات التي تنفذها. اقتراحنا هو نسج عملية سلام وتحول اجتماعي ، تقوم على قاعدة اجتماعية واسعة ، مع التركيز على البرلمان ، دون انتظار الحكومة. هنا أيضًا ، القوى الرئيسية التي تحتاج إلى التحرك هي جميع أحزاب المعارضة والديناميكيات الديمقراطية للمجتمع. وأن تلتقي الحكومة مع حزب الشعوب الديمقراطي.»

وفيما يتعلق بخارطة الطريق للمستقبل، أكد سنجار أنّ «أهم هدف وضعناه أمامنا منذ عام ٢٠٢٠ هو تشكيل أوسع تحالف ديمقراطي. ترتكز أولوية التحالف الديمقراطي على مبدأ النضال المشترك، ولا ينبغي تقييمها من أجل الانتخابات فقط. نعتقد أنه من الضروري اتخاذ موقف سريع من القضايا الملحة لتركيا.

نختبر جميعًا اضطهاد السلطة ، والفساد في كل مكان ، والنهب والاستغلال المنتشر في جميع أنحاء الميدان. من الضروري إعادة تأسيس وتوسيع النضال ضدهم كل يوم.»

*احوال تركية ،وكالة انباء هاوار

اومت كرداش :

الحُكم الذاتي للكرد.. مأزق تركيا والفشل في عبور جدار الخوف

تمّ إعـلان الميثاق الأوروبــي للحكم الذاتي المحلي الذي أنشأه مجلس أوروبا للتوقيع من قبل الدول الأعضاء في ١٥ أكتوبر ١٩٨٥.

كان الغرض من الميثاق بشكل عام هو توفير الفرص للسكان المحليين في أوروبـا للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية ولتوفير تنظيم حكومي محلي أفضل للحكومات المحلية الأقرب إلى السكان المحليين.

مع هذا الميثاق ، تم ضمان الاستقلال المالي والإداري والسياسي للحكومات المحلية ، وتم السعي إلى حماية حقوق الإنسان وزيادة الاهتمام الديمقراطي في أوروبا ، بدءًا من مسؤولية تنفيذ المبادئ الأساسية.

كما يؤخذ مدى الحكم الذاتي للحكومات المحلية في الاعتبار كمؤشر على الديمقراطية الحقيقية.

ينص الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي على أن أساس ونطاق وحدود الحكومات المحلية تتطلب ترتيبًا دستوريًا ، وضرورة التنظيم الإداري والموظفين وفقًا لاستقلالية الحكومات المحلية ، وضرورة توفير الموارد المالية لتحقيق الاكتفاء الكافي عدم الإضرار بالاستقلالية.

ينظم الميثاق أيضًا حق الحكومات المحلية في

> **الغرض من الميثاق الاوروبي هو توفير الفرص للسكان المحليين للمشاركة في اتخاذ القرارات**

التعاون وتشكيل النقابات والتقدم إلى القضاء.

يجب أن تلعب الإدارة الفعالة والقوة المحلية دورًا مهمًا في هذه الهيكلة ، حيث إنها تعطي الأولوية للتأثير الحيوي للحكومات المحلية على الديمقراطية في هيكلة أوروبا. يتم قبول الحكومات المحلية ، التي يتم تشكيلها بشكل ديمقراطي وتتمتع باستقلالية واسعة ، كأساس للديمقراطية التشاركية والتعددية.

ما ينبغي فهمه من الحكم الذاتي هو أن المنطقة لا تستبعد الولاء للدولة التي هي جزء منها ، لسيادة الدولة ووحدة أراضيها ، وأنها نموذج للفصل الرأسي بين السلطات المناسب للمنطقة، التنمية والثروة الثقافية وكفاءة الخدمة.

تم التوقيع والمصادقة على الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي ، الذي تم تقديمه لتوقيع الدول الأعضاء منذ عام ١٩٨٥ ، من قبل جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا وعددها ٤٧ دولة. وقعت تركيا على ميثاق الحكم الذاتي المحلي في ٢١ نوفمبر ١٩٨٨ ، مع تحفظات على بعض المواد.

لم توقع تركيا على البروتوكول الإضافي بشأن «توفير وحماية الحق في المشاركة في عمل الحكومة المحلية» و «المؤشرات التي توفر الحق في المشاركة وإمكانية التتبع».

جعلت تحفظات تركيا من المستحيل تنفيذ نموذج الحكم الذاتي التشاركي ، ويبدو أن تركيا وقعت على الميثاق بالتظاهر كالمعتاد.

إن وجود مناطق حكم ذاتي في بلد ما لا يزيل ذلك البلد من كونه دولة موحدة. ما دامت الجمعية المركزية تقوم بنقل السلطة بإرادتها الحرة. والهدف هو نشر الديمقراطية محلياً ، وإرساء ديمقراطية تشاركية وتعددية ، وإحلال السلام.

ومع ذلك ، فإن الإصرار على المركزية الصارمة يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والانقسام الحقيقي، ويؤدي إلى التحول من الديمقراطية إلى الاستبداد.

لا مفرّ من إنشاء نموذج يضمن السلام والهدوء لجميع الأشخاص الذين يعيشون في جغرافية البلاد ، مع مراعاة النماذج التي ذكرتها في مقالاتي ، وتجارب البلد ، والعملية التاريخية ، وخصائص البلد الجغرافية والاقتصادات الإقليمية.

إن تلبية مطالب الكرد القائمة على الحقوق بمقاربات ديمقراطية تتطلب نقل السلطة من

> جعلت تحفظات تركيا من المستحيل تنفيذ نموذج الحكم الذاتي التشاركي

المركز إلى المناطق. وبما أن القضية تتطلب نقل السلطة في كل البلاد ، أي توليفة جديدة ، فمن المستحيل أن تحقق تركيا السلام والهدوء بدون دستور جديد بمشاركة اجتماعية واسعة.

يجب أن يُظهر هذا الدستور ، الذي يجب أن يقوم على فلسفة ديمقراطية وتشاركية وتعددية وتحررية وسيادة القانون ، بمعنى أنه سيعترف بالحكم الذاتي الإقليمي وكيف سيتم تقاسم السلطات بين المركز والمناطق ، مع إعادة ترتيب العلاقات بين القوى.

ستقوم المناطق المرخصة بسد الفجوة بين البلديات والمركز ، وستعمل الديمقراطية المحلية على تسهيل بناء الفرد في المناطق. لذلك تسمى أوروبا بأوروبا المناطق. لا يمكن لتركيا أن تتطور إلى ديمقراطية بسبب السلطات التي جمعتها في الوسط واحتكارها، وأصبحت سلطوية بشكل متزايد.

بالإضافة إلى ذلك ، لم توقع تركيا على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات ، الذي وقعته ٢٤ دولة حتى الآن. يكشف هذا الميثاق عن كل أبعاد العيش باللغة الأم. التعليم باللغة الأم ، والدفاع في المحكمة باللغة الأم ، والتقدم إلى الإدارة باللغة الأم ، وإنتاج الثقافة والفن باللغة الأم ، والانخراط في الأنشطة الاقتصادية باللغة الأم. هذا يعني الاعتراف الإقليمي بلغة رسمية ثانية.

يشير الحكم الذاتي الإقليمي والعيش في المنطقة مع اللغة الأم إلى مفهومين متشابكين وغير منفصلين.

يجب أن تمهد تركيا الطريق للمصالحة والسلام من خلال التوقيع والتصديق على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية ولغات الأقليات، عن طريق إزالة التحفظات التي أبدتها على ميثاق الحكم الذاتي المحلي، والتوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي ، وبناء دستورها وقوانينها في هذا السياق.

باختصار ، إذا نجحت تركيا في حل قضية الدمقرطة في عملية بناء دستور جديد ، واستطاعت إنشاء دولة إقليمية داخل دولة موحدة ، فإنها ستقوي وحدتها السياسية بالتخلص من الخوف من الانقسام ، ويمكنها الانتقال من فهم أحادي لفهم متعدد ، من نظام استبدادي إلى ديمقراطي ، من خادم مطيع إلى فرد أساسي في المجتمع.

*احوال تركية

د.محمد نور الدين:

تركيا - اليونان.. حافّة الحرب

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

على رغم كلّ حساسيّاتها التاريخية والجغرافية والسياسية مع دول الجوار، ترى تركيا في اليونان عدوّها الأوّل. ويبرز في قلْب الخلافات، ملفّ القضيّة القبرصية، والنزاع على الحدود البحرية والاقتصادية الخالصة والجرف القاري والمجال الجوّي، فضلاً عن قضايا الأقلّيات. وفي إطار النزاعات المستمرّة، اتّهمت تركيا، اليونان، بانتهاك الاتفاقيات الدولية، ومنها «لوزان» (١٩٢٣)، و«باريس» (١٩٤٧)، التي تمنع عليها تسليح حوالى ٢٤ جزيرة صغيرة أو كبيرة في بحر إيجه، وعلى رأسها جزيرة كريت. وارتفع منسوب التوتُّر بين البلدَين، بعدما اتّهمت أنقرة، أثينا، بالتشويش على أجهزة إنذار النظام الصاروخي في طائرة «إف-١٦» التركية، من خلال منظومة صواريخ «إس-٣٠٠» اليونانيّة المنصوبة في جزيرة كريت، وهو ما استدعى احتجاجاً تركيّاً شديداً لدى اليونان و«حلف شمال الأطلسي»، كون ما جرى ينتهك قواعد الاشتباك العسكري بين دول «الناتو»، ويؤكد - وفقاً لأنقرة - أن صواريخ «إس-٣٠٠» اليونانية ليست «مجمّدة» كما اقتضى التوافق لدى تسلُّمها من روسيا، بل هي تعمل وضدّ تركيا بالذات، في وقت تقول فيه واشنطن إن منظومة «إس-٤٠٠» التي تسلَّمتها أنقرة من موسكو لا تتوافق مع الأنظمة الدفاعية للحلف.

> اليونان مستاءة من تنامي الدور الإقليمي لتركيا، ولا سيما في الأزمة الأوكرانية

فكيف تتوافق إذاً منظومة «إس-٣٠٠» مع هذه الأنظمة؟

وكانت تركيا أعلنت، يوم الأحد الماضي، أن منظومة «إس-٣٠٠» اليونانيّة أغلقت مفتاح رادار صواريخ «إف-١٦» التي كانت تطير غرب رودس على ارتفاع عشرة آلاف قدم، معتبرةً ذلك «عملاً عدائيّاً». ووصف وزير الدفاع التركي، خلوصي آقار، اليونان، بأنها «جار سيّئ»، وبأن ما تقوم به عمل «متغطرس ومتهوّر». ورأى زعيم حزب «الحركة القومية»، دولت باهتشلي، من جهته، أن أثينا «تعيش ذليلة منذ مئة عام»، متّهماً الولايات المتحدة بـ«ازدواجية المعايير عندما تسكت على إس-٣٠٠، وتعترض على إس-٤٠٠». وقال باهتشلي إن على اليونان أن تتحلّى بـ«البصيرة»، حتى لا تتعرّض لهزيمة أكبر من هزيمة عام ١٩٢٢.

وتعليقاً على الحادثة، يَذكر الخبير الاستراتيجي التركي ورئيس «مركز الدراسات البحرية والعالمية»، جهاد يايجي، أن الخبراء الروس جاؤوا إلى اليونان في عام ٢٠١٨، وطوّروا نسخة «إس-٣٠٠» لتصبح موازية تقريباً لصواريخ «إس-٤٠٠»، معتبراً أن «قيام دولة أطلسية بتعجيز دولة أطلسية أخرى، أمر غير مقبول، ويوجب أن تدعو تركيا إلى اجتماع طارئ للحلف لبحث هذه القضيّة وإصدار قرار يدين اليونان». من جهته، يَلفت الجنرال المتقاعد، فخري أرينيل، إلى أن اليونان مستاءة جدّاً من تنامي الدور الإقليمي لتركيا، ولا سيما في الأزمة الأوكرانية، وهي تسعى إلى أن «تخرّب هذا الدور من خلال تشكيل أرضية توتُّر بينها وبين حلف شمال الأطلسي». ويذهب الجنرال إلى حدّ اعتبار أن اليونان، وبتنسيق مع الولايات المتحدة، تدفع تركيا إلى الردّ العسكري؛ إذ إن استخدام أثينا لصواريخ «إس-٣٠٠» يعطي أنقرة الحقّ في استخدام منظومة «إس-٤٠٠» في مواجهة جارتها اللدودة.

في الإطار نفسه، يحذّر الجنرال الطيّار المتقاعد، إردوغان قره قوش، من أن «أثينا على حافة الدخول في حرب، فهي لا تبالي بإسقاط طائرة تركية، بينما تتحرّك بالتعاون مع واشنطن في هذا الأمر»، مذكّراً بأن «الولايات المتحدة تمنع عملية عسكرية تركية في شمال سوريا، وتحمي مقاتلي حزب العمال الكردستاني، لذا تريد أن تحرف أنظار تركيا إلى اليونان. والتعرّض اليوناني للطائرات التركية ليس مسألة بسيطة». ويرى قره طاش أن أثينا تريد جذْب أنقرة لتنشر صواريخ «إس-٤٠٠» قبالتها، حتى يتسنّى لها القيام بحملة ضدّ الأتراك، فيما ليس هناك من وضع يوجب أن تقوم تركيا بهذه الخطوة، كونها ستفضي إلى توتّر إضافي، وستخرّب العلاقات مع واشنطن، وستُضاعف العقوبات عليها.

واشنطن: تعزيز الوجود العسكري الامريكي في اليونان، عامل توازن ضد روسيا

وفي صحيفة «صباح»، يقول الكاتب الموالي للسلطة، محمد برلاس، من جهته، إن الولايات المتحدة تحتضن اليونان ضدّ تركيا، لكنّ الأخيرة «لن تقع في الحفرة التي حفروها لها»، معتبراً أن واشنطن «تدفع أثينا نحو مزيد من الغطرسة، وهذا أمر غير مقبول من كبير حلفائنا في الأطلسي. ولكن امريكا لم تكتفِ بذلك، بل حوّلت اليونان إلى مستودع للأسلحة الامريكية. وبعد كلّ هذا، يسألون تركيا لماذا اشترت إس-٤٠٠».

أمّا بولنت بايديمير، في صحيفة «خبر تورك»، فيذهب إلى القول إن التعرُّض اليوناني للطائرات التركية مهمّ جـدّاً، لأنه يمسّ وثيقة الأمن القومي التركية، ويوجب تحديث وثيقة استراتيجية الأمن العسكري والأمن الخارجي، مذكّراً بأن تركيا لم تشارك في مناورات «الناتو» التي جرت في ٢٥ نيسان الماضي، لأن جغرافية المناورات تشمل الجزر اليونانية التي تَعتبر أنقرة أنها ممنوعة من التسلُّح، وفقاً لاتفاقيتَي «لوزان» و«باريس». لكن اليونان رفعت كتاباً إلى الأمم المتحدة بعد ذلك بشهر، وتحديداً في ٢٥ أيار، تقول فيه إن الاتفاقيتَين لم تضعا أيّ شرط لتسلُّمها هذه الجزر. وإذا كانت ثمّة استثناءات، فقد وَضعت «معاهدة مونترو» (١٩٣٦)، حدّاً لها. ويرى بايديمير أن التعاون العسكري بين اليونان والولايات المتحدة عَرف تضخُّماً كبيراً في السنوات الأخيرة، بذريعة تطويق روسيا، حيث جرى توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي بين أثينا وواشنطن، للمرّة الأولى، في ٨ تموز ١٩٩٠، فيما شكّل اللقاء الذي جمع الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب، إلى رئيس الـوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس، في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧، نقطة تحوُّل في التعاون العسكري بين البلدين، كما يعتقد الكاتب. وفي الخامس من تشرين الأوّل ٢٠١٩، وقّع وزيرا خارجية الولايات المتحدة واليونان اتفاقية لتحديث اتفاقية التعاون الدفاعي، شملت تسهيلات يونانية للامريكيين باستخدام قواعد هذا البلد. وقبلها، في ٢١ آذار ٢٠١٩، تشكّلت آلية جديدة باسم «٣+١»، تضمّ إلى الولايات المتحدة واليونان، كلاً من قبرص اليونانية وإسرائيل.

وترى واشنطن، وفق الكاتب، في تعزيز الوجود العسكري الامريكي في اليونان، عاملَ تـوازن ضدّ روسيا، في حين تعتبره اليونان «فرصة لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية ضدّ تركيا». ويلفت بايديمير إلى أن مشاركة طائرات «إف-٣٥» ومنظومة «إس-٣٠٠» في المناورات، تفضح ازدواجية معايير واشنطن تجاه أنقرة، خصوصاً بعد قرار الولايات المتحدة إخراج الأتراك من مشروع إنتاج طائرات «إف-٣٥» ومعارضة شرائها صواريخ «إس-٤٠٠».

تقرير :فريق الرصد والمتابعة

العملية برمتها في خطر..

ثقة الأوروبيين تتراجع بشأن الاتفاق النووي مع إيران

قال الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، الاثنين، إن ثقته تراجعت بشأن الاختتام السريع لمفاوضات إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني، المبرم في عام ٢٠١٥ والتي يتولى تنسيقها.

واضاف، خلال مؤتمر صحفي في بروكسل «يؤسفني أن أقول إن ثقتي تراجعت عما كان قبل ٢٨ ساعة بشأن تقارب وجهات النظر.. وإمكانية إبرام الاتفاق الآن»، دون أن يوضح إلى أي حدث بالتحديد كان يشير.

وفي ٣١ أغسطس أعرب جوزيب بوريل عن أمله في التوصل إلى اتفاق «خلال الأيام المقبلة».

وقال بوريل «الطلبات الأولية التي تلقيتها كانت مقبولة من كلا الجانبين وتم اخذها في الاعتبار دون إجراء تغيير جذري في النص»، واصفا اقتراحه بأنه «متوازن للغاية» لكنه أضاف «الآراء الأخيرة لا تتقارب بل تتباعد» و«المواقف لا تتقارب ... على العكس».

وقال «إنه أمر مقلق للغاية إذا لم يحصل تقارب خلال (المفاوضات) فإن العملية برمتها في خطر».

واضاف دون الخوض في التفاصيل «يجب أن أقول ان الجواب الاخير الذي حصلت عليه إذا كان الهدف هو إتمام الصفقة بسرعة، فهو لن يساعد». وأضاف أنه «سيواصل المشاورات مع جميع المشاركين في (الاتفاق النووي) ولا سيما الولايات المتحدة».

وزارة الخارجية الامريكية :رد طهران غير بناء

والأسبوع الماضي اعتبرت وزارة الخارجية الامريكية رد طهران «غير بناء»، مضيفة أنها سترد على إيران من خلال الاتحاد الأوروبي.

ورفضت الإدارة الامريكية، الجمعة، ربط إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥ بإغلاق تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، وفقا لدبلوماسي غربي.

وأرسلت إيران الخميس أحدث رد لها على نص مقترح من الاتحاد الأوروبي لإحياء الاتفاق، بينما قال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، هذا الأسبوع، إن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية التخلي عن «تحقيقاتها ذات الدوافع السياسية» بشأن أنشطة طهران النووية.

وفي ٢٣ أغسطس الماضي، قال مسؤول امريكي كبير إن إيران «أسقطت بشكل أساسي» بعض العقبات الرئيسية أمام إحياء اتفاق ٢٠١٥ ، بما في ذلك ما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن يبدو أن الأمر قد تم تأجيله.

وقال دبلوماسي غربي تحدث لوكالة رويترز، الجمعة، شريطة عدم الكشف عن هويته، إن إيران أعادت فتح القضية في ردها الأخير الذي وصفته طهران بأنه بناء وهي صفة ترفضها الولايات المتحدة.

طهران: يمكن التوصل الى اتفاق في حال تحلي الغرب بالارادة السياسية

من جهته قال المتحدث باسم الخارجية الايرانية «ناصر كنعاني» في حال تحلي الطرف الاخر بالارادة السياسية والقيام بعمل بناء، فيمكن التوصل الى الاتفاق.

واضاف كنعاني الاثنين، في مؤتمره الصحفي، ان الغاء الحظر المفروض على الجمهورية الاسلامية الايرانية والشعب الايراني يشكل احد الاهداف الرئيسية بين ايران والاطراف المعنية بخطة العمل المشترك الشاملة (الاتفاق النووي)، لافتا الى أنه تم تلقي النص المقترح من قبل منسق الاتحاد الاوروبي وقدمت ايران ردها عليه وتم ارسال الرد الأمريكي متأخرا.

واضاف ان ايران اعلنت وجهات نظرها تجاه النص المقترح بهدف لعب دورها في المفاوضات وهي بانتظار رد الادارة الامريكية، مصرحا: اننا اتخذنا خطوة مسؤولة نحو تثبيت الأطر الدولية ونقلنا وجهات نظرنا إلى الجانب الأوروبي من أجل المساعدة على النهاية السعيدة لهذا الماراثون لتحقيق المصالح الوطنية.

وأضاف: وكان رد إيران منطقيًا وبناءً، فإذا كانت لدى الطرف الآخر مثل هذه الإرادة، فمن الممكن التوصل إلى اتفاق قائلا إن أهم أجندة وزارة الخارجية في المفاوضات هو الحصول على ضمانات فإذا لم يكن هناك ضمان، فمن الممكن انتهاك الاتفاق مرة أخرى». وشدد بالقول إن الجمهورية الإسلامية الايرانية حاولت تعزيز نص الاتفاق، والحقيقة أنها تصرفت بشكل بناء وتمضي قدما في طريقها.

إغلاق ملف قضايا الضمان أمر مهم بالنسبة لإيران

وأضاف كنعاني: زار مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إيران عدة مرات في اطار تعاونها مع الوكالة وهم أكدوا على الطابع السلمي لأنشطة إيران النووية مرات عديدة.

ولفت الى الاتهامات الموجهة الى ايران من قبل مختلف الاطراف إحداها الكيان الصهيوني واضاف ان الكيان هو المتهم لذلك لا يمكن قبول هذه الاتهامات؛ لقد تعاونت ايران دائمًا مع الوكالة فإن إغلاق قضية الضمانات مهمة بالنسبة لإيران.

واضاف: هناك موضوع اخر الى جانب الضمانات وهو ابتعاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن السلوك السياسي كونه يفضى الى خلط الاوراق.

وفي جانب اخر من المؤتمر تطرق كنعاني الى ملف اليمن وقال: ان إيران تعتقد أن الحل العسكري في اليمن لن ينجح.وتابع بالقول: استمرارا للدور الإيراني البناء، استقبل أمس وزير الخارجية ومساعده المبعوث الأممي الخاص لشؤون اليمن لتبادل وجهات النظر بشان التطورات فيه. وشدد على أن: إيران تريد السلام والاستقرار في اليمن و تدعم وقف اطلاق النار فيه، الأمر الذي سيساعد منطقة الخليج الفارسي مؤكدا ان الشعب اليمني هو الذي يقرر مصيره.

وحول احتجاز وإطلاق قطعة بحرية غير ماهولة تابعة للقوة البحرية الأمريكية في الخليج الفارسي قال كنعاني: لا يحق لأي دولة تهديد الممرات الملاحية في المياه الحرة، وبعد السلوك الاستفزازي لسفن الاستطلاع الأمريكية اتخذت إيران خطوات لرفع التهديد ثم أفرجت عن السفن في المنطقة الآمنة ، مؤكدا اننا نرفض أي مزاعم أمريكية بهذا الخصوص.

هل تنجح وساطة قطر في إنقاذ الاتفاق النووي ؟

هذا ونشر موقع Middle East Eye البريطاني تقريراً عنوانه «الاتفاق النووي الإيراني: هل ستنقذه الوساطة القطرية؟»، رصد كيف أسهمت قطر بدور كبير في محاولة التوسط بين الولايات المتحدة وإيران، في الوقت الذي تقترب فيه القوى الغربية من إحياء الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥.

إذ إنه من خلال الحفاظ على علاقات اقتصادية ودبلوماسية وثيقة مع كل من واشنطن وطهران، بادرت قطر لتقلد الدور الذي اضطلعت به عمان في الفترة التي سبقت تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥، عندما بذلت جهوداً غير مباشرة، ثم مباشرة، لتسهيل المحادثات التي تشمل العدوين.

تضع الجمهورية الإسلامية ثقتها في قطر باعتبارها شريكاً استراتيجياً، وواحدة من دول الخليج القليلة التي ليست في عداوة مع طهران، ورغم أنَّ التجارة الثنائية كانت ضئيلة، قفزت في عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٠ مليون دولار.

الحرب الأمريكية الإيرانية ستؤثر على قطر

يقول الخبراء إنَّ رؤية قطر عن إصلاح العلاقات الفاترة بين طهران وواشنطن يجب أن يُنظَر إليها في سياق المهمة الاستباقية العامة للدولة العربية لتكون وسيطاً دبلوماسياً.

قالت نهى أبو الدهب الأستاذة المساعدة في جامعة جورجتاون في قطر لموقع Middle East Eye: «جهود الوساطة القطرية لا تقتصر على إيران والولايات المتحدة، بل تشمل أيضاً جهوداً للتوصل إلى اتفاقيات سلام بين الحكومة العسكرية التشادية وجماعات المعارضة، وبين حزب الله والحكومة اللبنانية، ودارفور والسودان، وطالبان والولايات المتحدة، والحوثيين وحكومة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح».

وصرحت الأستاذة المساعد للموقع البريطاني: «كل جهود الوساطة من أجل السلام هذه تشكل جزءاً مهماً من السياسة الخارجية لقطر باعتبارها ما يسمى بالدولة الصغيرة. ودورها النشط للوساطة في هذه النزاعات يجعل قطر جهة فاعلة لا غنى عنها إقليمياً ودولياً».

قال حميد رضا عزيزي، الزميل الزائر في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين: «لدى قطر مصالح واضحة في إنهاء الأعمال العدائية بين إيران والولايات المتحدة، أو على الأقل جلب الطرفين إلى نوع من التسوية المؤقتة».وأضاف عزيزي للموقع البريطاني: «من جهة، تعتبر قطر شريكاً وثيقاً للولايات المتحدة في المنطقة التي تستضيف القوات الأمريكية، وتقيم الآن علاقات وثيقة مع أعضاء الناتو الآخرين، ومن جهة أخرى، فهي جارة إيران».

«مثل معظم دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إذا وقعت حرب بين إيران والولايات المتحدة، فإنَّ قطر ستتأثر سلباً أيضاً. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل قطر تريد منع هذا السيناريو»، بحسب عزيزي.

تعثر الاتفاق النووي.. ملف الضمانات وتحقيقات الوكالة الذرية السبب

«الغموض الأمريكي بشأن الضمانات، وادعاءات الوكالة الدولية وتحقيقاتها».. سببان كشفهما مصدر إيراني حول أسباب تعثر التوصل لإعادة الاتفاق النووي من جديد، وفق ما أفادت مؤخرا وكالة «نور نيوز» المقربة من المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.

وعلى الرغم من كشف تقارير إعلامية غربية أن المبعوث الأمريكي الخاص إلى إيران «روبرت مالي» وعد شفهيا خلال الجولة التفاوضية الأخيرة بأن تدفع واشنطن في اجتماع مجلس محافظي الوكالة باتجاه إغلاق ملف قضايا الضمانات والتحقيقات.

إلا ان إيران تطالب بـ»شفافية أكثر بشأن الملفين، وترجمة الوعود الأمريكية بشانهما إلى نص مكتوب» بالاتفاق، خاصة أن النص الأوروبـي يقترح جدولا زمنيا للتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل هذه الإشكالية.

وتهدف المفاوضات حول الملف النووي الإيراني التي بدأت قبل ١٦ شهرا، لكن تم تعليقها ثم استئنافها في أوائل أغسطس/آب الماضي، إلى إحياء الاتفاق الذي أبرم في ٢٠١٥ بين طهران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) بالإضافة إلى ألمانيا.

ووعد الرئيس الأمريكي «جو بايدن» منذ فترة طويلة بإعادة العمل بالاتفاق، معتبرا أنه أفضل طريقة للحد من برنامج إيران النووي، وأن الانسحاب الأمريكي (تم في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب) لم يؤد سوى إلى دفع طهران إلى تسريع مشروعها.

في هذا التقرير، نستعرض قضية الضمانات والتحقيقات وماهية التوصل لحل حولهما:

طالبت إيران في ردها على المسودة الأوروبية لإحياء الاتفاق النووي، التي تم تقديمها الشهر الماضي، بتقديم

تطمينات بعدم استخدام قضية «الضمانات» المتعلقة بمنع الانتشار النووي ضدها «سياسيا»، إلا أن الطلب الإيراني قد يعرقل التوصل لاتفاق بين طهران والقوى الكبرى.

وتندرج هذه الضمانات ضمن تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ما إذا كانت طهران قد أوفت بالتزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بعد عثور الوكالة على آثار يورانيوم في ٣ مواقع غير معلنة.

وفي وقت سابق، قال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية «محمد إسلامي» إن «أسئلة الوكالة ليس لها أساس أمني، وإذا لم يتم إغلاقها فلا يوجد يوم لإعادة التنفيذ»، وذلك في إشارة إلى تنفيذ طهران التزاماتها في حال إحياء الاتفاق النووي.

ويعود اتفاق «الضمانات» إلى ١٥ مايو/أيار ١٩٧٤، حين دخل حيّز النفاذ اتفاق بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، وهي وثيقة تتيح للوكالة الأممية التحقُّق من وفاء طهران بالتزاماتها، وعدم تحريف استخدامات الطاقة النووية لأهداف عسكرية.

> **أقرّ مجلس محافظي وكالة الطاقة قرارا يدين طهران لعدم تعاونها مع الوكالة الأممية**

وتأتي هذه الوثيقة ضمن إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تضم ١٩١ دولة حائزة وغير حائزة للسلاح النووي، بما فيها إيران، ١٧٦ دولة منها نفذت ضماناتها حتى عام ٢٠٢٠، وفقاً للوكالة الذرية.

بالإضافة للضمانات، تضع الوكالة اتفاقات أخرى تعرف بالبروتوكولات الإضافية للضمانات، وتشمل تدابير للشفافية بشأن طبيعة البرامج النووية السلمية.

وبناءً على هذه الاتفاقيات، أقرَّ مجلس محافظي الوكالة في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ بروتوكولاً إضافياً بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، يشمل تدابير لضمان التزام إيران بمقتضيات المعاهدة.

وقد نفَّذته إيران طوعا بعد شهر من إقراره حتى مطلع ٢٠٠٦، عندما توقفت عن التنفيذ تزامنا مع إعلانها رفع القيود على تخصيب اليورانيوم.

لكن طهران عادت في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ لتطبيق هذا البروتوكول الإضافي بشكل مؤقت، عقب تفعيل «خطة العمل الشاملة المشتركة»، الاسم الرسمي للاتفاق النووي.

إلا أنه بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق في أواخر ٢٠١٨، بدأت إيران بالتخلي عن التزاماتها النووية.

وتقول الوكالة، في تقارير مديرها العام، إنه «في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٢١، أوقفت طهران تنفيذ التزاماتها النووية بموجب الاتفاق النووي، بما في ذلك البروتوكول الإضافي بقانونه المعدل لـ«اتفاقية الضمانات الإيرانية».

وحسب الإعلان الإيراني للوكالة، فقد أوقفت إيران استخدام التقنيات الحديثة، والوجود طويل الأمد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن تدابير الشفافية المتعلقة بتركيز خام اليورانيوم والتخصيب.

كذلك تعذر الوصول والمراقبة والتحقق من تنفيذ الإجراءات الطوعية، وتدابير الشفافية المتعلقة بتصنيع مكونات أجهزة الطرد المركزي.

وكانت الوكالة طلبت من إيران في يوليو/تموز ٢٠١٩، الإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بالمواد النووية المحتملة في ٤ مواقع غير معلنة، عملا بالاتفاقيات المعقودة.

أحد هذه المواقع هو المعروف بالموقع (٢) «لافيزان شيان» (شمال شرقي إيران)؛ إذ تقول الوكالة الدولية إنَّ لديها مؤشرات على وجود محتمل لليورانيوم الطبيعي، في شكل قرص معدني في موقع غير معروف في إيران عام ٢٠٠٣.

وعقب ردود إيرانية واستفسارات وتقييم للوكالة في مختبرات «جابر بن حيان» في مركز طهران البحثي النووي، أبلغت الوكالة إيران أنه ليس لديها أسئلة إضافية بشأن الموقع (٢)، وأنَّ هذه المسألة لم تعد عالقة في المرحلة الحالية.

لكن تبقَّت ٣ مواقع أخرى هي: ١ و٣ و٤ (فيركزاد، فارامين، وماريفان)؛ حيث وُجدت فيها جزيئات يورانيوم متعددة.

ورداً على التساؤلات بشأن هذه المواقع، قدمت إيران في ١٩ مارس/آذار الماضي تفسيرات مكتوبة للوكالة، بما في ذلك الوثائق الداعمة ذات الصلة، استجابة للأسئلة التي أثارتها الوكالة بشأن القضايا التي لم يتم علاجها في هذه المواقع.

وعلى الرغم من الرد الإيراني على استفسارات الوكالة، إلا أن الأخيرة ترى أن «إيران لم تقدم تفسيرات ذات مصداقية تقنيا، فيما يتعلق بنتائج الوكالة في تلك المواقع».

وتضيف الوكالة في تقرير مديرها العام الأخير في مايو/أيار الماضي، أنه «ما لم تقدم إيران تفسيرات موثوقة تقنيا لوجود جزيئات اليورانيوم في هذه المواقع، وتكشف عن الموقع الحالي للمواد النووية أو المعدات الملوثة، فإنه لا يمكن للوكالة تأكيد صحة الإعلانات الإيرانية بموجب اتفاقية الضمانات الشاملة، وبالتالي فإنَّ قضايا الضمانات المتعلقة بهذه المواقع الثلاثة لا تزال معلقة».

> **الإصرار الإيراني على إغلاق تلك القضايا قبل تنفيذ إعادة إحياء الاتفاق النووي بات واضحا**

في التقارير المنشورة، تشير الوكالة الأممية إلى أنَّ لديها معلومات وصور تفيد بأن إيران ربما خططت «لاستخدام المواد النووية في الموقع الرابع (ماريفان)، حيث رصدت اختبارا في الهواء الطلق للأنظمة المتفجرة التقليدية».

بينما في الموقع الأول في فيركزاد (تركوزآباد)، أوضحت الوكالة أنه «من خلال تحليل صور الأقمار الاصطناعية المتاحة تجاريا، تم هدم المباني مباشرة بعدما أبلغت الوكالة إيران بنتائج العينات البيئية التي أخذتها من الموقع».

لكن إيران تقول في ردها على استفسارات الوكالة إنَّ «المباني كانت لدعم منجم، وكانت تحت إدارة منظمة من دولة أخرى، لكن المنطقة أصبحت غير مأهولة.. فيما تم بيع المنطقة الثانية المملوكة للحكومة إلى فرد قام بهدم المباني من أجل استرداد المعادن من الحطام».

أما في الموقع الثالث (فارامين)، تضيف الوكالة أنَّ لديها معلومات عن استخدام «محتمل» أو تخزين للمواد النووية، أو إجراء للأنشطة المتعلقة بالنووي، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بدورة الوقود النووي، كما خضع الموقع أيضا لتغييرات كبيرة عام ٢٠٠٤، بما في ذلك هدم معظم المباني.

وخلال عامين من محاولاتها تقييم طبيعة تلك الإجراءات غير المعلنة في تلك المواقع، وعلى الرغم من الردود المقدَّمة من إيران، أقرّ مجلس محافظي وكالة الطاقة خلال اجتماعه في يونيو/حزيران الماضي قرارا يدين طهران لعدم تعاونها مع الوكالة الأممية، في ما يخص برنامجها النووي، بعد تصويت ٣٠ عضوا لمصلحة القرار، واعتراض الصين وروسيا، وامتناع ٣ دول أخرى عن التصويت.

ومع قرب التوصل إلى اتفاق يعيد إحياء الاتفاق النووي، ومطالبة إيران بإغلاق قضية الضمانات مقابل حسم محادثات فيينا، يعتزم مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم تقريره المتعلق بالضمانات العالقة ضمن معاهدة عدم الانتشار الخاص بإيران، لمجلس محافظي الوكالة في منتصف سبتمبر/أيلول الجاري.

وكان مسؤول أوروبي رفيع قد قال مع انتهاء الجولة التاسعة من محادثات فيينا، معلقا على اتفاقية الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران: «لن نناقش مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية القضايا التي تخص إيران.. على إيران مناقشة هذه القضايا مع الوكالة.. هي خارجة عن محادثات فيينا».

الأمر ذاته، شدد عليه البيت الأبيض، حين قال إنه

«ينبغي ألا يكون هناك ربط بين معاودة تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني، والتحقق مما إذا كانت طهران قد أوفت بالتزاماتها بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية».

لكن الإصرار الإيراني على إغلاق تلك القضايا قبل تنفيذ إعادة إحياء الاتفاق النووي «بات واضحا»، من خلال تصريحات الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي»، الذي قال في مؤتمر صحفي الأسبوع الماضي، إنَّ هناك ٤ شروط تعتبر المكون الرئيسي للاتفاق، ومنها إغلاق المطالبات المتعلقة بالضمانات التي وصفها بـ«السياسية».

الموقف الإيراني يأتي مدعوما من روسيا، خاصة بعد تصريحات المندوب الروسي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية «ميخائيل أوليانوف»؛ حيث قال إن هذا الملف «سلاح قوي في أيدي الدول الغربية».

وأضاف: «من المهم لإيران الحصول على ضمانات من جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، بأنهم لن يحتفظوا بالقضية بشكل مصطنع في مجلس محافظي الوكالة إذا قدمت طهران التفسيرات التي طلبتها الوكالة، وقدم المدير العام رافاييل جروسي تقريرا مرضيا في هذا الصدد».

> **بين الإصرار الأمريكي الأوروبي والدعم الروسي لإيران هناك 4 سيناريوهات محتملة على الأقل**

وبين الإصرار الأمريكي الأوروبي والدعم الروسي لإيران بشأن ملف الضمانات والتحقيقات، يبدو هناك ٤ سيناريوهات محتملة على الأقل.

السيناريو الأول، هو أن توافق إيران على تبديد مخاوف وكالة الطاقة الذرية في الوقت المناسب، وبالتالي يتم إحياء اتفاق ٢٠١٥.

أما الثاني، هو ألا تلبي إيران مطالب الوكالة وترفض اتخاذ الخطوات اللازمة لإتمام الاتفاق، وسترفض واشنطن رفع العقوبات التي تنص عليها المرحلة النهائية للاتفاق المقترح.

ومع ذلك، سيستمر سريان القيود النووية وإجراءات رفع العقوبات المنصوص عليها في المراحل السابقة من الاتفاق المقترح.

ونقلت «رويترز» عن مصدر مطلع قوله: «سيجمد الإيرانيون إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب عند نسبتي ٢٠٪ و٦٠٪، كما ستخفف الولايات المتحدة بعض العقوبات، وهي عقوبات قليلة جدا وليست على قدر كبير من الأهمية».

ورغم ذلك، قال مسؤولان أمريكي وإيراني إن هناك احتمالية لتمديد الجداول الزمنية للاتفاق النووي؛ مما يمنح إيران مزيدا من الوقت لتلبية مطالب وكالة الطاقة الذرية إذا قررت ذلك، وبالتالي سيتأخر إتمام الاتفاق.

وقال المسؤول الأمريكي إن هناك بندا في مسودة النص، لا علاقة له بقضية وكالة الطاقة الذرية، يسمح لإيران أو للولايات المتحدة بطلب تأجيل يوم إعادة تطبيق الاتفاق.

أما السيناريو الثالث، فهو أن تلتزم إيران ببنود الاتفاق، حتى إذا ظلت تحقيقات وكالة الطاقة الذرية مفتوحة، وهي خطوة للوراء، لكن قد يكون من الصعب على الزعماء الإيرانيين قبولها أو الترويج لمغزاها في الداخل.

ويدور السيناريو الرابع، حول تعرض وكالة الطاقة الذرية لضغوط سياسية، قد تجبرها على إغلاق التحقيقات حتى لو لم تكن راضية عن تفسيرات إيران، وذلك على الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين يقولون إنهم لن يضغطوا على الوكالة.

ويقول «هنري روم» المحلل في مجموعة «أوراسيا» إنه حتى إذا تم التوصل إلى تسوية لإحياء الاتفاق النووي، فمن المرجح ألا يتم تنفيذه.

ويضيف: «لكن سيكون هناك قدر أكبر من الضبابية مما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٥».

*المصدر | الخليج الجديد

*تقرير موسع لفريق الرصد والمتابعة

ليز تراس رئيسة للوزراء في المملكة المتحدة

فازت ليز تراس الاثنين، في السباق إلى رئاسة وزراء المملكة المتحدة لتخلف بذلك بوريس جونسون بعد شهرين من استقالته، وسط تحدّ فوري يتمثّل في معالجة أزمة ارتفاع كلفة المعيشة التي تضرب البلاد.

وستصبح تراس البالغة ٤٧ عاماً ثالث امرأة تدير الحكومة البريطانية، بعد مارغريت تاتشر وتيريزا ماي.

وكما كان متوقعاً، فازت وزيرة الخارجية على زميلها وزير المالية السابق ريشي سوناك بعد تصويت بالبريد مخصّص لأعضاء حزب المحافظين بدأ في أوائل تموز/يوليو، على اثر استقالة بوريس جونسون الذي حوصر بالفضائح المتكرّرة.

وحصلت تراس على ٨١٣٢٦ صوتاً (٥٧ في المئة) في مقابل ٦٠٣٩٩ صوتاً لمنافسها (٤٣ في المئة)، وفقاً

للنتائج التي أعلنها غراهام بايدي المسؤول عن تنظيم التصويت.

ولكن تراس، التي ظلّت وفيّة حتى النهاية لبوريس جونسون في الوقت الذي سُجّلت فيه استقالات بالعشرات من السلطة التنفيذية في بداية تموز/يوليو، ستدخل «داونينغ ستريت» في سياقٍ اقتصادي واجتماعي متفجّر يتميّز بتضخّم يتجاوز ١٠ في المئة وارتفاع في فواتير الطاقة يخنق العائلات والشركات والخدمات العامة.

ويأتي توقيت هذه المهمة الصعبة قبل عامين من الانتخابات التشريعية، بينما تأمل المعارضة العمالية التي تتفوّق بشكل واضح في استطلاعات الرأي، في إزاحة المحافظين الموجودين في السلطة منذ العام ٢٠١٠.

وستواجه تراس تحديات كبرى خلال الفترة المقبلة أولها محاولة خفض مستوى التضخم الذي وصل إلى ١٠٪ والتعامل مع أزمة غلاء فواتير الطاقة جراء الهجوم الروسي على أوكرانيا وتخفيض الضرائب الذي تؤيده منذ فترة.

يذكر أن الفائزة بالانتخابات ستُكلف بتشكيل حكومة جديدة الثلاثاء بعد زيارتها إلى قصر الملكة إليزابيث في إسكتلندا برفقة جونسون.

ويسلم جونسون الثلاثاء، استقالته للملكة اليزابيث الثانية في مقرها الصيفي في بالمورال باسكتلندا، في سابقة بالنسبة إلى الملكة (٩٦ عاماً) التي تتجنب التنقل ولن تسافر الى لندن.

وتتبعه خليفته إلى هناك بعد ذلك، لتصبح الرئيس الخامس عشر للحكومة خلال سبعين عاماً من الملكية، قبل أن تعود الى لندن لتلقي خطابها الأول أمام مقرّ رئاسة الوزراء في داونينغ ستريت، وتؤلّف حكومتها.

أول كلمة لتراس بعد فوزها

وفي أول كلمة لها بعد الفوز، وجهت تراس الشكر لرئيس حكومة تصريف الأعمال، بوريس جونسون، قائلة له: «شكرا لك لقد أنجزت مهمة بريكست (الخروج من الاتحاد الأوروبي)»، حسب قولها.

وأضافت رئيسة الوزراء المنتخبة قائلة لجونسون: «لقد هزمت جيرمي كوربين ووزعت اللقاحات ووقفت بوجه فلاديمير بوتين، الناس معجبون بك من كييف إلى كارلايل»، حسب قولها.

وأضافت «سأعالج أزمة الطاقة عبر الاهتمام بفواتير الطاقة لدى الناس، ولكن أيضاً من خلال الاهتمام بصعوبات إمدادات الطاقة على المدى الطويل. ووعدت بـ»فوز كبير» لحزبها في الانتخابات التشريعية المقرّر إجراؤها سنة ٢٠٢٤.

وبانتخابها زعيمة للحزب من قبل الأعضاء الذين شاركوا في التصويت، تتولى تراس الحكم بسبب الأغلبية التي يتمتّع بها «المحافظون» في مجلس العموم، وفقاً للنظام البرلماني البريطاني.

من جهة أخرى، سيتعيّن على تراس التعامل مع ظل بوريس جونسون الذي يفضّله عدد من أعضاء حزب المحافظين، خصوصاً الذكور والبيض وكبار السن، وذلك بينما لم يستبعد رئيس الحكومة المنتهية ولايته العودة إلى السياسة.

جونسون يدعوة إلى الوحدة

وخلال تقديمه التهنئة إلى تراس، دعا جونسون إلى الوحدة بعد حملة كشفت الانقسامات والاستياء بين المحافظين.

ورد ريشي سوناك بشكل إيجابي على هذه الدعوة، بينما أشار إلى أنه سيتعيّن على رئيسة الوزراء الجديدة «قيادة البلاد في فترة صعبة».

ردود فعل أجنبية

وفي أول ردّ فعل رسمي أجنبي، أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس عن «حرصه» على العمل مع رئيسة الحكومة البريطانية الجديدة، بينما قال رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إنه «واثق» بتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

كذلك، هنّأ مايكل مارتن رئيس الحكومة الإيرلندية تراس، في الوقت الذي تعرّضت فيه العلاقات بين البلدين لاختبار قاسٍ بسبب تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

من جهتها، أعربت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين عن أملها في «الاحترام الكامل (للاتفاقيات» بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وخلال الحملة الانتخابية، وعدت تراس بخفض كبير للضرائب متبنّية خطاباً قاسياً جداً ضدّ النقابات.

ورغم تفضيله من قبل نواب حزب المحافظين، وجد ريشي سوناك المصرفي الثري السابق، صعوبة في اجتذاب قاعدة الحزب عبر الدعوة إلى الواقعية الاقتصادية. ونُظر إليه لفترة طويلة على أنه تكنوقراط يعطي دروساً وغير قادر على فهم الصعوبات التي تواجهها الأُسر.

مساعدة البريطانيين في موضوع فواتير الطاقة

والاحد، أكدت تراس للبي بي سي أنها ستتحرك في حال فوزها «من الاسبوع الأول» لمساعدة البريطانيين في موضوع فواتير الطاقة، لكنها رفضت توضيح الطبيعة الملموسة للاجراءات التي تعتزم اتخاذها. وذكرت وسائل إعلام بريطانية عدة أنها تنوي تجميد أسعار الطاقة.

وإذا كانت تراس قد اجتذبت قاعدة الحزب الحاكم في المملكة المتحدة منذ اثني عشر عاما، فان ٥٢ في المئة من البريطانيين رأوا أنها ستكون رئيسة وزراء بالغة السوء وفق استطلاع اخير لمعهد يوغوف.

ماذا تعني رئيسة وزراء المملكة المتحدة الجديدة لأوروبا؟

من خلال الرد بـ «الهيئة خرجت» لدى سؤالها عما إذا كان إيمانويل ماكرون «صديقًا أم عدوًا»، تباهت ليز تراس بـ «خلفيتها» المشككة في الاتحاد الأوروبي التي يبدو أنها «ولدت من جديد» أمام جمهورها الذي يُحسب على أنصار المحافظين خلال حملة تبوأ رئاسة الوزراء.

رغم النبرة المرحة للسؤال، فإن الإجابة وضعت تروس كنقيض قطبي للرئيس الفرنسي، المؤيد للاتحاد الأوروبي. فإن تصدعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا تزال قائمة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، من حقوق الصيد إلى المهاجرين عبر القنال مرورا بفوضى الحدود إلى الدفاع والأمن.

بوريس جونسون، الذي كان لا يزال «إسميا» رئيس تراس، تدخل بطريقة مميزة إذ وصف ماكرون بأنه «صديق جيد لبلدنا». لكن فترة ولايته اتسمت بعلاقات متصدعة وعدائية مع فرنسا والاتحاد الأوروبي، رغم ادعائه بأنه «انتهى» من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وليس هناك ما يشير إلى تغيير جذري في الاتجاه من خليفته.

بعد أن كانت داعمة متحمسة لعضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي، تحولت تراس بعد استفتاء عام ٢٠١٦ لتصبح مؤيدة متحمسة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

قبل أن تصبح رئيسة وزراء، كانت تراس قد وضعت الحكومة البريطانية في مسار تصادمي مع الاتحاد الأوروبي. تشير الدلائل إلى أنه بمجرد وصولها إلى داونينغ ستريت، لن يكون التأثير طويلاً في المستقبل.

وأطلقت حملتها القيادية، وأدرجت مشروع قانون بروتوكول أيرلندا الشمالية، «في مواجهة تصلب الاتحاد الأوروبي»، ضمن العديد من الإنجازات الشخصية في الحكومة.

يمر الآن البرلمان، ويمهد الطريق أمام الوزراء البريطانيين لتمزيق جزء من اتفاق «الطلاق» بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي يغطي أراضي المملكة المتحدة.

احتمالات حرب تجارية وتفاقم العلاقات المتوترة

كتب أناند مينون، مدير مركز الأبحاث بالمملكة المتحدة في أوروبا المتغيرة، في ورقة بحثت في سياسات المرشحين للقيادة المحافظة: «قد يؤدي هذا إلى حرب تجارية وسيؤدي إلى تفاقم العلاقات المتوترة بالفعل بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي».

أمام المملكة المتحدة مهلة حتى الـ ١٥ سبتمبر-أيلول للرد على الإجراءات القانونية، التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بشأن فشل المملكة المتحدة في التنفيذ الكامل لفحص حدود أيرلندا الشمالية بموجب البروتوكول. ووفقا لصحيفة فاينانشيال تايمز، فإن تروس تفكر في تفعيل المادة ١٦ من البروتوكول على الفور، وهو بند يفترض أنه الملاذ الأخير يمكّن أي من الجانبين من اتخاذ تدابير «وقائية» أحادية الجانب للتغلب على الصعوبات «الخطيرة».

ووصف حلفاء تروس هذه التكتيكات بأنها «شرطة تأمين»، مؤكدين أنها تفضل حلا تفاوضيا مع بروكسل. لكن أناند مينون جادل بأنه حتى إذا تم سحب مشروع القانون، «إذا أصرت الحكومة على إعادة التفاوض بشأن البروتوكول، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن التوصل إلى أي اتفاق».

إيرلندا الشمالية ليست منطقة الخلاف الوحيدة

يعتقد اللورد بيتر ريكيتس، السفير البريطاني السابق بفرنسا والمسؤول الكبير بوزارة الخارجية، أن نهج تروس المزدوج، اتخاذ إجراءات لإحباط البروتوكول أثناء السعي للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلى نتائج عكسية،

وسيؤدي ببساطة إلى مزيد من الإجراءات الانتقامية.

وقال لراديو بي بي سي: «سوف ندخل في دورة تنازلية من رد الفعل من جانب الاتحاد الأوروبي في وقت نشهد فيه حربًا كبرى في أوروبا، ولدينا أكبر أزمة تكلفة معيشية لجيل كامل ... يجب على الحكومة أن توقف مشروع قانون أيرلندا الشمالية مؤقتًا، لأنه إذا تم تمريره، فسيكون متفجرا مع الأوروبيين».

يشكل بروتوكول أيرلندا الشمالية جزءًا من اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التي تم التفاوض عليها وتوقيعها من قبل بوريس جونسون، ثم صدق عليها برلمان المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وتفرض عمليات تفتيش على البضائع المرسلة من بريطانيا إلى أيرلندا الشمالية والتي تظل إلى حد كبير ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي، ولها قوة القانون الدولي.

تروس تجسد الاستمرارية

يقول المحللون في مركز السياسة الأوروبية، وهو مركز أبحاث مقره بروكسل: «حتى مع القيادة الجديدة فإن إعادة ضبط جذرية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أمر غير مرجح»، مؤكدين أن «تروس تجسد الاستمرارية» من عهد جونسون الذي ترك العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وبلاده متصدعة جدا.

كتب فابيان زليج وإميلي فيتزباتريك في تعليق، مشيرين إلى تقرير أن وزيرة الخارجية آنذاك قد تأثرت بمجموعة الأبحاث الأوروبية، المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لأعضاء حزب المحافظين.

«يمكن توقع المزيد من تكتيكات سياسة حافة الهاوية في جونسون حيث تصبح الحرب التجارية مع الاتحاد الأوروبي أكثر احتمالية. إضافة إلى ذلك، من خلال تقديم مشروع قانون (بروتوكول أيرلندا الشمالية)، أضرت تروس بشدة بمصداقيتها مع نظيرها الأوروبي، نائب رئيس المفوضية ماروش شيفشوفيتش. سيكون من الصعب إعادة بناء العلاقات تحت قيادة تروس».

«بالنظر إلى المستقبل، سيتوقف الكثير على البروتوكول. إن إجراء المملكة المتحدة من جانب واحد عبر مشروع قانون البروتوكول سوف يشمل كل شيء آخر (باستثناء جزئي للتعاون حول أوكرانيا) من حيث العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وحتى على افتراض أن مشروع القانون لا يصبح قانونا فسوف تستمر الحاجة إلى حل نزاع البروتوكول في الهيمنة على العلاقة»، علّق أناند مينون في ورقته حول سباق القيادة.

التعاون وسط خروج دائم من الاتحاد الأوروبي

بينما أطلقت الحكومة البريطانية استئنافًا رسميًا ضد استبعاد المملكة المتحدة من البرامج العلمية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك برنامج «آفاق أوروبا»، اتهمت تروس الاتحاد الأوروبي «بالسعي المتكرر لتسييس التعاون العلمي الحيوي».

وقد تعهدت بمراجعة جميع قوانين الاتحاد الأوروبي التي لا تزال سارية في المملكة المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ ووعدت في أوائل أغسطس-آب «بجعلها أولوية لخفض الروتين الأوروبي» في القطاع المالي.

يحذر أناند مينون من أن «كيفية إدارة البروتوكول سيكون لها التأثير الأكبر على العلاقات بين المملكة

المتحدة والاتحاد الأوروبي ولكن هناك أيضًا سؤال حول مدى فعالية التعاون بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي إذا كانا منخرطين في منافسة تنظيمية شديدة».

الأمن والدفاع: فرصة ضائعة

في مقال للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في يناير-كانون الثاني، اعتبرت إيزابيلا أنتينوزي، محللة الأبحاث بالمعهد الملكي للخدمات المتحدة، وهو مركز أبحاث للدفاع والأمن في لندن، بأن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عليهما البحث عن تنشيط علاقتهما في مجالات السياسة التي تجنبت النقاشات السياسية الساخنة مثل التعاون الأمني.

بصفتها رئيسة وزراء محتملة، كتبت أن تروس لديها «حافز قوي لبدء بداية جديدة للعلاقة مع الاتحاد الأوروبي» و«يجب أن تفهم أن الأمن والدفاع هما مجالان واعدان لإيجاد حل للطلاق المؤلم بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة».

ولكن مع ذلك، فإن خطاب تروس الأول كوزيرة للخارجية الشهر الماضي بالكاد أشار إلى الاتحاد الأوروبي. كما لم تفعل المراجعة البريطانية للدفاع والأمن والسياسة الخارجية لعام ٢٠٢١. اليوم، تقول أنتينوزي إنها متشائمة بشأن أي تحسن كبير في العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي تحت قيادة رئيسة الوزراء الجديدة.

«حرباء سياسية» دعت يومًا لإلغاء الملكية..

بحسب تقرير لـ (CNN) تُوصف ليز تراس، رئيسة الوزراء البريطانية الجديدة، بأنها «حرباء سياسية»، مع تاريخ من الآراء المتغيرة، مثلما تحولت من راديكالية تطالب بإلغاء الملكية إلى حاملة علم الجناح اليميني في حزب المحافظين المشكك في أوروبا.

تراس، التي تم انتخابها لعضوية البرلمان في عام ٢٠١٠، أثبتت نفسها، في فترة زمنية قصيرة نسبيًا، كقوة سياسية ذات طبيعة تسعى إلى تحقيق أجندتها بقوة لا هوادة فيها وحماس لا لبس فيه.

ولكن بعد عقود من التحول شهدت تغيرًا هائلاً في وجهات نظرها الشخصية، سيتساءل الكثيرون عما تمثله زعيمة بريطانيا الجديدة بالضبط.

يتساءل الكثيرون ممن راقبوها على مر السنين عما إذا كان لدى تراس، البالغة من العمر ٤٧ عاما، أي معتقدات صادقة على الإطلاق، أو ما إذا كانت تؤيد ببساطة ما هو الأكثر ملاءمة في وقته.

خلال فترة عضويتها في الحزب الديمقراطي الليبرالي، دعمت تراس إلغاء الملكية وتقنين الحشيش، وهي مواقف تتعارض تمامًا مع توجه التيار السائد في حزب المحافظين.

تقول تراس إنها انضمت إلى حزب المحافظين في عام ١٩٩٦، بعد عامين فقط من إلقاء خطاب في مؤتمر لحزب الديمقراطيين الليبراليين دعت فيه إلى إنهاء الملكية.

حتى خلال فترة عضويتها في حزب الديمقراطيين الليبراليين، شكك أقرانها في صدقها وألقوا الضوء على سمات يقولون إنهم ما زالوا يرونها فيها حتى اليوم.

تقرير فريق الرصد والمتابعة

خطوط أنابيب الغاز الروسية.. 6 شرايين تمنح أوروبا قبلة الحياة

أعلنت شركة «غازبروم» الروسية، الجمعة، إغلاق خط «نورد ستريم ١»، الذي ينقل الغاز لأوروبا، إلى أجل غير مسمى، ما يمثل أكبر تصعيد لأزمة الطاقة في القارة العجوز مع اقتراب الشتاء، في وقت تدخل فيه الحرب الروسية الأوكرانية منعطفا حرجا.

وزعمت شركة الطاقة الروسية، التي تديرها الدولة في منشور عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلى حاجتها لأعمال صيانة عاجلة، كما قالت إنها حددت أعطالا (تسريب زيت) في التوربين الرئيسي على امتداد خط الأنابيب «نورد ستريم ١»، الذي ينقل الغاز الطبيعي من غرب روسيا إلى ألمانيا.

وذكرت كذلك أن «خط الأنابيب لن يعمل إذا لم يتم إنهاء العطل».

بدورها، قالت وزارة الاقتصاد الألمانية عقب القرار الروسي: لا تعليق لنا على إعلان غازبروم ونعلم الآن أن موسكو ليست لديها مصداقية»، مضيفة «لدينا مخزون من الغاز يتجاوز ٨٠٪».

بدورها، أعلنت وزيرة الطاقة الفرنسية، «أنييس بانييه» أن بلادها ستسأن فورا سنعمل على تشغيل ٦٥ مفاعلا نوويا بعد إتمام أعمال الصيانة لـ٣٥ منها لمواجهة نقص إمدادات الغاز الروسي.

وأوضحت الوزيرة أن عملاق الكهرباء الفرنسي «إي دي إف» تعهد باستئناف العمل في جميع مفاعلاته النووية بحلول الشتاء لمساعدة الدولة خلال أزمة الطاقة واسعة النطاق.

والأربعاء الماضي، أوقفت «غازبروم» بشكل كلي تدفق الغاز عبر «نورد ستريم ١»، تماشيا مع إعلان سابق.

ويأتي إعلان الجمعة في أعقاب موافقة وزراء مجموعة السبع على تبني خطة تهدف لوضع حد أقصى لأسعار النفط الروسي «بصورة عاجلة».

وكانت روسيا هددت بوقف إمدادات الغاز بالكامل إلى أوروبا، إذا مضت في خطتها لوضع حد أقصى لأسعار النفط.

ويوم الاثنين، رفضت روسيا استئناف ضخ الغاز الطبيعي عبر أكبر خط أنابيب ممتد منها إلى أوروبا مشيرة إلى مشكلة تتعلق بالصيانة في حين تتهم الحكومات الغربية موسكو بالبحث عن ذريعة لقطع الإمدادات ردا على العقوبات التي فُرضت عليها بعد غزوها لأوكرانيا.

تفاصيل عن خطوط أنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا (مرتبة على أساس الكمية):

نورد ستريم ١

أكبر خط أنابيب غاز روسي إلى أوروبا من ناحية الكمية التي تبلغ ٥٥ مليار متر مكعب سنويا. ويمتد هذا الخط المزدوج عبر بحر البلطيق إلى ألمانيا. وفي العامين الماضيين فاق بالفعل طاقته المبينة على لوحة بياناته محققا ٥٩٫٢ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١.

نورد ستريم ٢

وهو خط أنابيب ثان مزدوج بنفس الحجم. تم استكماله في عام ٢٠٢١ لكن ألمانيا رفضت اعتماد تشغيله بعد أن غزت موسكو أوكرانيا.

يامال-أوروبا

هذا الخط تبلغ طاقته ٣٣ مليار متر مكعب، ويمكن أن يعمل في الاتجاه المعاكس أيضا، ويمتد من روسيا عبر روسيا البيضاء وبولندا إلى ألمانيا. وعمل في معظم الوقت في الاتجاه العكسي، أي في اتجاه الشرق منذ ديسمبر كانون الأول ٢٠٢١ مرسلا الغاز من ألمانيا إلى بولندا.

أوكرانيا

خطوط أنابيب تصل طاقتها إلى ٣٢ مليار متر مكعب سنويا من شبكة خطوط أنابيب الصداقة للغاز التي تمتد من روسيا عبر أوكرانيا للشحن إلى أوروبا عبر سلوفاكيا.

ترك ستريم

يعبر هذا الخط المزدوج الذي تبلغ طاقته ٣١٫٥ مليار متر مكعب البحر الأسود إلى تركيا لإمداد السوق التركية وجنوب أوروبا.

بلو ستريم

يعبر هذا الخط أيضا البحر الأسود إلى تركيا وتبلغ طاقته ١٦ مليار متر مكعب.

اعتادت روسيا إرسال معظم صادراتها من الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا، لكن هذه الكميات تراجعت بشكل حاد واستعاضت موسكو عن ذلك بزيادة صادراتها إلى ألمانيا وتركيا.

وترفض أوكرانيا شراء الغاز مباشرة من جازبروم منذ ٢٠١٥ بعد ضم موسكو شبه جزيرة القرم وقيام تمرد موال لروسيا في شرق أوكرانيا.

وسعت روسيا لتهميش كييف، إذ لم تكتف بتعزيز التدفقات عبر طرق الإمداد البديلة بل خفضت أيضا كميات الغاز

المنقولة عبر أوكرانيا، مما يعني حصول كييف على إيرادات أقل من رسوم النقل.

وقلص عقد روسيا مع أوكرانيا الكميات المنقولة عبرها من ٦٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٠ إلى ٤٠ مليار متر مكعب سنويا من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤.

وتظهر بيانات من مشغل نظام نقل الغاز الأوكراني أن الكميات المنقولة عبر البلاد التي بلغ متوسطها ١٢٤٫٦ مليون متر مكعب يوميا في عام ٢٠٢١ هي حاليا عند حوالي ثلث هذا المستوى.

لماذا خط «نورد ستريم» هو الأهم لأوروبا؟

يمتد خط أنابيب «نورد ستريم ١» على طول ١٢٠٠ كيلومتر، ويمر عبر بحر البلطيق من الساحل الروسي القريب من سانت بطرسبورغ إلى شمال شرقي ألمانيا، وافتُتح هذا الخط سنة ٢٠١١ وله قدرة على إرسال ١٧٠ مليون متر مكعب من الغاز يوميا بحد أقصى.

وتديره شركة «Nord stream AG» المملوكة بالأغلبية لشركة «غاز بروم» الروسية، وكانت ألمانيا قبل الحرب تحصل على ٥٥٪ من حاجتها من الغاز من روسيا وتحديدا من هذا الخط، قبل أن تخفض هذه النسبة إلى ٢٦٪ مع نهاية شهر يونيو/حزيران من العام الحالي.

كيف قلصت روسيا من إمدادات الغاز نحو أوروبا؟

في شهر مايو/أيار من العام الحالي أعلنت شركة «غاز بروم» الروسية إغلاق خط الغاز «يامال-أوروبا» الذي كان يزوّد ألمانيا وعددا من الدول الأوروبية بالغاز.

بعد ذلك، وفي شهر يونيو/حزيران قامت روسيا بتقليص حجم الضخ في خط «نورد ستريم ١» بنسبة ٧٥٪ لينتقل مستوى الضخ اليومي من ١٧٠ مليون مكعب من الغاز إلى ٤٠ مليون متر مكعب من الغاز يوميا، وبعد ذلك سوف يُعلن عن إغلاق الخط ١٠ إيام بسبب مشاكل تقنية.

وحاليا، بعد عودة الضخ إلى الخط نفسه، أعلنت روسيا تقليص الضخ من جديد، وهكذا أصبح معدل الضخ اليومي لا يتجاوز ٢٠ مليون متر مكعب في اليوم، وذلك أدى إلى ارتفاع جديد في أسعار الغاز في أوروبا، وحاليا فإن أسعار الغاز هي أكثر من مثيلاتها في العام الماضي بنحو ٤٥٠٪.

ما حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي؟

حسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية، فقد تراجع اعتماد أوروبا على الغاز الروسي بعد الحرب في أوكرانيا، ففي عام ٢٠٢١ استورد الاتحاد الأوروبي ما يزيد على ٣٨٠ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز، عبر مختلف خطوط الأنابيب، وهو ما يمثل نحو ١٤٠ مليار متر مكعب للعام بأكمله، ومثلت واردات الغاز الروسي ٤٥٪ من مجموع واردات أوروبا من الغاز، في المقابل دفعت أوروبا نحو ٤٤٠ مليار دولار لروسيا مقابل الغاز.

وهذه قائمة أكثر الدول الأوروبية استيرادا للغاز الروسي سنة ٢٠٢١:

ألمانيا: ٦ مليارات متر مكعب.

إيطاليا: مليارا متر مكعب.

بيلاروسيا: ٨ مليارات متر مكعب.

هولندا: ٧ مليارات متر مكعب.

هنغاريا: ٦ مليارات متر مكعب.

ماذا سيحدث لألمانيا من دون الغاز الروسي؟

حسب توقعات مؤسسة «معهد كيل للاقتصاد العالمي» (Kiel Institute for the World Economy)، إذا استمرت روسيا في ضخ الغاز في خط «نورد ستريم» بنسبة ٤٠٪ فقط من قدرته الاستيعابية، فإن ألمانيا ستكون قادرة على تجاوز فصل الشتاء القادم من دون الحاجة لأي تقليص في استهلاك الطاقة، وهذا راجع إلى رفع ألمانيا لنسبة استيرادها من الغاز الروسي منذ بداية الحرب.

أما السيناريو الأسوأ الذي يتوقعه المعهد الاقتصادي فهو أن تعجز ألمانيا عن الوصول إلى تخزين كل ما تحتاج إليه من الغاز قبل بداية موسم البرد، فحينئذ سوف يتكبد الاقتصاد الألماني خسائر بقيمة ٢٨٣ مليار يورو في السنة.

ما هي بدائل أوروبا بعد قطع روسيا الغاز مع اقتراب الشتاء؟

فيما يلي إيضاح لخيارات أوروبا:

ما هي الطرق الرئيسية لنقل لغاز الروسي إلى أوروبا؟

في العادة تزود روسيا أوروبا بنحو ٤٠٪ من احتياجاتها من الغاز، معظمها عبر خطوط أنابيب.

وبلغت الإمدادات في العام الماضي نحو ١٥٥ مليار متر مكعب.

وعن طريق أوكرانيا، يصل الغاز إلى النمسا وإيطاليا وسلوفاكيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية.

وأغلقت أوكرانيا خط الأنابيب سوخرانوفكا الذي يمر في الأراضي التي تحتلها روسيا في شرق البلاد.

وتسعى الدول الأوروبية إلى إيجاد إمدادات بديلة، ويشمل ذلك بعض الغاز الروسي الذي أوقفت موسكو ضخه بعد رفض طلب روسيا دفع الثمن بالروبل.

وما زالت دول أخرى، من بينها ألمانيا، في احتياج إلى الغاز الروسي وتحاول إعادة ملء مستودعاتها قبل حلول الشتاء.

وتشمل الطرق البديلة إلى أوروبا، والتي لا تمر عبر أوكرانيا، خط الأنابيب «يامال-أوروبا» الذي يمر عبر روسيا البيضاء وبولندا إلى ألمانيا.

وتبلغ طاقة خط يامال-أوروبا ٣٣ مليار متر مكعب، أي نحو سُدس صادرات الغاز الطبيعي الروسية لأوروبا.

ومنذ بداية العام الجاري تم عكس التدفقات لتكون إلى الشرق بين ألمانيا وبولندا.

وفرضت موسكو عقوبات على مالك الجزء البولندي من الخط «يامال-أوروبا».

ومع ذلك، قال وزير المناخ البولندي إن بإمكان بلاده أن تستخدم الخط دون عكس تدفق الغاز في خط «يامال».

وفيما يتصل بـ«نورد ستريم ١»، ألقى الكرملين باللوم على العقوبات الغربية في التأخير في عودة معدات خاصة بالخط أُرسلت إلى كندا للصيانة.

ما هي خيارات توريد الغاز المتاحة أمام أوروبا؟

بعض البلدان لديها خيارات إمداد بديلة وشبكة غاز أوروبية متصلة ببعضها بحيث يمكن تقاسم الإمدادات، على الرغم من أن سوق الغاز العالمية كانت شحيحة حتى قبل الأزمة الأوكرانية.

وربما تستورد ألمانيا، أكبر مستهلك للغاز الروسي في أوروبا، والتي أوقفت التصديق على خط أنابيب الغاز «نورد ستريم ٢» الجديد القادم من روسيا بسبب حرب أوكرانيا، الغاز من بريطانيا والدنمارك والنرويج وهولندا عبر خطوط أنابيب.

وتعمل النرويج، ثاني أكبر مورد للغاز في أوروبا بعد روسيا، على زيادة الإنتاج لمساعدة الاتحاد الأوروبي في تحقيق هدفه المتمثل في إنهاء الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام ٢٠٢٧.

وأبرمت شركة «سنتريكا» البريطانية اتفاقا مع شركة «إكوينور» النرويجية لزيادة الإمدادات في فصول الشتاء الثلاثة المقبلة.

ولا تعتمد بريطانيا على الغاز الروسي ويمكنها أيضا التصدير إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب.

ويمكن لجنوب أوروبا استقبال الغاز الأذربيجاني عبر خط الأنابيب العابر للبحر الأدرياتيكي إلى إيطاليا وخط أنابيب الغاز الطبيعي عبر تركيا.

وقالت الولايات المتحدة إنها تستطيع توريد ١٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إلى الاتحاد الأوروبي هذا العام.

لكن مصانع الغاز الطبيعي المسال الأمريكية تنتج بكامل طاقتها، وسيؤدي انفجار وقع في محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال الرئيسية في تكساس إلى بقائها معطلة حتى أواخر نوفمبر/تشرين الثاني.

ولدى محطات الغاز الطبيعي المسال في أوروبا قدرة محدودة أيضا على توريد كميات إضافية، على الرغم من أن بعض الدول تقول إنها تبحث عن طرق لزيادة الواردات والتخزين.

وألمانيا من بين أولئك الذين يرغبون في بناء محطات جديدة للغاز الطبيعي المسال وتخطط لبناء اثنتين في غضون عامين فقط.

خيارات بديلة

يمكن لبعض الدول أن تسعى لسد الفجوة في إمدادات الطاقة من خلال اللجوء لواردات الكهرباء عبر الموصلات من جاراتها أو من خلال تعزيز القدرة على توليد الكهرباء من الطاقة النووية أو الطاقة المتجددة أو الطاقة الكهرومائية أو الفحم.

ويتراجع حجم المتاح من الطاقة النووية في بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا مع تعرض المحطات في هذه الدول لانقطاعات مع تقادمها أو وقف تشغيلها أو خروجها من الخدمة.

وانحسرت مستويات المياه هذا الصيف بسبب قلة الأمطار وموجة الحر.

وتسعى أوروبا للابتعاد عن استخدام الفحم لتلبية أهداف المناخ، لكن أُعيد تشغيل بعض المصانع منذ منتصف عام ٢٠٢١ بسبب ارتفاع أسعار الغاز.

واتفق وزراء الطاقة على أنه يتعين على جميع دول الاتحاد الأوروبي خفض استخدام الغاز طوعا بنسبة ١٥٪ اعتبارا من أغسطس/آب إلى مارس/آذار، مقارنة بمتوسط الاستهلاك السنوي خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وطرحوا أهدافا على مستوى الاتحاد الأوروبي لتخزين الغاز.

وأطلقت ألمانيا المرحلة الثانية من خطتها الطارئة ذات المراحل الثلاث وحثت الشركات والمستهلكين على توفير الغاز لتجنب الاضطرار لترشيد الاستهلاك قسرا.

وقال وزير الطاقة الهولندي إنه من الممكن اللجوء لحقل «خرونينجن» الهولندي لمساعدة الدول المجاورة في حالة القطع الكامل للإمدادات الروسية، لكن زيادة الإنتاج قد تتسبب في حدوث زلازل.

أزمة الطاقة في أوروبا تفوق التوقعات

Foreign Policy:

بقلم: كريستينا لو:تتخبط معظم بلدان العالم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة اليوم، لكن أوروبا تواجه أزمة غير مسبوقة قد تُجبِر القادة الأوروبيين على ارتجال خطط إنقاذية وتدابير طارئة لحماية المستهلكين من الأضرار الاقتصادية بحلول الشتاء المقبل.

تتعلق أكبر مشكلة بوصول أسعار الغاز الطبيعي إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى نشر الفوضى في أنحاء القارة، وتفاقم التضخم، وإعاقة الصناعات، وإخافة المستهلكين العاديين من تلقي فواتير الكهرباء في البريد. اليوم، أصبحت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا أعلى مما كانت عليه في العقد الماضي بعشر مرات تقريباً، وأعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة بعشرة أضعاف أيضاً، يقول أليكس مانتون، خبير في أسواق الغاز العالمية في "مجموعة رابيدان للطاقة"، إن الغاز الطبيعي الأوروبي أصبح مكلفاً لدرجة أن يساوي دفع ٥٠٠$ مقابل برميل النفط.

بعدما بدأت أوروبا تتخلى عن إمدادات الطاقة الروسية، سارع عدد كبير من القادة إلى إبرام اتفاقيات بديلة وتأمين الإمدادات من بلدان أخرى، لكن يقول خبراء الطاقة إن الدول لا تستطيع فعل الكثير لتعزيز إمداداتها في المستقبل القريب، ويوضح جايسون بوردوف، المدير المؤسّس لمركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا والمساعد السابق للرئيس الامريكي باراك أوباما: "تبقى الخطوات الممكنة لتأمين إمدادات إضافية لأوروبا على المدى القصير محدودة، نظراً إلى

> توحي جميع المؤشرات باستمرار هذه الظروف المؤلمة لفترة طويلة في القارة الأوروبية

تراجع كميات الغاز الطبيعي المُسال في العالم".

في الوقت نفسه، بدأ القادة الأوروبيون يركزون على شؤونهم الداخلية، ففرضوا تدابير واسعة لتوفير الطاقة وتخفيض استهلاك الكهرباء، فإسبانيا مثلا دعت العمال إلى عدم ارتـداء ربطات العنق لتجنب الشعور بالحر وتوفير الطاقة، ثم عادت وصادقت على خطة جديدة قبل أيام، وهي تشمل قواعد لاستعمال مكيّف الهواء ونظام التدفئة بطريقة تضمن تخفيف الاستهلاك، كذلك، هددت فرنسا بفرض رسوم على المتاجر التي تُشغّل مكيفات الهواء من دون إغلاق أبوابها، وأطفأت ألمانيا الإنـارة التي تضيء الآثار في برلين، حتى أن بعض الألمان أخذ زمام المبادرة وبدأ يخزّن الحطب منذ الآن استعداداً للشتاء المقبل، ووتتزامن هذه الخطوات مع احتدام النقاش في ألمانيا حول تأخير التخلي التدريجي عن آخر محطات نووية محلية خلال الأزمة المستمرة.

يقول مانتون: "لن تكون متابعة تشغيل تلك المنشآت بسيطة بقدر ما يظن البعض، فقد كانت الشركات والجهات المسؤولة عن تشغيل هذه المحطات تطبّق خطة دقيقة لإنهاء العمليات هناك في مرحلة زمنية معينة، مثل نهاية هذه السنة، وهي تدير المحطات على هذا الأساس. لكن إذا تلقّت تلك الجهات الآن أمراً بمتابعة تشغيلها، فسيزداد الوضع تعقيداً".

كما أعلن وزير الصناعة التشيكي، جوزيف سيكيلا، أن جمهورية التشيك ستدعو مجلس الطاقة في الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماع استثنائي، بعد أيام قليلة على اقتراح تحديد سقف للأسعار كجزءٍ من الخطط المحتملة.

لا أحد يعرف إلى متى ستصمد القطاعات والأُسَر في ظل هذا الوضع، فتتعامل المملكة المتحدة مثلاً مع تضخم تجاوز عتبة العشرة في المئة بسبب تحليق أسعار الطاقة والتراجع الحاد في تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، وفق تحليلات مجموعة "أكسفورد للاقتصاد"، ولا تقدّم أوروبا أداءً أفضل منها، وذكرت المجموعة الاستشارية الاقتصادية في أحد بياناتها: "نظن أن قطاع التصنيع الأوروبي سيواجه شكلاً من الركود خلال الفصول المقبلة، لكن ستتأثر الأُسَر أيضاً بكل ما يحصل، ومن المتوقع أن يتضرر المستهلكون من زيادة أسعار الغاز والكهرباء، ونظن أن مستوى ارتفاع الأسعار سيُمهّد لتوسيع نطاق تدخّل الحكومة على الأرجح".

حتى الآن، توحي جميع المؤشرات باستمرار هذه الظروف المؤلمة لفترة طويلة في القارة الأوروبية، وفي النهاية، يقول مانتون: "يبدو أن أوروبا بدأت تستعد لتفاقم الوضع قبل أن يتحسّن لاحقاً، ولكن إلى أي حد سيسوء الوضع بعد"؟

حسن أبو هنية:

السلطوية العربية ومأزق الشباب في المنطقة

مع اشتعال شرارة ثورات الربيع العربي برز الشباب كقوة جديدة في المجتمعات العربية، حيث لعبت دور المحرك الرئيس في حركتها الاحتجاجية وفي قيادتها، فقد احتلّ الشباب رجالاً ونساء الساحات والميادين على الأرض في كل من تونس العاصمة والقاهرة وصنعاء والمنامة، وغزوا المساحات الافتراضية على شبكة الإنترنت، رافعين شعارات الحرية والعدالة في وجه الأنظمة السلطوية العربية

عقب انطلاق شرارة ثورات «الربيع العربي» تحول الشباب في العالم العربي إلى بؤرة اهتمام مركزي على الصعيدين التنموي والأمني، إذ نادراً ما كان الشباب في العالم العربي موضوع دراسات في العلوم الاجتماعية، فلم يُعترف بـ»الشباب» كفئة اجتماعية في المنطقة إلا في فترة ما بعد الاستعمار، أي منذ منتصف القرن العشرين. لكن حدثين مهمان غيرا هذا المنظار، وهما: هجمات تنظيم «القاعدة» على الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وانتفاضات «الربيع العربي» ٢٠١١، على الأنظمة السلطوية العربية.

وسرعان ما سلّط الرأي العام اهتماماً دولياً على الشباب في المنطقة، بعد أن كانت الأهمية الاجتماعية للشباب مؤقتة أو عابرة. فالمزيج من الطفرة الديموغرافية الشبابية وتهميش الشباب اقتصاديّاً وسياسيّاً أدى إلى الافتراض بأن الشباب يلعب دوراً متزايداً في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية على امتداد المنطقة. وهكذا

أعادت أحداث «الربيع العربي» توجيه الأنظار إلى الدور المحوري للشباب في المنطقة.

قبل ظهور الموجة العارمة من الاهتمام بالشباب في العالم العربي في الفترة التي سبقت انتفاضات «الربيع العربي»، ظهرت في الولايات المتحدة بُعيد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، موجة كبيرة من الدراسات والوثائق الخاصة برسم السياسات المناسبة للشباب العربي ترتكز على مفهومي التنمية والأمن، ومن تلك المبادرات «مبادرة الشباب المسلم» في «مؤسسة راند»، و«مبادرة شباب الشرق الأوسط» في «معهد بروكلين»، و«برنامج التبادل والدراسة الخاص بالشباب» التابع لوزارة الخارجية الامريكية. وخلال الفترة ذاتها، تشكّلت منظمات أهلية متخصصة في خدمة الشباب في الولايات المتحدة، مثل «مؤسسة التربية والتشغيل»، وسرعان ما حذت المنظمات الدولية حذو المبادرين، فظهرت مبادرة «الأمم المتحدة لأهداف الألفية: عدسة الشباب العربي» التابعة للأمم المتحدة، وأصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً خاصاً حول الشباب العربي. وبالإضافة إلى كل هذا، أخذت التقارير المعنية بالإصلاح العام في العالم العربي -مثل تقارير التنمية البشرية- تركّز بشكل خاص على «قضية الشباب».

في إطار الحرب على الإرهاب شرعت الأنظمة السلطوية العربية الاهتمام بالشباب في العالم العربي، فنشأت وزارات للشباب ووضِعَت استراتيجيات وطنية خاصة بالشباب، وظهرت العديد من المنظمات الأهلية المتخصصة بالشباب وعدّلت المناهج التعليمية بحيث يصبح الشباب «مؤهلين للعمل»؛ وتشكلت مجالس نيابية للشباب بهدف زيادة «مشاركة» الشباب في الحياة السياسية.

ففي مصر، على سبيل المثال، ظهر ٦٠ في المئة من المنظمات الأهلية الخاصة بالشباب خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وصدرت العديد من التقارير في العالم العربي عن أوضاع الشباب، وكرست الجامعة العربية تقريرَيْها للعامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ لموضوع الشباب، وخصصت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧ لتحليل وضع الشباب العرب والمجتمع المدني. وتخصص مراكز رسم السياسات أقساما كاملة للشباب، مثل عصام فارس في الجامعة الأمريكية في بيروت، ومدرسة الحكم في دبي.

لم تكن تلك السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشباب العربي سوى بلاغة خطابية، فالممارسات السلطوية كانت أشد وطأة وتتعارض مع الكلمات، فمعاناة الشباب في العالم العربي كانت قد بلغت مداها قبل بدء الانتفاضات العربية. فالأنظمة السلطوية أغلقت مسارات الإصلاح السياسي وتركزت اهتماماتها على ديمومة حكمها ومراكمة ثرواتها، وكان الفشل السياسي والاقتصادي السمة المميزة للسلطوية العربية، فقد استمرت أنماط اللا مساواة هذه وترسخت عبر الحكم السلطوي وقمع الدولة.

> **هذه السياسات أيديولوجيا خطابية تهدف إلى خدمة قوى السلطة، وتكريس الانقسامات**

وحسب آدم هنية، فقد كان من المستحيل التفرقة بين البُنى السياسية الأوتوقراطية للغاية في المنطقة والسياسات والنتائج الخاصة بنماذج التنمية بقيادة السوق التي نُفذت منذ الثمانينيات. فقبل الانحدار الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨ كان متوسط معدلات البطالة الرسمية في كلٍ من مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس أعلى من المرصود في مثيلاتها في أي منطقة في العالم، وتضرر الشباب والنساء من البطالة

أكثر من أية فئات أخرى، حيث كان نحو خُمس النساء العربيات ورُبع الشباب في المنطقة يعانون من البطالة.

وتُخفي هذه الأرقام وراءها تفاوتات إقليمية كبيرة: في المشرق العربي (مصر، الأردن، لبنان، العراق، سوريا، الضفة الغربية وقطاع غزة)، فقد عانى أكثر من ٤٥ في المئة من مجمل الشابات من البطالة في عام ٢٠١١، بواقع أكثر من ضِعف نسبة الشباب من الذكور. كما كان الشرق الأوسط يحتل قاع معدلات المشاركة في سوق العمل على مستوى العالم، حيث كان أقل من نصف سكان المنطقة يشاركون في قوة العمل، ونحو ثلث الشباب فقط و٢٦ في المئة من النساء كانوا يعملون، أو يسعون للعمل. وقد جاء هذا التهميش العميق للشباب والنساء مصحوباً بتداعيات اجتماعية جذرية في البلدان التي سيطر فيها الرجال المُسنّون على السلطة السياسية.

في ظل تردي السياسات السلطوية العربية قُبيل الانتفاضات العربية، وفي سياق الحرب الأمريكية على الإرهاب، تصاعدت خطابات التنمية والأمن العربية الرسمية تجاه الشباب، ولم تكن تلك الخطابات المنمقة التي تعد بخلاص الشباب سوى كلمات جوفاء فارغة، عبّر عنها مؤلف جماعي أصدره معهد بروكينغز في عام ٢٠٠٩ تحت عنوان: «شباب الشرق الأوسط جيل يترقب ووعود لا تتحقق»، تناول فيه السياسات التنموية البائسة تجاه الشباب في المنطقة.

عندما انطلقت انتفاضات ٢٠١١ في العالم العربي كانت «جذور الغضب» لدى الشباب ناجزة وأسباب وشروط التمرد مكتملة، وهي أسباب تشير إلى غياب العدالة وانحدار الحرية السياسية والاقتصادية. ورغم أن خطاب التنمية شكّل ثيمة ثابتة للسلطويات العربية في عصر العولمة النيوليبرالية، فقد برهن المفكر الاقتصادي علي القادري في كتابه «التنمية العربية الممنوعة»، بأن الطبقة السلطوية العربية الحاكمة لن تحقق التنمية المرجوة، فقد فشلت السلطوية في اختبار التنمية، وشهدت خلال العقود الثلاثة الماضية تنمية عكسية؛ فتراجعت متوسطات الدخول وتزايد التفاوت في توزيعها، وقفزت معدلات البطالة، واشتدّت القيود المفروضة على الحريّات المدنية.

ويشكك القادري في قدرة الطبقات الاجتماعية الحاكمة في البلدان العربية على تحقيق «التنمية القَويمة»، بسبب طبيعتها الاستبدادية وتبعيتها لرأس المال العالمي، بعدما استسلمت وسلّمت سيادتها للتحولات النيوليبرالية التي استنزفت مواردها وثرواتها، إضافة إلى توسّع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على النفط نتيجة الحروب التي شنّتها على البلدان العربية خلال العقود الأخيرة، حيث شهدت المنطقة أعلى وتيرة صراعاتٍ في العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

> **الغرب ينظر إلى أباطرة ومستبدي العالم العربي وكأنهم ضمانة الاستقرار**

مع اشتعال شرارة ثورات الربيع العربي برز الشباب كقوة جديدة في المجتمعات العربية، حيث لعبت دور المحرك الرئيس في حركتها الاحتجاجية وفي قيادتها، فقد احتلّ الشباب رجالاً ونساء الساحات والميادين على الأرض في كل من تونس العاصمة والقاهرة وصنعاء والمنامة، وغزوا المساحات الافتراضية على شبكة الإنترنت، رافعين شعارات الحرية والعدالة في وجه الأنظمة السلطوية العربية، حيث تمكنت الحركة الشبابية من إسقاط أربعة حكام استبداديين عرب استأثروا بالسلطة طيلة عقود في تونس ومصر وليبيا واليمن، وأصبح «الشباب العرب» أبطال الحاضر وأمل

المستقبل، وتحوّل بعضهم إلى رموز للثوار على امتداد العالم العربي.

هكذا شكلت ثـورات الربيع العربي التي دشنها الشباب العربي مفاجأة وصدمة للغرب، الذي هيمنت على مقارباته للمنطقة على مدى عقود نظرة دونية جوهرانية ثقافوية، تختزل المنطقة بشيبها وشبابها في تفسيرات ثقافوية ودينية، وتنزع عن الإنسان العربي الفاعلية، وتسجنه في بنى جوهرانية مغلقة.

والحال أنّ هذا التوصيف متجذّر في فهمٍ سكونيّ وذي بُعدٍ واحد للهويّة؛ ولذلك فقد صُدم العديد من المراقبين الغربيين، كما أشار جون إسبوزيتو، عندما بدأ العرب انتفاضاتهم العلنية ضد حكوماتهم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. إذ كان الحكم السلطوي قد أصبح هو الواقع لفترة طويلة، لدرجة أن البعض قد اعتبره شكل الحكم المفضل لـدى العرب، أو على الأقل هو الواقع المتوقع والمقبول بالنسبة لهم، وقد أقر غريغوري غاوس أن العديد من علماء السياسة كانوا غير مستعدين تماماً لهذه التطورات، وكتب مقالة في مجلة «فورين أفيرز» بعنوان «لماذا أخفقت دراسات الشرق الأوسط في توقع الربيع العربي».

شكّل افتراض الاستثنائية العربية حجر الزاوية في تعامل الغرب مع العرب، فالحقيقة المُحزنة حسب كينيث روث: هي أن السياسة الغالبة على الغرب تجاه الشعوب العربية كانت دائماً سياسة احتواء، ويبدو أن الغرب راض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعم طائفة من المستبدين العرب، طالما هم يدعمون المصالح الغربية ويرعونها. فالغرب ينظر إلى أباطرة ومستبدين العالم العربي وكأنهم ضمانة «الاستقرار»، حتى لا ينزاح الغطاء عن صندوق المطالب الشعبية. فالعالم يروج لحقوق الإنسان كقاعدة عامة، لكن العالم العربي هو الاستثناء في نظر العالم. فقد سمحت الحكومات الغربية بـ»الاستثناء» العربي لأنها كانت تعتقد أن أفضل من يخدم مصالحها في المنطقة هم الحُكام المستبدون، بوعدهم الوهمي بـ»الاستقرار»، وفضّلت هذا الاختيار على مسار الحكومات المنتخبة المليئة بالاحتمالات.

وهناك خمسة أسباب مركزية تفسر قبول الغرب لهؤلاء الرؤساء والأباطرة الذين كانوا يعتقدون أنهم سيشغلون كراسي الحُكم إلى نهاية حياتهم. السبب الأول هو «احتواء» أي تهديد للمصالح الغربية من الإسلام السياسي، والسبب الثاني لاحتضان الغرب لطغاة العرب هو تصور الغرب أنهم قادرين على مكافحة الإرهاب، وثالثاً، ائتمن الغرب الطغاة العرب أكثر مما ائتمن الشعوب العربية على تحقيق حالة «وفـاق» مع إسرائيل، ورابعاً، كان الغرب يرى طغاة العرب أفضل سبيل لاستمرار تدفق النفط، وأخيراً، فإن الغرب -لا سيما الاتحاد الأوروبي- لجأ إلى حكومات المنطقة السلطوية كي تساعده في وقف تدفق المهاجرين.

> **لم تكن تلك الخطابات المنمقة التي تعد بخلاص الشباب سوى كلمات جوفاء فارغة**

قُبيل ثورات الربيع العربي بلغت النظريات الثقافوية ومقولات الاستثنائية ذروة رواجها، والتي تصف العالم العربي بالاستبداد والجمود والانغلاق ومعاندة التحول الديمقراطي، وقد انتقد الباحثان لوران بونفوا وميريام كاتوس هذه التنميطات الاستشراقية بشأن مقاومة العالم العربي لموجات نشر الديمقراطية، عقب نهاية الحرب الباردة، وسقوط الأنظمة الشمولية في المنظومة السوفييتية، حيث «يبدو ظاهرياً» أن العالم العربي منغلق على «العولمة السعيدة»، كما تنصّ عليها المرجعية الليبرالية الشائعة، ولذلك عمدت بعض وسائل

الإعلام وبعض الخبراء، من عرب وغيرهم، إلى الترويج لمقولة مفادها أنَّ المنطقة مصيرها ركود تعمُّ فيه حالات البؤس، مستخدمة في ذلك، وبإفراط، صوراً نمطية سلبية للمنطقة تعرّضت مرات عدة للتفكك. فقد انتشرت بعض تمثيلات ورسخت في المخيلات الجمعية، لا سيّما الغربية منها، كتمثيلات الإرهابي الكامن داخل أي «شاب عربي». وتبدو الأجيال العربية الجديدة وكأنها معين لا ينضب من الإرهابيين المحتملين.

إن الخطاب الذي يربط بين الشباب والعنف والإسلام، له جذور بعيدة، وقد تصاعد الربط بسبب تميز المنطقة العربية بأنها تضم أكبر مجموعة من الفئة الشبابية التي شهدتها المنطقة على الإطلاق، حيث يشكل الشباب (١٥-٢٩ سنة) حوالي ٣٠ في المئة من السكان، أو نحو ١١٠ مليون نسمة في منطقة لم يتعد فيها ٦٠ في المئة من السكان سن الثلاثين.

وبعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تنامى الخطاب حول الشباب والعنف في العالم العربي مع ارتباطه بخطاب التّنمية والأمن، وتكرّست المخاوف الأمنيّة الغربيّة بشأن الإرهاب العربيّ والإسلاميّ من جهة، وأفعال وهويّات الشباب العربيّ من الجهة المقابلة. وبعد تنفيذ الهجمات مباشرةً، صدرت تقارير أمريكية ودولية كثيرة تتحدّث عن تضخّم عدد الشباب وتهديده لأمن الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ومنها ما أصدره معهد بروكنغز في تقريرين عن تضخّم أعداد الشباب. وقد أكد غراهام فولر، النائب السابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطنية في السي آي إيه في كتاب بعنوان «عامل الشباب»، مزاعم الربط بين الشباب والعنف والإسلام في العالم العربي، وشدد على النقمة الديموغرافية والميل نحو العنف والعداء للولايات المتحدة.

حاجج يوسف كرباج، وهو مدير الأبحاث في المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في باريس، بأن التحوّل الديمغرافي، بمعناه الأوسع، هوَ ظاهرة كونية، تشمل الآن العالم العربي، وأن ظاهرة «النمو في أعداد الشباب» لن تدوم إلى الأبد.

فقد دخلت جميع هذه الدول اليوم في مرحلة من التقارب مع العالم المتقدم، وهو ما يعني أن «النمو في أعداد الشباب» سيبدأ بالانخفاض من دون أن يترافق ذلك مع ارتفاع كبير في نسبة المسنّين. وهذه الديموغرافيا الجديدة تقدّم فرصاً هائلة للعالم العربي وللمنطقة.

ويؤكد كرباج على أن وصول تلك الانتفاضات إلى البلدان العربية كان حتمياً، وتكمن المشكلة الأساسية لدى هذه المدرسة الفكرية -التي تعتمد منظور النمو في أعداد الشباب- في أنها تصوّر الواقع المتغيّر بسرعة في هذه المجتمعات على أنها حالة ثابتة، وتُرجع تلك الظاهرة العابرة إلى عوامل حضارية ودينية. وهي، بحسب هذه الأدبيات، تصوّر العرب والمسلمين بأنهم معادون للحداثة وبأن سلوكهم الديموغرافي ثابت محدّد إلى الأبد.

> **حتى لا ينزاح الغطاء عن صندوق المطالب الشعبية**

إن فرضية وجود علاقة بين طفرة أعداد الشباب الذكور في المجتمع وبين الاضطرابات الاجتماعية التي تؤدي إلى الحرب والإرهاب، ليست جديدة، وكان هربرت مولر قد توصل منذ ستينيات القرن الماضي إلى القول: «يجب النظر إلى الفئات العمرية للسكان على أنها مُعامِل أساسي في نشوء السلوك العنفي».

وفي سبعينيات القرن الماضي أصدر نادي روما تقريره الأول الشهير «حدود النمو» في عام ١٩٧٢، محذراً من تزايد السكان وارتباطه بالشباب بالعنف،

لكن الجديد هو فرضية استثنائية التحولات الديمغرافية وطفرة الشباب العربي والإسلامي وربط العنف بالثقافة العربية والإسلامية، وهي فرضية استند إليها صموئيل هنتنغتون في نظرية «صدام الحضارات»، حيث يقول: «الشباب هم أبطال الاحتجاج وعدم الاستقرار والإصلاح والثورة»، إذ تشكّل الديموغرافيا حسب هنتنغتون عاملاً محدّداً أساسياً في صراع الحضارات، وخصوصاً الحضارات الإسلامية، ذلك «أن نمو السكان في البلدان الإسلامية، وبخاصة تزايد الفئة العمرية بين ١٥ و٢٤ عاماً، يوفّر الاستقطاب للتيارات الأصولية ويشجّع التمرد والهجرة؛ فالنمو الاقتصادي يعزّز حكومات آسيا، في حين أن النمو الديموغرافي يهدّد الحكومات الإسلامية والمجتمعات غير الإسلامية».

وقد نقض إيمانويل توڈ ويوسف كرباج مقولة «صراع الحضارات» عبر المداخل الديمغرافية في كتاب «لقاء الحضارات»، وأكدا أن التحول الديمغرافي في العالم الإسلامي سوف يقود إلى تحولٍ عميقٍ سيسمح للحداثة في النهاية أن تعمَّ في المجتمعات؛ التي تبدو ظاهرياً وكأنها في حالة جمود وثبات.

إن النظر إلى الشباب كتهديد في العالم العربي وربطه بالعنف والإرهاب وعدم الاستقرار راسخ في الخطاب الغربي، في مجالات معرفية عدة، فقد ربطت دراسات عديدة بين الديموغرافيا في العالم العربي والإسلامي والتطرف وعدم الاستقرار. وأشار تقرير استراتيجي أعدّه جنرالات متقاعدون ومسؤولون رفيعو المستوى في منظمة حلف شمال الأطلسي، بعنوان: «نحو استراتيجية شاملة لعالم غير مستقر»، إلى الدول العربية والإسلامية على أنها أقل المناطق استقراراً في العالم، وذلك بسبب «النمو في أعداد الشباب» فيها، الأمر الذي -بحسب معدّي التقرير- يعزّز عوامل الاضطراب والالتباس ويشجّع التعصّب السياسي والإسلام المتطرف الذي قد يغذّيه «الانفجار الديموغرافي».

خلاصة القول أن التعامل الغربي مع المنطقة العربية يستند إلى مقولات ثقافوية جوهرانية تربط الإسلام بالعنف، وتتعامل مع مسألة الشباب العربي باعتبارها خطرا استراتيجيّا، من مدخل الزيادة السكانية، بحيث يتحوّل الشباب إلى قضية جيوسياسية، واستخدام منهج معرفي يستند إلى مفاهيم عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والهجرة إلى الغرب، ويتعامل مع ارتفاع نسب الشباب بين السكّان كمصدر تهديدٍ استراتيجيّ، وهو ما تتماهى معه سياسات الأنظمة العربية السلطوية تجاه الشباب التي ترتكز على خطاب عولمي ثقافوي.

> **العالم يروج لحقوق الإنسان كقاعدة عامة، مستثنيا العالم العربي**

يُنظر إلى الشباب كفرصة وتهديد، ولا تعدو هذه السياسات عن كونها أيديولوجيا خطابية تهدف إلى خدمة قوى السلطة، وتكريس الانقسامات داخل المجتمع باصطناع نموذج الشاب الجيد الموالي للسلطة والشاب السيئ المعارض للسلطة، فالتحول الجديد في سياسات الدول العربية نحو الشباب ينطوي على تناقض جوهري، فهو يتحدث عن الالتزام بحقوق الشباب ومصالحهم وتمكينهم، لكنه يمارس سلوكاً مغايراً، يخدم مصالحه هو ومصالح القوى الدولية المهيمنة، فالشباب الذين انتفضوا على الأنظمة السلطوية مطالبين بالديمقراطية والحرية والعدالة، تعرضوا للقتل والسجن والتهجير واللجوء.

*العربي الجديد

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk